# الحوار البرلماني

## في هذا العدد

الاجتماع السنوي

للحوار البرلماني العربي - الأوربي

الرباط - تشرين أول - اكتوبر

١٩٨٨

السنة الرابعة
العدد الخامس
كانون أول (ديسمبر)
١٩٨٨

نشرة دورية تصدرها الأمانتان العامتان
للإتحاد البرلماني العربي
والرابطة البرلمانية للتعاون العربي - الأوربي

# الحوار البرلماني

نشرة دورية تصدرها الأمانتان العامتان
للإتحاد البرلماني العربي
والرابطة البرلمانية للتعاون العربي - الأوربي

**السنة الرابعة**
العدد الخامس
كانون أول (ديسمبر)
١٩٨٨

المدير المسؤول ورئيس التحرير
**عبد الرحمن بوراوي**
الامين العام
للاتحاد البرلماني العربي

**الادارة** ـ الامانة العامة للاتحاد البرلماني العربي
ص.ب ٤١٣٠
دمشق ـ سورية
هاتف ٤٤٧٦٥٤ ـ ٤٤٨٠٦٣
تلكس ٤١٢٠٤٦ ـ ARAPAR SY

# المحتوى


١ ـ هـذا العـدد . . . . . ٥

٢ ـ الاجتماع السنوي للحوار البرلماني العـربي ـ الاوربي في الربـاط . . . . . ٧

٣ ـ جدول الاعمال . . . . . ٨

٤ ـ أوراق العمل المقدمة الى الاجتماع من الجانب العربي . ٩

٥ ـ أوراق العمل المقدمة الى الاجتماع من الجانب الاوربي . ٢٩

٦ ـ البيان الختامي . . . . . ٤٧

٧ ـ أسـماء المشاركين في الاجتماع . . . . . ٥٠

# هـــذا العـــدد

مسيرة الحوار البرلماني العربي ـ الاوربي مسيرة جادة سلخت مـن عمرها اربعة عشر عاما ، حققت خلالها الكثير من المنجزات التي من أبرزها التوصل الـى قناعات مشتركة بيـن البرلمانيين العرب والاوربيين حيال العديد مـن القضايا ، وفي مقدمتها مشكلة الشـرق الاوسط والقضيـة الفلسطينية وغيرهما . واذا مـا أخـذنا بعين الاعتبار التنوع الكبـير في المواقف سواء داخل المجموعة العربيـة أم داخل المجموعة الاوربية أدركنا الاهمية الخاصة لتكون هـذه القناعات المشتركة ازاء مشكلتين من أعقد مشاكل العالم . وان دل هذا على شيء فانما يدل على الرغبة الصادقة من الجانبين العربي والاوربي في الاسهام على نحو جدي في ايجـاد حلـول واقعية عادلة وشاملة لهاتين المشكلتين ، انطلاقا مـن المصلحة المشتركة لكلا الجانبين في استتباب الامـن والسلام في منطقـة الشرق الاوسط ، وبالتالي خدمة قضية التعاون والامن الدوليين .

ومن ابرز سمات الحوار البرلماني العربي ـ الاوربي تنوع المواضيع التـي تتناولها اجتماعاته . واذا كانت مشكلة الشرق الاوسط وقضيـة فلسطين نقطتان دائمتان تقريبا في جداول أعمال اجتماعاته ، نظرا للاهمية الاستثنائية التي تكتسبانها ، فان اجتماعات الحوار تناولت دائما قضايا أخرى ، سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ، تمس المصالح المشتركة للجانبين العربي والاوربي ، وتم التوصل الى توصيات مشتركة حولها .

واجتماع الرباط الاخير، الذي يكرّس هذا العدد من «الحوار البرلماني» لوقائعه ، يطرح مشكلتين بالغتي الاهمية هما : الحوار المتوسطي ومشكلة

المديونية في بلدان العالم الثالث ، وهما مشكلتان تتناولان جوانب هامة جدا في العلاقات بين الجانبين العربي والاوربي من جهة ، وبينهما وبين بلدان العالم الثالث من جهة أخرى . ومعالجة هاتين المسألتين هو دليل على النظرة المتفائلة لمستقبل الحوار والآفاق الرحبة الجادة التي يفتحها أمام التعاون العربي ـ الاوربي .

**عبد الرحمن بوراوي**

**الامين العام للاتحاد البرلماني العربي**

# الاجتمـاع السنوي
# للحوار البرلماني العربي ـ الاوربي
# الـرباط ١٤ ـ ١٦/١٠/١٩٨٨

في الفترة من الرابع عشر وحتى السادس عشر من تشريـن الاول ـ اكتوبر ـ ١٩٨٨ انعقد في العاصمة المغربية /الـرباط/ الاجتماع السنوي للحوار البرلماني العربي الاوربي بالتنسيق بين الاتحـاد البرلمـاني العربي والرابطـة البرلمانية للتعاون العربي الاوربي . وقـد شارك في الاجتماع برلمانيون عرب واوربيون يمثلون احدى وعشريـن شعبة برلمـانية وطنية عربية وأوربية في كل من البلدان العربية والاوربية التاليـة : «الاردن ـ الامـارات العربية المتحدة ـ تونس ـ جيبوتي ـ السودان ـ سوريـة ـ الصومال ـ فلسطين ـ لبنـان ـ المغرب ـ اليمن العربيـة ـ النمسا ـ بلجيكا ـ الدانمارك ـ المانيا الاتحادية ـ فرنسا ـ ايرلنـدة ـ النروج ـ البرتغال ـ السويد وبريطانيا ، بالاضافة الـى ممثلي الامانتين العامتين لكل من الاتحاد والرابطة . كذلك شارك في الاجتماع ممثلو شعبة الرابطة في البرلمان الاوربي . وحضر اللقاء بصفة ملاحظ وفـد من مؤتمر الشعب العام في الجماهيرية الليبية بدعوة من قبل رئاسة الاتحاد والشعبة المغربية المضيفة .

وتنشر « الحوار البرلماني » فيما يلي ملفا كاملا عن هذا الاجتماع .

# جـدول الاعمـال

١ ـ تقريـر الامـانتين العامتين حـول الانشطة منـذ اجتمـاع فيينا واقتراحات حول تعزيز علاقات التعاون بين الاتحاد والرابطة .

٢ ـ دور البرلمانيين العرب والاوربيين في دعم الجهود الرامية الى احلال السلام في الشرق الاوسط ، وبصورة خاصة فيما يتعلق بـ :

أ ـ التصدي للممارسات القمعية الاسرائيلية في مواجهة انتفاضة الشعب العربي الفلسطيني ، والعمـل عـلى ضمان انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلـة في فلسطين والجولان وجنوب لبنان .

ب ـ المؤتمر الدولي للسلام حول الشرق الاوسط .

جـ ـ تنشيط الجهود الدولية الرامية الى الاسراع في تنفيذ قـرار مجلس الامـن الدولي رقـم ٥٩٨ حـول الحرب العراقية ـ الايرانيـة .

د ـ الوضع في لبنـان .

٣ ـ مساهمة البرلمانيين العرب والاوربيين في اقامـة الحوار المتوسطي وتعزيز التعاون بين دول البحر الابيض المتوسط .

٤ ـ التعاون العربي ـ الاوربي في ايجاد حلول واقعية لمشكلة المديونيـة في بلدان العالم الثالث بما يخدم مشاريع التنمية في هذه البلدان .

# اوراق العمل المقدمة الى الاجتماع
# مـــن الجانب العربي

# تقرير عن انشطة الاتحـاد البرلماني العربي منذ اجتماع فيينا واقتراحات حول تعزيز التعاون بين الاتحـاد والرابطـة

مضى عامان منذ الاجتماع الاخير للحوار البرلماني العربـي الاوربي الذي عقد في فيينا في سبتمبر /ايلول/ ١٩٨٦ . وقد تميزت هذه الفترة باحداث هامة سواء على صعيد الاتحـاد البرلماني العربي ام عـلى صعيد الوضع العام في الرابطة البرلمانية للتعاون العربي الاوربي . ولكـن السمة الاكثر وضوحا لهـذه الفترة هي ان التعاون بين الاتحـاد والرابطة قـد تواصل وتعزز ، الامر الـذي يؤكـد اهمية الحوار البرلمـاني العربي ـ الاوربي كوسيلة لتعزيز العلاقات العربية ـ الاوربية بصورة عامة .

ويتضمن هذا التقرير الموجز ابرز الاحداث والتطورات على صعيد الاتحاد البرلماني العربي لاسيما اوجه التعاون بين الاتحاد والرابطـة في المجالات المشتركـة .

**مجلس الاتحاد الثامن عشر :**

في أواخر يناير ـ كانون الثاني ـ ١٩٨٨ انعقـدت في تونس اعمـال الدورة الثامنة عشرة لمجلس الاتحاد البرلماني العربي ـ وقد جاء انعقـاد هذه الدورة بعد عامين من انعقاد الدورة السابعة عشرة في عمان ( آذار ـ مارس ١٩٨٦ ) كذلك جاء انعقادها في فترة حفلت بأحداث بالغة الاهمية على الصعيد العربي من أهمها : مؤتمر القمة العربية غير العـادي في عمان وانتفاضة الشعب العربي الفلسطيني في الاراضي العربية المحتلة وغيرها. وقد طرحت هذه الاحداث امام البرلمانيين العرب مهمات جسيمة كان عليهم

ان يعالجوها ويحددوا موقفهم منها كذلك كان على المجلس ان يقوم انشطة الاتحاد خلال عامين وان يرسم في ضوء المستجدات الراهنة معالم النشاط المقبل .

وفي هذا الاطار اقر مجلس الاتحاد الثامن عشر خطة شاملة للنشاط خلال هذا العام تضمنت برنامجا ملموسا لمختلف المجالات خاصة فيما يتعلق بـ :

ـ تعزيز التضامن العربي وتوحيد المواقف العربية ازاء مختلف الاحداث والتطورات ، لاسيما ما يتعلق بمشكلة الشرق الاوسط وقضية فلسطين والحرب العراقية الايرانية والوضع في لبنان .

ـ دعم الانتفاضة الباسلة للشعب العربي الفلسطيني في الميدانين العربي والدولي .

ـ تعزيز علاقات الحوار مع مختلف المجموعات البرلمانية الاقليمية لاسيما علاقات الحوار البرلماني العربي ـ الاوربي مع اصدقائنا في الرابطة البرلمانية للتعاون العربي الاوربي .

وتقوم الامانة العامة للاتحاد بكل جهد ممكن لتنفيذ خطة العمل التي اقرها مجلس الاتحاد الثامن عشر .

## النشاط على الصعيد الدولي

## في الاتحاد البرلماني الدولي

شارك الاتحاد في مؤتمرات الاتحاد البرلماني الدولي السابع والسبعين والتاسع والسبعين والثمانين التي عقدت على التوالي في نيكاراغوا ، وتايلاند ، وغواتيمالا وبلغاريا .

واسهم الاتحاد في تنسيق انشطة الوفود البرلمانية العربية المشاركة في هذه المؤتمرات وفي جميع الاتصالات التي اجريت مع مختلف الوفود حول القضايا المثارة في تلك المؤتمرات . وبالتعاون مع البرلمانيين الاصدقاء ادرجت قضية الشرق الاوسط كنقطة اساسية في جدول اعمال المؤتمر ٧٧ للاتحاد البرلماني الدولي في نيكارغوا وادرج موضوع الانتفاضة الفلسطينية كنقطة اضافية في جدول اعمال المؤتمر الثمانين في صوفيا

في الشهر الماضي . واتخذ المؤتمر قرارا حول الانتفاضة يدين الممارسات القمعية الاسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني ويؤكد حقوقه الوطنية الثابتة ويدعو الى ضرورة عقد المؤتمر الدولي للسلام حول الشرق الاوسط .

## في اطار علاقات الحوار مع مختلف المنظمات البرلمانية
## الحوار البرلماني العربي ـ الاوربي

بالرغم من عدم انعقاد الاجتماع السنوي الدوري للحوار البرلماني العربي ـ الاوربي خلالال عام ١٩٨٧ نتيجة ظروف خاصة مر بها الاتحاد البرلماني العربي ، وكذلك نتيجة للاوضاع التي مرت بها الرابطة ، فان العلاقات مع الاصدقاء في الرابطة البرلمانية للتعاون العربي ـ الاوربي قد تواصلت ، وتعززت .

فقد وزع البيان الختامي الصادر عن اجتماع فيينا على كافة الحكومات والمنظمات العربية ونشر في الصحافة العربية واستمرت الاتصالات وتبادل المعلومات والوثائق واعمال التنسيق بين الاتحاد والرابطة في مختلف مجالات النشاط المشتركة لاسيما في اطار الاتحاد البرلماني الدولي ومؤتمرات المنظمات غير الحكومية وفي العلاقة مع البرلمان الاوربي .

وبمساعدة من الاصدقاء في الرابطة تم ترتيب زيارة لوفد برلماني عربي الى مقر البرلمان الاوربي في بروكسيل في شهر نيسان ـ ابريل ـ من هذا العام وذلك لبحث موضوع الانتفاضة الفلسطينية من جهة والعلاقات بين الاتحاد والبرلمان الاوربي من جهة أخرى .

وكانت الزيارة ناجحة للغاية خاصة وانها اظهرت وجود قناعات مشتركة بين البرلمانيين العرب والاوربيين حول موضوع الانتفاضة ، في الاراضي العربية المحتلة والصراع العربي الاسرائيلي وضرورة عقد المؤتمر الدولي للسلام حول الشرق الاوسط ، وحول الحرب العراقية ـ الايرانية وضرورة العمل المشترك لتطبيق قرار مجلس الامن الدولي رقم ٥٩٨ والوضع في لبنان من جهة ، وكانت فرصة لتبادل الآراء بين البرلمانيين حول العلاقات في الميدان البرلماني من جهة اخرى . ولابد لنا أن نسجل في هذا الاجتماع شكرنا العميق لاصدقائنا في الرابطة الذين بذلوا جهدا كبيرا ملحوظاعلى تحقيق الزيارة وتنظيم برنامجها والمساعدة على انجاحها

وفي مجال العلاقات بين الاتحاد والرابطة اود ان اشير باختصار الى الازمة المالية التي تعرضت لها الرابطة في العا م الماضي والتي شكلت امتحانا لجدية علاقات الحوار البرلماني العربي ـ الاوربي . وقد ابدت رئاسة الاتحاد والشعب الوطنية العربية والامانة العامة اهتماما كبيرا بهذه المسألة ، وعمل الجميع كل ما في وسعهم للمساعدة على تذليلها .

ولا يسعني في هذا المجال الا أن أشير الى التبدلات التي جرت في الامانة العامة للرابطة ، وانتقال الصديق روبرت سوان للعمل كمستشار للرابطة وتعيين الزميل هانزبيتر كوتهاوس في منصب الامين العام للرابطة .

لقد واكب روبرت سوان مسيرة الحوار البرلماني العربي ـ الاوربي منذ نشوئه في قام ١٩٧٤ وكرس له الكثير من الجهد والوقت وساعد على استمراريته واسهم في تذليل جميع الصعوبات التي اعترضت مسيرته طيلة الاعوام الاربعة عشر الماضية ولذلك أتقدم منه باسم الاتحاد البرلماني العربي بجزيل الشكر وعميق الامتنان على كل ما بذله لتعزيز العلاقات العربية الاوربية ، واتمنى له التوفيق في عمله الجديد .

كما أننا نتطلع بتفاؤل الى التعاون مع زميلنا هانز بيتر كوتهاوس الامين العام الجديد للرابطة ونحن على ثقة بانه سيكون خير خلف لخير سلف .

## الحوار البرلماني العربي الافريقي :

كذلك نجح الاتحاد بالتعاون مع اتحاد البرلمانات الافريقية ، في عقد المؤتمر الرابع للحوار البرلماني العربي الافريقي في برازفيل ، عاصمة جمهورية الكونغو الشعبية في اوائل ايار ـ مايو ـ من هذا العام ـ ويواصل الاتحاد تعزيز علاقاته مع البرلمانات الافريقية ، كما يحضر لزيارة وفد برلماني عربي الى عدد من الدول الافريقية .

كذلك يتابع الاتحاد اتصالاته مع برلمانات دول امريكا اللاتينية وبرلمانات الدول الاشتراكية والاسيوية .

## - ٢ -

**دور البرلمانيين العرب والاوربيين في دعم الجهود الرامية الى احلال السلام في الشرق الاوسط ، وبصورة خاصة فيما يتعلق ب :**

**أ ـ التصدي للممارسات القمعية الاسرائيلية في مواجهة انتفاضة الشعب العربي الفلسطيني ، والعمل على ضمان انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة في فلسطين والجولان وجنوب لبنان .**

**ب ـ المؤتمر الدولي للسلام حول الشرق الاوسط .**

**جـ ـ تنشيط الجهود الدولية الرامية الى الاسراع في تنفيذ قرار مجلس الامن الدولي رقم ٥٩٨ حول الحرب العراقية ـ الايرانية .**

**د ـ الوضع في لبنان .**

* * *

**مقدمة**

ينعقد الاجتماع السنوي الحالي للحوار البرلماني العربي ـ الاوربي في ظروف دولية واقليمية متميزة نوعيا : فالوضع الدولي ـ بعد لقاءات القمة بين الدولتين الكبريين ـ أخذ يتميز بميل واضح نحو الانفراج وانخفاض حدة التوتر بين الشرق والغرب ، وازدياد النزوع الى التفاهم والسعي الجاد الى اطفاء بؤر التوتر في مختلف انحاء العالم ، وتحقيق خطوات ملموسة في ميدان نزع السلاح ، خاصة بعد توقيع الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة لمعاهدة تصفية الصواريخ النووية المتوسطة المدى في اوربا .

وعلى الصعيد الاقليمي ادت التطورات التي شهدتها بعض مناطق التوتر خلال العام الماضي على وجه الخصوص ، وفي ظل الجو الايجابي الذي يطبع العلاقات الدولية ، الى ظهور امكانيات جدية للتوصل الى حلول للمشاكل التي تعاني منها تلك المناطق كافغنستان وكمبوديا والجنوب الافريقي وغيرها .

**أولا ـ التصدي للممارسات القمعية الاسرائيلية في مواجهة انتفاضة الشعب العربي الفلسطيني والعمل على ضمان انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة ـ والمؤتمر الدولي للسلام حول الشرق الاوسط:**

على الرغم من الاجواء الايجابية التي أخذت تطبع العلاقات الدولية في الآونة الاخيرة تصر سلطات الاحتلال الاسرائيلية على ابقاء منطقة الشرق الاوسط في حالة توتر دائم من خلال مواصلتها لممارساتها القمعية ضد الشعب العربي الفلسطيني وضد سكان المناطق العربية المحتلة الاخر في الجولان وجنوب لبنان .

وكان طبيعيا ان يواجه الاحتلال المستمر بالمقاومة والتصدي . ففي الضفة الغربية وقطاع غزة دخلت الانتفاضة الباسلة للشعب الفلسطيني شهرها الحادي عشر وهي تزداد شدة واتساعا . لقد جاءت الانتفاضة تتويجا لموجات متتابعة من النضال والتصدي للاحتلال الاسرائيلي وغطرسته ، وردا على سياسة « القبضة الحديدية » التي ما انفكت سلطات الاحتلال تمارسها ضد الشعب الفلسطيني بهدف اخضاعه والتنكر لحقوقه ، واغتصاب ارضه وتدمير شخصيته القومية .

ولقد تمكنت الانتفاضة من الاستمرار طيلة هذه المدة بفعل عوامل موضوعية وذاتية من ابرزها :

١ ـ عدالة القضية التي يناضل من اجلها الشعب الفلسطيني ـ وهي قضية تحقيق الحقوق القومية التي نصت عليها شرعة حقوق الانسان ، وميثاق الامم المتحدة وكافة القوانين والاعراف الدولية .

٢ ـ عدم شرعية الاحتلال الاسرائيلي في الاراضي العربية والممارسات القمعية الوحشية لسلطات الاحتلال ضد سكان هذه الاراضي ، واصرار اسرائيل على التنكر للحقوق القومية الثابتة للشعب الفلسطيني .

٣ ـ شمولية الانتفاضة لكافة المناطق المحتلة في فلسطين ومشاركة جميع فئات الشعب العربي الفلسطيني فيها .

٤ ـ وحدة القيادة الوطنية للانتفاضة في الداخل التابعة لمنظمة التحرير الوطني الفلسطينية .

٥ ـ اساليب النضال المبتكرة التي تتبعها الانتفاضة في مواجهة آلة القمع الاسرائيلية .

٦ ـ التأييد الكبير الذي تحظى به الانتفاضة على الصعيد العربي

وفي الساحة الدولية حتى في الاوساط التي اعتادت التعاطف مع اسرائيل .

ومن خلال تواصلها اكدت الانتفاضة عددا من الامور والحقائق التي حاولت سلطات الاحتلال الاسرائيلية ومؤيدوها تجاهلها او التستر عليها طوال اكثر من عشرين عاما من الاحتلال . وفي طليعة هذه الحقائق :

١ ــ ان الشعب العربي الفلسطيني لم يستكن للاحتلال ولم يتعايش معه ، وانه متمسك بحقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف : حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته الوطنية المستقلة على ترابه الوطني بقيادة ممثله الشرعي الوحيد : منظمة التحرير الفلسطينية .

٢ ــ ان جوهر ما يسمى مشكلة الشرق الاوسط هو قضية فلسطين والحقوق القومية للشعب الفلسطيني ، وان لا سلام في المنطقة ما لم يتم الاعتراف بهذه الحقوق وممارستها على التراب الوطني الفلسطيني .

٣ ــ ان السياسات الاسرائيلية القائمة على مواصلة الاحتلال واعمال القتل والاعتقال والتهجير والاستيطان وتغيير المعالم الجغرافية والديمغرافية للاراضي العربية المحتلة ، والدعم الامريكي اللامحدود لاسرائيل ، وتحدي ارادة المجتمع الدولي ــ كل ذلك لم يجد اسرائيل فتيلا ، ولم يجعل الشعب الفلسطيني يتراجع عن حقوقه ، أو يفرط بها، بل على العكس من ذلك ، فقد زادته هذه السياسة اصرارا على التمسك بتلك الحقوق .

٤ ــ ان منظمة التحرير الفلسطينية هي قولا وفعلا القائد الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني داخل الاراضي المحتلة وخارجها ، وهي الطرف الوحيد المؤهل للتحدث باسم هذا الشعب في اية مداولات أو مفاوضات تجرى حول قضية فلسطين . وقد تأكدت هذه الحقيقة بوجه خاص بعد الاجراءات الاردنية الاخيرة بفك الارتباط الاداري والقانوني مع الضفة الغربية ، ووضعت اسرائيل وجها لوجه مع الشعب الفلسطيني وقيادته الشرعية : منظمة التحرير الفلسطينية .

كذلك ادت الانتفاضة الى ارتباك في اوساط السلطات الاسرائيلية والى احداث شرخ في المجتمع داخل اسرائيل ادى الى ظهور اصوات تعلن معارضتها لمواصلة الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وتأييدها للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ، واستنكارها للممارسات القمعية ضد المواطنين العرب في الاراضي العربية المحتلة .

لقد ادت الانتفاضة ايضا الى احداث تغييرات ملموسة في موقف الرأي العام في دول اوربا الغربية . ومن ابرز هذه التغييرات توفر القناعة لدى أوساط من الرأي العام بأن للشعب العربي الفلسطيني قضية عادلة يناضل من اجلها ، وتزعزع الصفة التي حاولت اسرائيل ان تظهر بها هناك على انها « دولة ديمقراطية مسالمة » ( كذا ! ) . فالممارسات الوحشية التي تقوم بها في الضفة والقطاع كشفت حقيقتها كدولة عنصرية ارهابية معادية للديمقراطية والسلام .

ولعل ابرز ما تمخضت عنه الانتفاضة على الصعيد الدولي هي انها اعادت قضية الشرق الاوسط والقضية الفلسطينية الى واجهة الاحداث الدولية ، ووضعت المجتمع الدولي امام مسؤولياته للمساهمة في حل هذه القضية ، خاصة بعد ان توفرت معطيات هذا الحل من خلال مؤتمر دولي للسلام حول الشرق الاوسط يعقد برعاية الامم المتحدة ، وتشارك فيه ، على قدم المساواة ، جميع الاطراف ذات الصلة بالنزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية والدول الدائمة العضوية في مجلس الامن الدولي . ومن الواضح ان فكرة عقد المؤتمر الدولي تحت رعاية الامم المتحدة تستند الى حقيقة ان القضية الفلسطينية هي منذ نشوءها مشكلة ذات طابع دولي ، وانها احدى مسؤوليات الامم المتحدة بموجب قرار الجمعية العامة رقم ١٨١/III تاريخ ١٩٤٧/١١/٢٩ . كما ان الهدف من عقد المؤتمر الدولي هو التوصل الى تسوية سلمية شاملة لازمة الشرق الاوسط في ضوء قرارات الامم المتحدة ومجلس الامن الدولي . هذا بالاضافة الى ان رعاية الامم المتحدة لهذا المؤتمر سوف تضمن مشاركة متكافئة لجميع الاطراف ذات الصلة بالنزاع من جهة والتوصل الى قرارات جماعية يمكن ضمان تطبيقها من الاطراف الدولية المشاركة فيه من جهة أخرى .

لهذا اصبح عقد المؤتمر الدولي للسلام حول الشرق الاوسط مطلبا عالميا تؤيده الاكثرية الساحقة من دول العالم ولا ترفضه الا اسرائيل ومؤيدوها داخل الادارة الامريكية .

ان البرلمانيين العرب يسجلون بتقدير كبير المواقف التي اتخذها البرلمانيون الاوربيون الاصدقاء من أعضاء الرابطة والانشطة التي قاموا بها في دعم انتفاضة الشعب الفلسطيني وشرح عدالة قضيته امام الرأي العام الاوربي وفضح همجية الممارسات الاسرائيلية ضد المواطنين العرب في الاراضي المحتلة . لقد ظهرت تلك المواقف خلال البيانات الصادرة عن

الرابطة ومن خلال الوفود التي ارسلت لرؤية ما ي
الغربية وقطاع غزة . كما تجلى نشاط الاصدقاء
الاتحاد البرلماني الدولي واجتماعات المنظمات غير ا
دعوة رئيس منظمة التحرير الفلسطينية الى مق
ستراسبورغ .

كذلك رحب البرلمانيون العرب بالموقف الذي
بتجميد بروتوكولات التعاون الاقتصادي بين دو
واسرائيل نتيجة لممارساتها القمعية ضد الشعب
البرلمانيون العرب في هذه الاجراءات موقفا سياسي
الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة . وقد عبر ا
البرلماني العربي والعديد من رؤساء البرلمانات العرب
المواقف من خلال الرسائل التي وجهت الى اللورد
الاوربي . ونحن نتمنى أن يستمر هذا الموقف الض
جديدة في المستقبل .

ان الانتفاضة المتواصلة في الاراضي الفلسطين
البرلمانيين العرب والاوروبيين المشاركين في هيئات ا
ـ الاوربي مهمات عاجلة في راسها :

ـ مطالبة الحكومات العربية والاوربية بالعمل
الاقتصادية والانسانية العاجلة لتحسين ظروف مع
الذين يتصدون للاحتلال .

ـ مطالبة الامم المتحدة بضمان حماية ا
وامنهم ، وذلك بوضع الاراضي المحتلة من قبل ا
دولي بانتظار عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق

ـ مواصلة فضح الممارسات الاسرائيلية المناف
الاعراف والقوانين الدولية ومطالبة الحكومات الا
اسرائيل للكف عن تلك الممارسات ، ووقف أعما
والتهجير واطلاق سراح المعتقلين والسماح بعودة الم

ـ مواصلة تجميد الاتفاقات والبروتوكولات ا
الجماعة الاقتصادية واسرائيل كوسيلة ملموسة من

ـ مطالبة الحكومات الاوربية بأن تلعب دورا اك
الرامية الى الاسراع بعقد المؤتمر الدولي للسلام حو

والعمل على تنفيذ بيـان البندقية وتجسيده عمليـا بالاعتراف بمنظمـة التحرير الفلسينية وتبادل التمثيل الدبلوماسي معها .

## ثانيا ـ تنشيط الجهود الدولية الرامية الى الاسراع في تنفيذ قرار مجلس الامن الدولي رقم ٥٩٨ حول الحرب العراقية ـ الايرانية

كان صدور قرار مجلس الامن الدولي رقم ٥٩٨ في حزيران ـ يونيو ـ من العام الماضي خطوة بالغة الاهمية قامت بها الامم المتحدة مـن أجـل وضع حد للحرب المأساوية بين العراق وايران . وتعود أهمية هذا القرار الى أنه يمثل تجسيدا لارادة المجتمع الدولي الذي بذل جهدا كبيرا وقام بمبادرات متعددة طيلة سنوات من أجل وقف الحرب من جهة ، والى أنه تضمن اقتراحات ملموسة تساعد علـى ايجاد تسوية سلمية للنزاع بيـن الدولتيـن الجاريـن .

وقد استقبل القرار بترحيب دولي كبير . كما لقي الترحيب أيضـا موقف العراق الذي أعلن فور صدور القـرار ترحيبه به وموافقته علـى تنفيذ كافة ما جاء فيه وفق تسلسل فقراته العاملة .

وشعر العالم بارتياح عندما اعلنت ايران قبل عدة أشهر موافقتها على القرار وقبولها بالمشاركة في مفاوضات جنيف مـن أجـل ايجـاد تسوية نهائيـة للنزاع في منطقة الخليج . وتلقى جهـود الامين العـام للامـم المتحدة المكرسة لدفع المفاوضات باتجـاه التوصل الـى هـذه التسوية ترحيبا وتأييدا دوليين .

ان وقف الحرب العراقية الايرانية قد وضع حدا للكوارث البشرية والاقتصادية التي تعرض لها البلدان ، وفتح الطريق الى حـل تفاوضي للنـزاع .

ومن الضروري أن يتابع المجتمع الدولي ، دولا وبرلمانات ومنظمات ، جهوده الخيرة لضمان سير المفاوضات بشكل يكفل عدم تجدد الحرب من جهة ، والتوصل الى تسوية سلمية تؤمن مصالح البلدين من جهة أخرى .

ومن المفيد في هذا الصدد أن يتنبه الاصدقاء الاوربيون الـى الحملات المغرضة التي تشن بين الحين والآخر ، من قبل الاوساط المعادية للعرب والتي تستهدف تشويه سمعة الشعوب العربية أمام الرأي العام الدولي، والاوربي بوجه خاص ، على غرار الحملة التي شنت قبل سنوات لوصم

العرب بالارهاب والحملة التي تقوم بها تلك الاوساط الآن ضد العـ
لتشويه سمعته والنيل منـه .

**ثالثا ـ الوضع في لبنان**

مايزال الوضع في الساحة اللبنانية يستأثر باهتمام العالـ
احدى نقاط التوتر في منطقة الشرق الاوسط من جهة ، ولانعكا
الوضع على عملية احلال الوفاق وتثبيت الشرعية وانهاء النزا
في هذا البلد من جهة اخرى .

ومن الواضح ان احد اسباب التوتر القائم في هذه المنط
استمرار الاحتلال الاسرائيلي لاجزاء واسعة في جنوب لبنان
اسرائيل في الشؤون الداخلية للبنان والاعتداءات الاسرائيلـ
القرى والمدن اللبنانية واعمال القرصنة والقتل والتدمير
قوات الاحتلال الاسرائيلي ضد الشعب اللبناني وضـ
واستقلالـه .

وتخوض المقاومة الوطنية اللبنانيـة نضالا متواص
الاسرائيلي في الجنوب بهدف تحرير أراضيه وتنفيذ قر
الدولي رقم ٤٢٥ـ٤٢٦ـ٥٠٨ـ٥٠٩ التي تقضي بجلا
من الجنوب اللبناني وتثبيت وجود قوات الطوارىء
مهامها المساعدة على تحقيق هذا الجلاء وتمكين الد
سلطتها وسيادتها على كافـة الاراضي اللبنانية ،
المحتـل .

كذلك يتطلع الشعب اللبناني بأمل الى حل
الوفاق بين مختلف فئاته وطوائفه وتثبيت الشر
وانتخاب رئيس للبلاد يعمل على تذليـل كافـ
الاستقرار في هـذا البلد .

لذلك يبدو من الضروري ان تهتم هيئا
الاوربي بدعم لبنان من أجل تحرير أرضه ا
قرارات مجلس الامن الدولي ٤٢٥ـ٤٢٦ـ
واستقلاله وسيادة الشرعية فوق ترابه ال
لاحلال الوفاق الـداخلي بين مختلف فئـ
العون لاعادة اعمار لبنان واستعادته لعا
جادة في احلال السلام والاستقرار في

## - ٣ -

### التعاون العربي ـ الاوربي في ايجـاد حلول واقعية لمشكلة المديونية في بلدان العالم الثالث بما يخدم مشاريع التنمية في هذه البلدان .

يبدو جليا اليوم ان السياسات المتخذة والمطبقة في البلدان النامية خصوصا لفرض حل المشكلة الخطيرة التي تؤلفها مديونيتها لا تحمل دوما حلولا ملائمة للاصلاح على المدى المتوسط والبعيد .

لقد استطاعت برامج التسوية الموضوعية ان تقضي على نمط مـن النمو غير السليم والذي لا يمكن الاستمرار به على المدى الطويل والقائم حصرا على وجه التقريب على الطلب الداخلي دون ان نستبدل بـه صيغة اخرى من النمو لا غنى عنها لتقليص تنامي البطالة الكبير . ذلك أن هـذه البرامج كانت تقوم جميعها على وجه التقريب على اساس تسويـة مالية على المدى القريب ينبغي ان تؤدي الى تراجـع في الطلب الـداخلي والى انعاش الاقتصاد الذي يضمنه تزايد الصادرات على المدى المتوسط ولابد ان يجيء تطور الصادرات كمحصلة لتغيير عميق في الهياكل والسياسات الاقتصادية ( كتحرير التجارة الخارجية والاصلاح المالي والنقدي وتحرير الاسعار وتقليص الحماية الجمركية ... ) .

ان الطابـع المنتظم تقريبـا في سلبيته والذي يسم تطـور العوامل الخارجية ( كشروط التبادل التي توالي تدهورها ، ونمو البلدان المصنعة الذي جاء اقل مما كان متوقعا ، وعدم استقرار اسعار الصرف ... ) ، التي غالبا ما تنضاف اليها الاثار المشؤومـة التي يخلفها الجفاف ، قـد لعب دورا كبيرا في غير صالح عدد كبير من البرامج المعمول بها . غير انه من المؤكـد كـذلك ان برامج التسوية لـم تحسن احيانا تقـدير ميزتين اساسيتين تطبعان الدول النامية : مستوى الدخول المنخفض جدا لـدى قسم كبير من السكان ونسبة البطالة الحاصلة ، وكلها مـن العوامل التي تتطلب مددا اطول للتسوية وحجما للمعونة ذات الشـروط السهلة اكبر

بكثير للتمكين من اعادة التوازنات الخارجية والداخلية بين الموارد وفرص العمل مع تجنب ان نصل في تخفيض الدخول الفردية في بعض الفئات القريبة من عتبات الاملاق حدا لا يطاق ودون تبطيء النمو الى حد كبير .

ثم ان انعدام مرونة الجهاز الانتاجي في معظم البلدان النامية لم يمكن على الدوام من تخفيض العجز الخارجي الا عن طريق خفض الواردات الى درجة تتجاوز احيانا الحد الادنى المطلوب لضمان تشغيل طبيعي وصيانة مقبولة لاجهزة الانتاج الوطنية .

ولذلك سوف نشهد اكثر فأكثر في غضون السنوات المقبلة تدهورا في أوضاع عدد كبير من البلدان النامية بل وحتى المصنعة من جراء الاثار السلبية لبرامج تسوية كانت سيئة البداية والتسيير لان سبل التمويل المحددة بناء على مدد للاصلاح تتراوح ما بين ٥ الى ١٠ سنوات، بدت غير ملائمة ، لان هذه المدد يجب ان تكون اطول بكثير ثم ان سبل التمويل المتخذ لدعم خطط الاصلاح هذه ، تولد اعباء يخشى ان يجيء تناميها اسرع من الاصلاح الاقتصادي الذي يفترض بهذه الخطط ان تيسره ( فمعظم مساهمات صندوق النقد الدولي واجبة التسديد في مدد تتراوح ما بين ١٨ شهرا الى ٣ سنوات ، ويندر ان تصل الى ٥ سنوات فما فوق ، ويتم تقاضي نسبة فائدة منها غالبا ما تكون قريبة من فائدة السوق ) .

وسوف تؤدي هذه الحالة ، حتما ، بعدد متزايد من البلدان النامية، الى اوضاع قريبة من الاختناق الاقتصادي والمالي حينما يصبح حجم سداد القروض السنوي اكبر من حجم السلف المدفوعة : اذ ذاك تنقلب الدفوق المالية اذ تحول البلدان النامية سنويا باتجاه البلدان المصنعة مبالغ بالعملات الصعبة اكبر من المبالغ التي تأتيها على اساس قروض جديدة . ولا حاجة بنا ان نبرهن على ان هذا الوضع لا يخلو من نتائج خطيرة على تطور البلدان المعنية ، وكذلك على البلدان المصنعة التي تحرم من اسواق تشكل في الغالب جزءا كبيرا من حجم اعمالها السنوي .

ان توقف تنمية بلدان العالم الثالث سوف يحمل عواقب وخيمة لمساحات هامة من القطاعات الصناعية في البلدان الغنية .

فكيف يمكننا الخروج من هذا الوضع ؟ ان الحلول الفنية موجودة. وقد قام خبراء واقتصاديون شهيرون من الدول المصنعة بتقديم اقتراحات

مختلفة بهذا الصدد ، ولكنها ترتطم جميعها بغياب الارادة السياسية على صعيد البلدان التي تتحكم اليوم باجهزة التمويل الدولية BIRD البنك الدولي ، FMI صندوق النقد الدولي ) .

ان غياب هذه الرغبة السياسية يتضح جليا عندما نذكر على سبيل المثال بأن الدول الغنية خصصت خلال سنة ١٩٨٦ فقط /٣٠/ مليار دولار لمساعدة بلدان العالم الثالث . وقد منح القدر الكبير من هذه المساعدة في اطار ثنائي بينما مر جزء قليل منها عبر المنظمات الدولية كالبنك الدولي . وتشكل هذه المساعدات حوالي /٣٥ر٠ ٪/ فقط من الناتج الداخلي الخام للبلدان التي قدمت هذه المساعدات في حين ان الهدف المرسوم منذ زمن بعيد هو الوصول الى /١ ٪/ . ونعرف ان هناك القليل من الدول وخاصة البلدان السكندنافية التي تمكنت بالفعل من الوصول الى الهدف في مساعدة العالم الثالث .

بيد انه لابد من الاقرار بان صندوق النقد والبنك الدولي اظهرا حتى الآن قدرة وفاعلية جيدتين لحل الكثير من الازمات المالية الحادة ، سواء في المكسيك أو البرازيل أو بعض البلدان الاخرى . وقد اقتضت بعض هذه الازمات تمويلات ضخمة وملحة جرى تقريرها احيانا في وقت قياسي .

ولكن ينبغي الاعتراف كذلك بأن خطة باكر Backer وسبل التمويل التي تبناها صندوق النقد الدولي حتى الآن قد كشفت عن حدودها . ذلك ان التطبيق قد اظهر ان الاجراءات المطبقة حتى الان كانت اكثر قدرة على التحكم بالامور على المدى القريب ، منها على حل المشكلات الاساسية، على المدى المتوسط والطويل .

ويبدو اليوم ، من جهة ، ان البلدان النامية الاقل تقدما لن تستطيع تسديد ديونها ، كما يبدو من جهة اخرى ، ان البلدان النامية الاخرى المدينة والقادرة على الدفع في آن ، كالبرازيل مثلا ، تحتاج الى فترة زمنية اطول للتنسيق ما بين قدرتها على السداد وقدرتها على النمو .

فما العمل اذا ؟

بالنسبة الى البلدان الاقل تقدما يبدو لنا ضروريا ان تتخلى البلدان الدائنة عن جزء من ديونها على الاقل . والامر يعود هنا الى قرار حكومي لان الجزء الاساسي من ديون الدول الاقل تقدما تشكله قروض تقدمها

دولة او مؤسسات حكومية ( ويبدو
بعض التقديرات ما يقارب الـ ٪
الاجمالي لهذه الدول والذي يتجاوز

اما بالنسبة للبلدان النامية ا
الامثل والافضل حسب رأينا في ا
ترتبط بامكانات التصدير المنفذة
على وضع حد اعلى لخدمة الدين
ان تتراوح بين ٢٠ الى ٣٠٪ من
اوتوماتيكي تبعا للتطور الحق
الصادرات متوقفا بسبب عوامل
من طرف قطر معين فيما يخص

ويجدر بنا ان نشير الى ا
الدولي قد قبل بهذه القاعدة ب
في تموز ١٩٨٦ . فقد نص ا
النقد الدولي والمكسيك على اه
حالتين :

ـ الحالة الاولى ، حي
المكسيكي اقل من الاهداف ا
ـ الحالة الثانية ، حي
عليها في الاتفاق .

وعلى الرغم من الاشا
كسابقة ، الا انه يبدو اليو
من الاتفاق ينبغي تعميما
البلدان التي بذلت المجهو
والحزم في السيطرة على

يبدو انه ينبغي لنا
تكون كافية ، وان اقرت
على الصعيد العالمي . ل
الشعوب على كوكبنا أن
اكتشافهما اكتشافا سر

ـ **الاتجاه الاول :** نستطيع اقتباسه من مثال جمهورية المانيا الاتحادية التي تمكنت عام ١٩٥٣ ، بفضل اتفاقات لندن السخية ، ان نفيد من تخفيف كبير لديونها بتحويلها من العملات الصعبة آنذاك الى ماركات وبربط خدمة الدين لديها بالاداء الحقيقي لاقتصادها .

والسؤال الذي ينبغي طرحه على ضمائر اصحاب القرار اليوم هو التالي : لماذا لا يصبح ما كان ممكنا وضروريا عام ١٩٥٣ بالنسبة الى المانيا ممكنا وضروريا اليوم بالنسبة الى عدد من البلدان التي يمكن ان تفقد انفاسها من جراء خدمة دين لا تحتمل ؟

ـ **الاتجاه الثاني :** نستطيع اكتشافه في بعض توصيات الدول المدينة في اثناء قمة قرطاجنة وفي اقوال بول فولكر Paul Volcker على حد سواء ، وكان آنذاك رئيس المصرف المركزي في الولايات المتحدة الامريكية Federal Reserve Bank انه لابد من السيطرة على الديون وتخفيفها عن طريق وضع سقف لاسعار الفائدة يتفق عليه بين الدائنين والمدينين .

وقد تابعنا ، بهذا الصدد ، باهتمام كبير ، المؤتمر حول الديون الافريقية الذي عقد مؤخرا في لندن ( نيسان ١٩٨٨ ) باشراف البنك الافريقي للتنمية (BAD) . والصحيفة الاقتصادية البريطانية اليومية « الفايننشال تايمز » وبمشاركة وزراء افارقة وغربيين وخبراء من صندوق النقد الدولي : ويبدو انه تم التوصل الى اجماع ايجابي جدا في هذاء المؤتمر على صعيد مقترح خاص بتحويل كامل ديون الدول الافريقية ذات الاجال المتوسطة والطويلة ( باستثناء الديون المتعددة الاطراف ) الى سندات قابلة للتسديد على فترة ٢٠ عاما .

اننا نعتقد ونكرر القول بانه قد تم اليوم اقامة البرهان ، بما فيه الكفاية ، بفضل التحليلا المعمقة والدقيقة التي اجرتها شخصيات تتسم بالجدية والمؤهلات الكبيرة ، على انه يستحيل الفصل بين مديونية العالم الثالث والتشاور الضروري بين الكبار بشأن سياسة اقتصادية شاملة لانعاش دائم على الصعيد العالمي . ان تطور العالم الثالث يبدو ، وسيتضح الامر اكثر كل يوم، على انه عنصر حاسم في التوازن الاقتصادي العالمي .

غير انه لا يكفي تنفيذ حلول لتمويل وتخفيف ديون بلدان العالم

الثالث . ونقول لبهذا الشأن
في منح قروض جديدة ولا ا
البلدان عن طريق حجب الت
اتخاذها بشأن ديون العالم
الدول الصناعية الاقتصادي
البلدان تمكن من زيادة صا
ايضاح لاقوالنا نستشهد ب
والبنك الـدولي .

ـ ففي اللوحة الاول
معدل سنوي يساوي ٢ ٪
صادرات دول العالم الث

ـ وفي لوحة ثانية
الصناعية ضمن معـدل
تباشير عام ١٩٩٥ وعلى
لا يتجاوز ٣ ٪ ، واذ ذ
معدلات نمو تعادل ٦ ٪
حقيقي من وسطي يقد
١٣ ٪ من الصادرات

وفي هذه اللوح
ان تساعد على دفع
لتعويض راس المال

واليوم لم يعـ
مشكلة اخلاق بل
احسن فهمها . ول
ملحا لضمان توازن

ان المخرج
الآن في جزء كبي
وفي وضـع سيا
الصناعية ، وفي
رامية الى وضع

المصدرة للمواد الاساسية . وفي الختام فاننا نريد ان نبين انه بالرغم من اننا نعتبر ان ايجاد حلول ناجعة لتخفيف اعباء الديون الخارجية لاقطار العالم الثالث شيء ممكن وضروري وعاجل فانه يجب الا يفهم اننا نعتقد بسذاجة ان الديون تشكل العائق الوحيدلتنمية الاقطار المعنيةولاستمرار الازمة الاقتصادية العالمية ، ولكن ، وبالعكس ، فانه من الواجب وبصفة موازية ، اتخاذ تدابير واقعية للدين والاهتمام بشجاعة بجذور المشكلة وذلك بوضع :

١ ـ اصلاح للنظام النقدي العالمي بهدف الحد من المؤشرات السلبية على الاستثمارات وعلى التجارة الدولية ونظام الصرف العائم الذي يشجع المضاربات على العملات على حساب الاستثمارات الهادفة الى تطور احسن . ويجب ان يتجه النظام الجديد نحو ايجاد نظام مرن وسطي بين نظام الاسعار الثابتة ونظام تعويم الصرف . وهنا يجب ان تكون لصندوق النقد الدولي مسؤوليات وامكانيات مالية تمكنه من التحول الى « حارس » للنظام النقدي العالمي في سبيل خدمة تطور وتنمية التجارة الدولية .

٢ ـ وضع حلول ناجعة للحد من تدهور شروط التبادل مع تجنب تعدد التدابير الحمائية التي تظهر من الاقطار الصناعية في وقت تطالب فيه الدول النامية بالحد من نظامها الحمائي سواء فيما يخص التعرفة الجمركية أو بالنسبة للتحديد الاداري لوارداتها .

٣ ـ واخيرا تشاور حقيقي بين الدول الصناعية والاقطار النامية سواء فيما يتعلق بالنقل الحقيقي للتكنولوجيا أو فيما يخص التعاون الاقتصادي الفعال .

وبجانب هذا فانه يجب على اقطار العالم الثالث ان تبين انها قادرة على بذل الجهود والتضحيات الض ورية وفي اطار اجماع وطني لوضع سياسات اقتصادية واجتماعية ناجعة في اطار تسيير سلرم لمواردها الطبيعية والبشرية والمالية .

# اوراق العمل المقدمة الى الاجتماع
# من الجانب الاوربي

## انشطة الرابطة البرلمانية للتعاون الاوربي ـ العربي

## منذ اجتماع الحوار البرلماني الاوربي ـ العربي بفيينا سنة ١٩٨٦

### مقـدمـة :

ان هذا التقرير ليس شاملا ، اذ لم تضمنه عن قصد انشطة الفروع الوطنية التي لا تعني الجمعية عموما .

لقد مرت الرابطة بأسوأ ازمة خلال سنة ١٩٨٧ الى حد ان مكاتبها في بروكسيل وباريس اقفلت لاسباب مالية كي توقفت الانشطة لشهور عدة ، وقد استرجعت نشاطها من جديد منذ اواخر سنة ١٩٨٧ امليـن بلوغ نفس مستوى الفعاليـة السابق بالرغم مـن النقص الحاصـل مـن الموظفين والوسائل .

وقد اتخذت اللجنة التنفيذية للرابطة في ينايـر ١٩٨٨ مجموعـة قرارات تنظيمية مهمة وهكذا اقترح روبير سوان ROBERT SWANN الكاتب العام للجمعيةمنذ بدايةنشاطها والذي ساهم فيتنميتها على اللجنة التنفيذية تعويضه بالسيد هانس بيتركوتهو HANS BETER KOTTHAUS الذي يحل بدله في هذا المنصب ، واعتبار للاهمية المتزايـدة لبروكسيل كمركز للسياسة الاوربية والدولية فقـد تقرر ايضا نقل المقـر الرئيسي للجمعية اليها في حين احتفظ بمكتب في باريس حيث يقوم روبير سوان ROBERT SWANN المستشار للجمعية جـزئيا ومـديرا في نفس الوقت لمؤسسة ( اناف ANAF ) .

وقد تركزت الانشطة بالطبع ـ خلال سنة ١٩٨٨ حـول الانتفاضة الفلسطينية في الاراضي المحتلة وضرورة البحث اكثر من أي وقت مضى عن حل سلمي ودائم للمشكل ( انظر ما بعده UIP ، المجموعة الاوربية ، البرلمان الاوربي ، زيارات والامم المتحدة ) .

## مؤسسات المجموعة الاوربية :

### مجلس الـوزراء :

كما هو الشأن بالنسبة للسنوات الماضية ، فقـد تابعنا اتصالاتنـا مع وزراء خارجية الدول الاثنى عشر سواء عن طريق المراسلة أو الاتصال الشخصي ، وهكذا وعلى سبيل المثال قابلنا كلا من السيدين تنديمانس TINDEMANS وكنشر GENSCHER رؤساء لمجلس الوزراء وقد تمكنت بعثات الجمعية من خلال هذه اللقاءات من عرض موقف الجمعية حول الملفات الكبرى التي تهم اوربا والعالم العربي أي حرب الخليج والصراع الاسرائيلي العربي والوضع في لبنان والسياسة المتوسطية للمجموعة .

وتجدر الاشارة هنا الى ان موقف المجموعة الاوروبية قـد عـرف تطورا على الخصوص بالنسبة للمسألتين الاتيتين :

ا) فمن خلال قرار انفرادي ( قانون CE ٨٦/٣٣٦٣ بتاريـخ ٢٦ اكتوبر ١٩٨٦ ) منحت المجموعة للاراضي المحتلة من طرف اسرائيل منـذ ١٩٦٧ وصفا تفصيليا بالنسبة لصادراتها من المنتجات الفلاحية والمصنعة نحو المجموعة وفق مبادىء اتفاقيات التعاون المبرمة من طرف المجموعـة مع البلدان المجاورة ( سوريا ، لبنان ، الاردن واسرائيل ) .

ب ) انضم وزراء خارجيـة الـدول الاثنى عشـر فـي اجتماعهـم ببروكسيل بتاريخ ٢٣ فبرايـر ١٩٨٦ الى مبـدأ مؤتمر دولي مـن اجل السلام في الشرق الاوسط ينعقد تحت رعاية الامم المتحدة ، وقـد كانت الجمعية تدعو الى ذلك منذ مدة طويلة وبخاصة منذ مؤتمر الامم المتحدة حول فلسطين سنة ١٩٨٣ .

### البرلمـان الاوربي :

تابع قسمنا للبرلمان الاوربي اجتماعاته مع السفراء العرب المنتدبين لدى دول المجموعة حيث اثيرت معهم كل القضايا ذات الاهتمام المشترك كضرورة تطبيق قرار مجلس الامن رقم ٥٩٨ الرامي الى انهاء نزاع الخليج والمؤتمر الدولي من اجل السلام في الشرق الاوسط والجهود من اجـل الحفاظ على الوحدة التراتية للبنان وعواقب توسيع المجموعة واتفاقيات التعاون بين المجموعة وبلدان مجلس التعاون الخليجي .

وفي البرلمان ذاته ، اثار الوضـع في الاراضي المحتلـة والعواقب السياسية للانتفاضة عدة قرارات خصوصـا منها رفض المصادقـة في

مارس ١٩٨٨ على البروتوكولات الثلاثة المضافة لاتفاق التعاون بين المجموعة الاوربية واسرائيل ، ومن بين العوامل الحاسمة التي كانت وراء هذا التصويت التاريخي تقرير شهادات اللجنة الاخبارية للجمعية البرلمانية للتعاون الاوربي العربي التي زارت الاراضي المحتلة فيما بين ٢٩ يناير و ٤ فبراير حول خروقات اسرائيل لحقوق الانسان وبصفة خاصة الاتفاقية الرابطة بجنيف وكذا الحجج عن اعتراض السلطات الاسرائيلية على الصادرات الفلسطينية للمجموعة .

والحدث التاريخي الآخر الذي سجل في تاريخ هذا البرلمان هو الزيارة الاخيرة لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية السيد ياسر عرفات خلال شهر سبتمبر الاخير لستراسبورغ بدعوة من المجموعة الاشتراكية اهم تشكيلة سياسية في البرلمان الاوربي . وهي دعوة اقترحت وقدمت من طرف اعضاء من الجمعية . بل ان الجمعية نظمت حفل استقبال للزعيم الفلسطيني في نهاية زيارته الشيء الذي مكنه من توسيع دائرة اتصالاته السياسية .

**زيارة برلمانيين اوربيين للدول العربية :**

وفي فبراير ١٩٨٧ ، قامت بعثة من الجمعية البرلمانية للتعاون الاوربي العربي بزيارة لعمان استقبلت خلالها على التوالي من طرف السيد المهدي وزير خارجية الاردن والسيد دودان الوزير المكلف بالاراضي المحتلة . كما ان البعثة قامت بعد ذلك وبدعوة UNRWA بزيارة منشآت المنظمة في كل من الاردن وقطاع غزة والضفة الغربية والقدس .

وفي يناير ١٩٨٨ أي بزمن قصير بعد الانتفاضة قررت اللجنة التنفيذية للجمعية ارسال بعثة اخبارية للاراضي المحتلة كان لها الاثر السريع على السياسة الاوروبية (انظر ما سبق) .

وتجدر الاشارة أيضا الى اشتراك ثلاثة اعضاء من الجمعية خلال شهر فبراير ١٩٨٨ في بعثة للبرلمان الاوربي توجهت الى كل من الكويت والعربية السعودية والبحرين وقطر وعمان .

وبدعوة من UNRWA توجهت بعثة اخرى من الجمعية الى الاراضي المحتلة خلال شهر ماي ١٩٨٨ . وقد اكد تقرير هذه الزيارة تعسفات قوات الاحتلال الاسرائيلية وقد خلصت فيما يخص حلا سياسيا الى مايلي :

ان دولة اسرائيل موجودة ، ويجب ان تستمر في الوجود ، لكن بجانب دولة فلسطينية على الاراضي المحتلة منذ ١٩٦٧ (...) ان مسألة الارتباط الفدرالي أو الكونفدرالي مع الاردن انشغال مشروع معقول ، لكن القرار في هذا الشأن يبقى بيد الدولة الفلسطينية المستقلة ، واذا ما كان هذا هو الثمن الواجب اداؤه فان الجميع يظهر مستعدا لتكون هذه الدولة مجردة من السلاح في أطار كونفدرالية ، ويبقى ان تكون منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة بكل وضوح في كل مفاوضات مستقبلية ان احدا لم يعد يتوقع نتائج ايجابية من زيارات كاتب الدولة الامريكي للمنطقة . وعلى العكس من ذلك فان الجميع يضع آمالا كبيرة في الدول الاثنى عشر الاوربية خصوصا بعد رفض البرلمان الاوربي المصادقة على البرتوكولات الثلاثة المضافة لاتفاق التعاون المبرم بين المجموعة الاقتصادية الاوربية واسرائيل .

وقد استقبل السيد رشيد صفار رئيس البرلمان التونسي و UPPA خلال شهر يونيو ١٩٨٨ بعثة للجمعية في تونس ، كما ترأس بعض اجتماعات البعثة مع بعض مساعديه التونسيين الاقربين . وقد تمكنت البعثة ايضا بعد حضورها المراسم التي تلت اغتيال ابو جهاد من مقابلة عدنان عمران الكاتب العام لجامعة الدول العربية .

*** زيارة بعثات عربية لاوربا :**

قامت بعثة من منظمة التحرير الفلسطينية يراسها السيد فاروق قدومي باجراء مفاوضات مع كبار المسؤولين البلجيكيين والاوربيين في بروكسيل في بداية سنة ١٩٨٧ ، وقد قامت الجمعية البرلمانية للتعاون الاوربي العربي بتنظيم دائرة مستديرة ساهم معه فيها اعضاء من فروعنا في البرلمانيين الاوروبي والبلجيكي .

كما أن بعثة من اتحاد البرلمانات العربية يتقدمها نائب رئيس الاتحاد السيد علي رضا قامت بزيارة لبروكسيل فيما بين ١٩ و ٢١ ابريل ١٩٨٨ بدعوة من الجمعية البرلمانية للتعاون الاوربي ـ العربي ، وقد كان لهذه البعثة المتكونة من ٦ برلمانيين عرب جلسات عمل في البرلمان الاوربي والبرلمان البلجيكي وكذا لقاءات مع السيد كلود شيسون CLAUDE CHEYSSON الممثل الاوروبي المكلف بالعلاقات المتوسطية ، والسيد ليو تندمنس LEO TINDEMANS وزير العلاقات الخارجية البلجيكي .

كما أن البعثة استقبلت من طرف السيد أمارال RUI AMARAL بصفته نائب رئيس البرلمان الاوربي والسيد رضا نائب رئيس مجلس الشعب السوري ، كما أنها قامت بزيارات مجاملة لكل من رئيس مجلس النواب ونائب رئيس مجلس الشيوخ البلجيكيين .

## * التعاون مع الامم المتحدة :

لقد تابعت الجمعية جهودها قصد مضاعفة دعم الحكومات الاوروبية لمنظمة UNRWA وذلك بتنظيمها لاجتماعات بين الممثل العام للمنظمة ومساعديه من جهة وبرلمانيين وممثلي الحكومات في عدة عواصم أوربية من جهة أخرى،كما نظمت زيارات استطلاعية لبرلمانيين أوربيين لمنشآت المنظمة في الشرق الاوسط .

ففي ربيع سنة ١٩٨٨ قامت كتابة الجمعية بخلق روابط العمل الاولى مع برنامج الامم المتحدة للتنمية (UNDP) .

كما أن الجمعية تابعت أنشطتها في اطار الاجتماع الدولي لـ ONG حول القضية الفلسطينية بدعم من الامم المتحدة ، اذ يساهم فيها اتحاد البرلمانات العربية بصفة منتظمة ، والجمعية ايضا عضو في لجنة التنسيق لـ ONG حول القضية الفلسطينية ICCP منذ انشاءها سنة ١٩٨٣ .

وتشارك الجمعية البرلمانية للتعاون الاوربي العربي بنشاط في عمل لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة ، اذ قدمت لها في بداية سنة ١٩٨٨ تقريرا عن انتهاكات حقوق الانسان في الاراضي المحتلة من طرف اسرائيل منذ ١٩٦٧ .

## * الاتحاد البرلماني الدولي

تعد مؤتمرات الاتحاد البرلماني الدولي،كما هي العادة مناسبةللتعاون بين الجمعية والاتحاد . وقد ساهم الأمين العام للجمعية روبير سوان ROBERT SWANN سنة ١٩٨٧ ثم هانس بيتر كوتهاوس
سنة ١٩٨٨ في اجتماعات ماناغوا وبانكوك وغواتيمالا ومؤخرا في صوفيا ، وقد مكن التعاون مع الامين العام للاتحاد البرلماني العربي السيد عبد الرحمن بوراوي من تنظيم اجتماعات متعددة بين أعضاء من الجمعية وآخرين من الاتحاد قصد الحث على تقريب المواقف السياسية حول القضايا ذات الاهتمام المشترك .

## النضال ضد الممارسات القمعية الاسرائيلية
## في مواجهة انتفاضة الشعب العربي الفلسطيني

عمدت السلطات الاسرائيلية في محاولة منها لمواجهة انتفاضة سكان الاراضي التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧ وعلى نطاق لا سابق له ، الى اتخاذ سلسلة من الاجراءات المخالفة لجميع الاعراف الدولية ، ولاسيما منها العقوبات الجماعية عن طريق عمليات تهديم المنازل والتهجير .

وهذه الممارسات التي نددت بها لجنة الصليب الاحمر الدولية الى جانب العديد من المنظمات الانسانية ، كمنظمة العفو الدولية مثلا ، قد ادانتها الجمعية العامة للامم المتحدة كما أجمع على ادانتها مجلس الامن الدولي على أنها مخالفة لاتفاقية جنيف الرابعة التي انضمت اليها اسرائيل منذ عام ١٩٥١ .

وتنص هذه الاتفاقية في مادتها الاولى على أن الاطراف المتعاقدة تلتزم باحترام وطلب احترام هذه الاتفاقية في جميع الاحوال .

ومن واجب جميع الدول الموقعة ، **وهو شأن مجمل البلدان الاوربية** ، الا تكتفي باثبات انطباق هذه الاتفاقية على الاراضي التي تحتلها اسرائيل وانتهاك هذه الدولة المتكرر لها ــ وهو ما قامت به جميعا ــ بل ان تجد وسائل معاقبة انتهاكات هذا القانون الاساسي في الصرح القانوني الدولي بغية الزام اسرائيل الموقعة على هذه الاتفاقية بتطبيق بنودها .

## المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط
## القرار ٣٣٨ واعلان « فانس ــ غروميكو »

ليست فكرة المؤتمر الدولي لحل مشكلة الشرق الاوسط جديدة ، فهي تعود في صيغتها الراهنة الى قرار مجلس الامن ٣٣٨ الذي تم

التصويت عليه ابان الحرب العربية الاسرائيلية عام ١٩٧٣ ، وكان الح
يطالب فيه على وجه الخصوص تطبيق القرار ٢٤٢ تطبيقا كاملا وم
مفاوضات بين الاطراف المعنية تحت اشراف ملائم ، وتطبيقا لهذا الق
تمت الدعوة في جنيف في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٣ ، شاركت
كل من مصر واسرائيل والولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الس
والاردن والامين العام للامم المتحدة ، وقد شكلت مجموعات عمل
يصل المؤتمر الى ابعد من تلك النتيجة .

وازاء هذا الطريق المسدود ، أصدر وزير الخارجية الامر
سايروس فانس ووزير الخارجية السوفييتي ، السيد اندر
بيانا مشتركا ينادي بضرورة حل عادل وشامل ودائم ، وقدا
فانس وغروميكو في النقطة من بيانهما قولهما :

«ترى الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي ، أن الو
للتوصل الى حل شامل لمشكلة الشرق الاوسط في مج
جوانبها ، هو عقد مفاوضات في اطار مؤتمر السلام في
دعوته لهذا الغرض تخصيصا بمشاركة ممثلين عن ج
ولاسيما الشعب الفلسطيني واضفاء صبغة رسمية قا
القرارات المتخذة في هذا المؤتمر ... » .

**كامب دافيد : توقف العملية :**

سرعان ما تخلت الادارة الامريكية عن النظرة
« فانس ــ غروميكو » الذي اخذ في اعتباره ك
اسرائيل التوسعية : فالاتفاق الذي وقعته مع
الولايات المتحدة في ايلول سبتمبر ١٩٧٨ فو
انقلابا كاملا على الاتجاه الذي كان قائما منذ
بمجمله .

وقد شكل ذلك من وجهة النظر الاسرائ
لان قبول هذا الاتفاق الذي رعته الولايات
واشنطن الى مصر واقصاء الاتحاد السو
خصمها العسكري الرئيسي ، فيما أدى
العسري .

## منظمة الامم المتحدة تنعش العملية :

لئن جلب كامب ديفيد ـ الذي أبرز أن التفاوض ممكن بين العرب والاسرائيليين على الرغم من كل شيء ـ مكاسب ضخمة لاسرائيل ، الا أنه سرعان ما اتضح أن هذا النمط من الاتفاقات لايمكن أن يحل كل الامور ، لذلك قررت الجمعية العامة للامم المتحدة ، في ١٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٤ ، بعدما لمعت استحالة التوصل الى سلام عادل ودائم عن طريق حلول منفصلة لاتأخذ في حسابها ممثلي الشعب الفلسطيني ، الدعوة الى مؤتمر دولي يعقد في عام ١٩٨٤ على أبعد حد ، لحل المشكلة حلا شاملا ، ثم اتخذت قرارا جديدا في ١٩ آب (أغسطس) ١٩٨٢ بتقديم الدعوة الى المؤتمر الى شهر آب (أغسطس) من العام التالي ، نظرا لتفاقم الوضع من جراء غزو اسرائيل للبنان ، وسرعان مابدا التردد واضحا من الجانب الغربي ، الذي سبق أن هلل لاتفاق كامل ديفيد ولا يود أن يعرض للخطر «جهودا امريكية محتملة للسلام» وقد أعرب الرئيس ريغان بعد بضعة أيام عن الامر في الخطاب الذي ألقاه في ١ ايلول (سبتمبر) ، وهو خطاب ، اعتبر متوازنا ، لانه كان يرفض في الآن نفسه ضم جميع الاراضي المحتلة وانشاء دولة فلسطينية .

واخيرا عقد مؤتمر دولي حول القضية الفلسطينية ـ وكان بادىء الامر مقررا في باريس ولكنه حول الى جنيف في مقابل وعود مشاركة لم تبر بها الحكومة الفرنسية ـ على ضفاف بحيرة «ليمان» من ٢٣ آب (اغسطس) الى ٧ ايلول (سبتمبر) ١٩٨٣ ، وقد شارك في المؤتمر مشاركة فعالة ١٣٧ من أصل ١٥٧ من الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، فيما قاطعت الولايات المتحدة واسرائيل واكتفت بلدان الجماعة الاوروبية الى جانب استراليا وكندا ، وباستثناء اليونان ، بصفة مراقب ، أما اسبانيا والبرتغال اللذان كانا سينضمان الى الجماعة الاوروبية ، فقد شاركا فيه مشاركة تامة ، وتجدر الاشارة الى موقف السويد ، فقد شارك هذا البلد بصورة فعالة في المؤتمر مع أنه سبق وصوت ضد الدعوة اليه ، وذلك لان غالبية الدول الاعضاء قررته» .

وتبنى مؤتمر عام ١٩٨٣ اعلانا يطالب بالدعوة ، تحت اشراف الامم المتحدة ، الى مؤتمر سلام حقيقي بمشاركة جميع أطراف النزاع العربي الاسرائيلي على قدم المساواة ، بمن فيهم منظمة التحرير الفلسطينية اضافة الى الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي والدول الاخرى المعنية

وقد تبنت الجمعية العامة للامم المتحدة هذا الاعلان في ١٣ (ديسمبر) عام ١٩٨٣ في قرارها رقم ٣٨/٥٨.ج .

## اي دور لأوروبا ؟

ان حرب ١٩٧٣ والذعر النووي الذي استتبعها في أورو الخطر البترولي اضطرت جميعها الدوائر السياسية في القار أن تعي تدريجا المخاطر التي يلحقها بسلامتها الخاصة استم العربي الاسرائيلي ، على أنه كان لابد من الانتظار من ١٣ حزير ١٩٨٣ ، يعني بعد انقضاء عام على اتفاقات كامب ديفيد ال حماستهم ، كيما تعلن الدول الاعضاء في الجماعة الاوروبية البندقية «أن الروابط التقليدية والمصالح المشتركة التي تر بالشرق الاوسط تضطرها الى الاضطلاع بدور خاص وتفرض العمل بصورة ملموسة أكثر لصالح السلام» ، وتضيف قائلة اشراك منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات» وأصبح هـ المبدأ الاوروبي الاساسي فيما يخص الشرق الاوسط ، وكان من سنوات لهذا المبدأ كيما يتخذ صورة عملية ، صحيح الاقتصادي السائد آنذاك ربما فسر جزئيا هذا السلوك التجارية بين العالم العربي وأوروبا لم تكن في يوم في غير ص كانت في ذلك العام . .

وتحركت أوروبا أخيرا بسبب خطورة الوضع عام ١٩٨٢ تجميد توقيع بروتوكول مالي مع اسرائيل الى حين انسحاب لبنان ، ولكن ما أن أعلنت اسرائيل افتتاح مفاوضات مع الحكو حتى كان ذلك كافيا لالغاء هذا الضغط الخجول ، بل فعلت إذ رفضت عام ١٩٨٣ المشاركة في مؤتمر جنيف حول فلسطين الولايات المتحدة تعارضه وكانت اليونان الدولة الوحيدة التي ش ولما ينقضي على عضويتها في الجماعة الاوروبية سوى القليل .

إلا أن شيئا ما كان قد تبدل : ذلك أن البرلمان الاوروبي ا ينتخب الآن انتخابا مباشرا دعا بقرار يرتدي صفة الضرورة ا الاعضاء الى المشاركة في هذا المؤتمر ، وتطورت الفكرة اذ دافع في شباط ١٩٨٧ ، وبعدما كشفت فضيحة «الايرانغيت» الى ترتبط اسرائيل والولايات المتحدة بعلاقات متميزة ، عن المؤتمر

اجل حل النزاع ، ولم يتوقف هذا البرلمان عند ذلك الحد ولا يزال مذ ذاك يتابع عن كثب كل ما يخص الشرق الاوسط .

ولدى أوروبا أفكار أخرى فقد الح السيد غينشر وزير خارجية المانيا والرئيس الحالي للتعاون السياسي داخل جماعة الاثنى عشر في اثناء لقاء بينه وبين مجموعة من برلماني الدول الاعضاء الى أن الجماعة قد تتخذ مبادرة جديدة في حال فشل «خطة شولتز» فهناك اقتراح أصبح معروفا مع أنه غير رسمي وقوامه أن تطلب الجماعة من منظمة الامم المتحدة ايلاءها مسؤولية ادارة الاراضي المحتلة الى حين انعقاد المؤتمر الدولي ، وقد تقدم بهذا الاقتراح السيد كراكسي رئيس الوزراء الايطالي المستقيل ونشرها وزير الخارجية الايطالي السيد اندريوتي في اجتماع مع زملائه الاوروبيين في٢٥ نيسان (ابريل) ، أي خمسة أيام قبل فترة استحقاق وزير الخارجية الامريكي .

**المؤتمر الدولي للسلام هو الوسيلة الوحيدة لضمان سلامة اسرائيل :**

لقد كانت حرب ١٩٧٣ دليلا واضحا على أن أفضل المواقع الاستراتيجية لا يمكن لها أن تضمن سلامة اسرائيل ، فالسلام مع جيرانها كافة ، هو الوحيد الذي يوفر لها حدودا آمنة ، وهذا السلام ينبغي أن يكون شاملا أو لايكون ، كما ينبغي أن يكون عادلا ، أو لايدوم ، ومن قبيل الاوهام بهذا الشأن أن نفكر في حل لا يأخذ في الحسبان سوى الاراضي الفلسطينية المحتلة ويغفل الجولان ، فمثل ذلك الحل سوف يكون نصيبه الفشل بالضرورة بسبب ما يلقى من معارضة من الجانب السوري ، لهذا يبدو من الصعب النظر في حل سلمي لا يجيء عن طريق مؤتمر دولي ، ان واشنطن منحازة الى جانب اسرائيل الى حد يبدو معه حضور الاتحاد السوفييتي ضروريا للوصول الى حد أدنى من التوازن الذي يزيد من مبرراته أن فلسطين لا تبعد عن الاراضي السوفييتية اثر من ١٥٠٠ كم وليس ١٥٠٠٠ كم كما هو شأن الولايات المتحدة .

ولعل المشاركة الاوروبية تلقى بالتأكيد الترحيب الحار ، فلدى اوروبا نفس مصالح الاتحاد السوفييتي في السلام في منطقة قريبة جدا فيما تتمتع بثقة جميع الاطراف ثم ان اسرائيل والبلدان العربية يجب أن تشارك فيه بالطبع ، وكذلك منظمة التحرير الفلسطينية لان الفلسطينيين انما يجدون هويتهم فيها ولان اسرائيل تحارب ضدها ، وليس أفضل من العدو لتقيم معه السلام .

واليوم تبدو الظروف لانعقاد
مضى لولا التعنت الاسرائيلي ، وا
كبيرة لتقليص بؤر التوتر في العال
وبخاصة منظمة التحرير الفلسطي
للاعتراف رسميا باسرائيل وبمباد
كان واضحا منذ قمة فاس العربي
ستراسبورغ على لسان السيد
حينما أوضح أن منظمة التحرير
المتحدة ، ومن ضمنها قرار الجمع
الى دولتين ، احداهما اسرائيلية
رقم ٢٤٢ / ٣٣٨ (اللذان يلحان
بها ) وان السلام انما يجب أن يع

## تنفيذ قرار مج

كان وضع حد للحرب العرا
البرلمانية للتعاون العربي الاوربي
للبرلمانيين العرب ، وخلال فتر
ووسائل الاعلام في أوربا الغربية
قبول الرئيس صدام حسين لقر
مع موقف ايران المتعنت .

ولاسباب سياسية استراتي
العراق . فايران كانت تساند الا
متطرفة تحتفظ بالرهائن في لب
علاقاتها بالدول العربية لانها كان
اضعاف الانظمة المقبولة من الغر

وكان طبيعيا أن تجعل الرا
المعتادة مع رؤساء مجلس وز
القضية عدد من البيانات الصح
للحكومات الاوروبية والسفارا
بالاضافة الى ذلك دعم عدد من
بها العراق من أجل السلام ،
الخ .

لقد اكدت الرابطة على نقطتين بوجه الخصوص :

**الاولى :** ان على اوربا دراسة الدعوة الى مؤتمر دولي أو ان عليها على الاقل تشجيع مجلس الامن الدولي على القيام بذلك .

**الثانية :** ان على البلدان الاوربية أن تميز في تعاملها بين البلد (العراق) الراغب في قبول وتنفيذ قرار مجلس الامن ـ خاصة القرار رقم ٥٩٨ ـ والبلد (ايران) غير الراغب في ذلك .

ان وقف اطلاق النار ومحادثات جنيف التي ترعاها الامم المتحدة يجب ان تعتبر خطوة أساسية الى الامام من حيث أنها وضعت حدا للموت والخراب في البلدين ، وخفضت من حدة التوتر الدولي الذي تفاقم نتيجة لتورط الدول الكبرى .

ولابد من القول لسوء الحظ أن الموقف الاوربي العام قد تغير على نحو ما .

فقبول ايران للقرار ٥٩٨ قد غطى الشكوك حول كيف يمكن أن تفسر ايران القرار فيما يتعلق بحرية الملاحة . من جهة أخرى ظهرت الامور وكأن العراق يتباطأ في محادثات السلام . وكان ثمة احساس مفاده أن اصرار العراق في مرحلة مبكرة على الغاء معاهدة الجزائر لعام ١٩٧٥ حول ممر شط العرب المائي فانه ـ أي العراق ـ يحاول استباق مسألة يُفَضَّل أن تأتي في سياق متأخر في المناقشات .

وقد ترافق ذلك مع دعاية غير مواتية بالنسبة للعراق تزعم استخدام العراق للاسلحة الكيماوية ضد الاكراد العراقيين . ومهما كانت الاتهامات متناقضة فانها قد أصابت موضعا حساسا في الشعور الغربي لجملة من الاسباب :

اولا ـ لان ذلك يعتبر عنصرا من عناصر تعذيب الضمير وذلك بسبب :

أ) ان الغرب استعمل مثل هذا السلاح في الحرب العالمية الاولى .

ب) ان الشركات المغربية هي التي زودت كلا من العراق وايران بالمواد اللازمة لصنع هذه الاسلحة .

**ثانيا :**

لان الاكراد كانوا دائما يقيمون علاقات مع الجامعات والصحفيين وصانعي الراي العام في أوربا الغربية .

**ثالثا :**

لان الغرب لا يدري ـ على نحو كاف ـ
الذين تعاونوا مع العدو في صراع على الموت

وفسرت أعمال العراق في الغـرب علو
أثنيـة .

لقد غذيت الحملة ضد العـراق ليسر
أو من قبل أناس يتعاطفون مع الاكـراد منذ
قبل أولئك الذين يريدون أن يروا صـورة
الحقيقة في أن الوضع ما يزال مقلقا لعدد من
مع الجانب العربي ، بما في ذلك بعض الاعضـ

ومع أنه من الطبيعي أن ينزعج العراق
اعلامية وحيدة الجانب ، فان من الحكمـة ا
الاقصى نحو الامم المتحدة ونحو أولئك المتعا
العربـي .

!ن أوربـا والعراق سـيبقيان شـركا
الاقتصادية ، ومن المهم أن لا يؤثر ذلك على الت

## الوضـع في لبنـا

تابعت أوربا الغربية ، بتعاطف وبمزيد
داخل جميع الطـوائف في لبنان مـن أجل الم
واستقلال البلـد واستعادة وحـدة أراضيه و
المقنع في جنوب لبنان .

بالطبع ما تزال هناك عقبات تحول دون ت
قامت الرابطة وسوف تقوم بكـل ما في وسعها ا
والاهم من ذلـك هو الميل المستمر لاظهار التو
صدامات بين المسلمين والمسيحيين ، ومـن هنا
المعاكس الذي قدمه البرلمانيون من أعضاء الرابط

الى لبنان ، وقابلوا برلمانيين لبنانيين في مؤتمرات الاتحاد البرلماني الدولي وفي اجتماعات الحوار البرلماني العربي الاوربي .

واثار قلقا متجددا في الغرب موضوع انتخاب رئيس جديد للبنان .

ومع أن السلطان الفعلية للرئيس يمكن أن تكون محدودة في الظروف الراهنة فان رئيس الدولة ـ مثله في ذلك مثل البرلمان نفسه ـ هو رمز للوحدة الوطنية اللبنانية .

ولذلك فاننا نأمل أن يتم ، حتى انعقاد الاجتماع القادم للحوار ، ايجاد مرشح مقبول في جميع الاتجاهات داخل جميع الطوائف .

وثمة اكثر من اي وقت مضى تفهم اكبر للدور الضروري والقيّم الذي تلعبه سورية في المساعدة على وقف النزاع المسلح ـ كما حصل مثلا بين أمل وحزب الله ـ ، وفي المساعدة على محاولة ايجاد حل لمشكلة الرهائن الغربيين .

ومن المؤسف أن الصدامات داخل المخيمات الفلسطينية وحولها وفي منطقة بيروت قد اعطت الفرصة للمعلقين لان يحولوا الاهتمام عن الموت والخراب اللذين لحقا باللبنانيين والفلسطينيين عد حد سواء من قبل إرهاب الدولة الذي مارسته إسرائيل في الجنوب .

وسيكون من دواعي سرور الرابطة وشعبها الوطنية أن تقدم اية مساعدة ممكنة لكي تجعل الوضع اللبناني في أوربا أكثر وضوحا .

## مذكـرة حـول
## «الحوار ما بين بلدان المتوسط»

١ ــ ان امكان مباشرة حـوار قائم على اسس ، انطلاقا مـن تجربة «لومي» بين البرلمان الاوروبـي (دون اغفال المؤسسات الاوروبية الاخرى) وممثلي غالبيـة بلـدان حوض البحـر الابيض المتـوسط التـي ترتبط «باتفاقيات» تعـاون مع الجماعـة الاوربية ، انمـا يسـتحق منا البحث والتحقيـق .

٢ ــ يمكن أن نلتزم في هذا السبيل بالمعايير والاهداف التالية :

أ) ــ الانطلاق من الوضع الحقيقي الراهن القائم على «الاتفاقيات» بين الجماعة الاوروبية وغالبية دول حوض المتوسط(١) .

ب) ــ دراسـة الاتفاقات القائمـة بين الجماعـة الاوروبية والدول المشار اليها أعـلاه لاستشـفاء جل تحسـين متدرج واسـتخدام أمثـل للاجراءات الجديدة الواردة في «الوثيقة الوحيدة» .

جـ) ــ تشجيع «التلاقي التام» على مراحل بين الاتفاقات المذكورة اعلاه والتي وضعت حتى تاريخه على نحو متواز ، بالاضافة الى خصوصية كل من هذه الاتفاقات وذلك ضمن منظور شمولي .

د) ــ وضـع اطار نموذجـي انطلاقا من هـذه الرؤية يمكن أن يمثل

---

(١) هناك عملية مماثلة بالنسبة الى اسرائيل ، غير أن كل شيء مجمد الان حتى التوصـل الى حل المسائل السياسية المرتبطة ارتباطا وثيقا بالمشكلة الفلسطينية . والـذي تبرزه الادارة المعلنة لدى الجماعة الاوروبية في أن تضع بالتعاون مع هـذه البلدان سياسة تعاون «كاملة» في منطقة المتوسط ؟

مسبقا اتفاقية شاملة مشابهة تتحرك ضمن سلسلة من الاتفاقات الاقليمية او الخاصة في اطار البلدان المشار اليها .

هـ) ـ التحقق من المبادرات القطاعية المتعددة القائمة حاليا وتمديدها كلما أمكن ذلك في اطار من التعاون أقل تجزيئا وتشتتا (كالمجلس الاوروبي والمؤسسات الثقافية المركز الدولي الزراعي للسياسة الزراعية واتفاق برشلونة لعام ١٩٨٦ لمقاومة تلوث البحر المتوسط واللجنة المكلفة بسياسة صيد الاسماك والاجتماع الخاص بالسياسات الصناعية والنقدية في برشلونة عام ١٩٨٧ والقاهرة عام ١٩٨٨ واجتماع تونس بين الفعاليات الاقتصادية في دول المغرب والجماعة الاوربية واجتماع تريستا حول سياسات النقل) بشرط عدم تجاوز اطار الدول المشار اليها أعلاه .

و) ـ اقامة هيئات مناسبة لمساهمة الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين والاداريين (انظر اجتماع لشبونة) بالاضافة الى المنظمات غير الحكومية في اطار البلدان التي سلف ذكرها .

ز) ـ التنسيق بين مبادرات التعاون الاوروبية ونشاط المنظمات الدولية الرئيسية (البنك الدولي ، الاوبيك ، الخ) وذلك في اطار الدول المذكورة أعلاه .

٢ ـ انطلاقا مما تقدم يمكن اتخاذ منهجية العمل التالية :

أ) تشكيل لجنة برلمانية مشتركة بهدف بعث هيئة «امر واقع» اولية من شأنها التحقق من الامور القائمة والتنسيق بينها ، كما تستطيع في الوقت نفسه تحديد وجهة خاصة لاهداف التلاقي والشمولية الواردة أعلاه .

ب) ينبغي تشكيل هذه اللجنة من الممثلين الاحد عشر للمجموعات السياسية داخل البرلمان الاوروبي (ممثلان لكل من المجموعتين الكبريين وممثل واحد لكل من السبعة الآخرين) و ١١ ممثلا للبلدان التالية :

ـ بلدان ترتبط باتفاق مشاركة مع الجماعة الاوروبية تركيا ، مالطا ، قبرص .

ـ بلدان ترتبط باتفاق تعاون مع الجماعة الاوروبية الجزائر ، مصر ، الاردن ، لبنان ، المغرب ، سورية ، تونس .

ـ بلدان ترتبط باتفاق خاص مع الجماعة الاوروبية يوغسلافيا .

ج ـ يمكن لمجلس الوزراء أن يحضر **بصورة غير رسمية** بشخص ممثل عن دارة تنسيق السياسات . أما فيما يخص **اللجنة التنفيذية** فيمكن أن يمثلها مدير الشؤون المتوسطية السيد «راين» ، بعد موافقة نائب الرئيس السيد «شيون» بالطبع . كما يمكن أن يتمثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي الشخصي أمينه العام أو مندوبه .

د) يمكن لمراقب واحد (أو أكثر) من المجلس الاوروبي حضور أعمال اللجنة من أجل التنسيق معها بشأن المبادرات «المتوسطية» التي تتخذها هذه المؤسسة (قبرص ومالطا وتركيا أعضاء فيها) .

ا) بالنسبة الى اسرائيل انظر الهامش في الصفحة .

٤ ـ يمكن في النهاية التحقق من الاهداف الواردة أعلاه في اجتماع سنوي موسع (له طابع الجمعية العامة) تضعه وتعد له **اللجنة المشتركة** .

كما لا بد من كتابة تقرير مختصر في كل عام حول تطور الوضع بالانطلاق دائما من **الوضع القائم** المذكور أعلاه .

□ □ □

## البيـــان الختامـــي

!ن مؤتمر الحوار البرلماني الاوروبي ـ العربي المنعقد في الرباط من ١٤ الى ١٦ اكتوبـــر ١٩٨٨ يعبـــر لصاحب الجلالـــة الحسن الثاني ملك المملكة المغربية عن عميق امتنانه للشرف الرفيع الذي حظي به المشاركون في المؤتمر لترحيب جلالته بهم في المغرب عند القائه خطاب الافتتاح للدورة الجديدة لمجلـــس النواب المغربي كما يبـــارك المشاركون في المؤتمر اسهام جلالته في اقرار السلم في المنطقة بأسرها .

ويعبر المشاركون بالاجماع عـــن شكرهم الصادق لرئيس وأعضـــاء البرلمان المغربي وكذلـــك للشعب المغربي علـــى حـــرارة الاستقبال وكرم الضيافة خلال مقامهم في المغرب .

ويبارك المشاركون في الحوار التحسن الحاصل في العلاقات بين دول شمال افريقيـــا والجهود المبذولـــة دوليا ، وجهـــود رؤساء دول المنطقة الخمس لتحقيق وحدة المغرب العربي .

ويعرب المشاركـــون عن ارتياحهم للمبـــادرات الدولية الهادفة الى تحقيق حلول عادلة لبعض النزاعات الاقليمية ، وللنتائج الايجابية العديدة التي تحققت في جو الانفراج الجديـــد الذي يسود العلاقات الدولية بوجه عـــام .

ومع ذلك يلاحـــظ المشاركون عدم تحقيـــق اي تقدم في ايجاد حل لقضية فلسطين . ويرون ضرورة اتخـــاذ اجراءات استعجالية لوضع حد للمارسات القمعيـــة واللانسانية التي تقتـــرفها السلطات الاسرائيلية ضد السكان الفلسطينيين في الاراضي المحتلة وبخاصة منذ اندلاع الانتفاضة .

واذ يلاحظـــون أن اتفاقية جنيف الرابعـــة التي وقعتها اسرائيل ، تنتهك يوميا في الاراضي المحتلة من قبل هذا البلد فان المشاركون يذكرون

بأن هذه الاتفاقية تنص على ضرورة التزام الدول الموقعة ، ليس فقط باحترام بنودها ، بل كذلك بالعمل على ضمان احترامها وتطبيقها من طرف الآخرين . وعليه فان ذلك يلزم الموقعين بايجاد السبل لمعاقبة هذه الانتهاكات ووضع حد لها .

ويعتبر المشاركون أن المبادىء التي يجب أن يقوم عليها حل عادل ودائم وشامل للنزاع في الشرق الاوسط يجب أن ترتكز على ادانة العنف والضرب وضمان أمن وسلام جميع دول المنطقة وشعوبها واقرار حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير واقامة الدولة المستقلة .

ويرحب المشاركون بالتصريح الاخير للسيد ياسر عرفات أثناء زيارته لستراسبورغ ، ويعترفون بأهمية مساهلة منظمة التحرير الفلسطينية في عملية السلام ، ويأملون ردا ايجابيا من الجانب الاسرائيلي .

واذ يلاحظ المشاركون فشل الحلول الثنائية أو الجزئية في تحقيق السلام ، فانهم يعبرون عن اعتقادهم أن الحل الامثل لتجسيد هذه اشراف الامم المتحدة وبحضور كافة الاطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية وعلى قدم المساواة ، وكذلك الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي . في هذا الصدد يسجلون بارتياح الدعم الذي أعلنته الدول الاوروبية لانعقاد هذا المؤتمر .

وفي انتظار انعقاد المؤتمر ، يرى البرلمانيون الاوروبيون والعرب أن تتحمل منظمة الامم المتحدة مسؤولية حماية وأمن المواطنين الفلسطينيين في الاراضي المحتلة ، ويعتبرون أن من الملح أيضا ضمان الانسحاب من جميع الاراضي العربية التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ .

ويرحب المشاركون في المؤتمر بالجهود الدولية المبذولة للحفاظ على وحدة واستقلال لبنان واستعادة وحدته الترابية وذلك بانسحاب اسرائيل من الاراضي التي احتلتها في جنوب هذا القطر ، كما يعبرون عن أملهم في التوصل عما قريب ، الى نتائج ملموسة فيما يخص تدعيم الشرعية الوطنية في لبنان . ويعبرون عن دعمهم للدور الذي تلعبه قوات الطوارىء الدولية في لبنان ويناشدون جميع المعنيين بالعمل على اطلاق سراح جميع الرهائن المحتجزين في لبنان .

ويحيون العمل الذي تنجزه في الاراضي المحتلة وكالات الامم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ويؤكدون الضرورة الملحة لمتابعة زيادة

الدعم المالـي لجهودها ، ويلحـون كذلك على ضـرورة قيام عدد أكبر من البرلمانيون بزيارة هذه الاراضي للوقوف على الظروف العصيبة التي ارغم الفلسطينيون على العيش فيها .

يطالب المشاركون في المؤتمر ببذل أقصى المجهودات الدولية للاسراع في تطبيق قرار مجلس الامن الدولي رقم ٥٩٨ لاحـلال السلام الدائم بين ايران والعراق .

يقدر المشاركون عاليا الخطوات المتخـذة والاقتراحات المقدمة حول تخفيف عبء خدمـة الدين العـام الخارجي للبلـدان السائـرة في طريق النمو ، ويأملـون أن يتمكن تقـدم الحوار العربـي الاوروبي من تحسين وانتشار التدابير التي سبق اتخاذها .

ويدعو المشاركون كـل البرلمانيين العرب والاوروبيين للعمل سوية على تعزيز التعاون بـين دول حوض البحر الابيـض المتوسط لجعل هذه المنطقة منطقة سلام ورخاء اقتصادي والمحافظـة على بيئتها الطبيعية . وفي هذا الصدد فان اجتماع الرباط يقترح دراسة تنظيم الاجتماع الاول لممثلي برلمانات المجموعـة الاقتصاديـة الاوروبيـة ودول البحـر الابيض المتوسط غير الاعضاء في المجموعة بهدف انشاء مجلـس مشترك يتألف من عدد متساو من الاعضاء من كل جانب .

□ □ □

# اسماء المشاركين في الاجتماع

## المشاركون من الجانب العربي

### ١ ـ المملكة الاردنية الهاشمية :

| | |
|---|---|
| السيد الدكتور خليل السالم | عضو مجلس الاعيان ـ رئيس الوفد |
| السيد بشير العجم | نائب الامين العام بمجلس الاعيان |
| السيد خلدون التلهوني | مستشار السفارة الاردنية بالرباط |
| السيد حسن الكايد | رئيس الوفد الاردني في الملتقى الثالث للخبرات التشريعية العربية |

### ٢ ـ الامارات العربية المتحدة :

| | |
|---|---|
| السيد عبد الله المحيربي | النائب الاول لرئيس المجلس الوطني الاتحادي |
| السيد علي الاميري | عضو |
| السيد أحمد الشرفاء | عضو |

### ٣ ـ الجمهورية التونسية :

| | |
|---|---|
| السيد عزوز الرباعي | رئيس لجنة التشريع العام ورئيس الوفد |

| | |
|---|---|
| السيد بلقاسم دبشه | عضـو لجنـة التربيـة والثقافة والاعلام والشباب |
| السيد الصالح المومني | عضو لجنة المالية والتخطيط |

**٤ ـ جمهورية السودان :**

| | |
|---|---|
| السيد حسن محمد شيخ ادريس | زعيم الجمعية الوطنية |
| السيد الطيب الشارقة | عضـو |
| السيد عبد الله أبكر | عضـو |

**٥ ـ الجمهورية العربية السورية :**

| | |
|---|---|
| السيد اسماعيل عبد الغني | نائب لجنة العلاقات الخارجية |
| السيد الدكتور أحمد العلي | عضـو |

**٦ ـ فلسـطين :**

| | |
|---|---|
| السيد خالد الحسن | رئيـس لجنـة الشـؤون العربية والخارجية في المجلس الوطني |
| السيد عبد الله عبد الله | نائب رئيس الشعبة البرلمانية |

**٧ ـ الجمهورية اللبنانية :**

| | |
|---|---|
| السيد سامي قرنفل | سفير لبنان بالرباط |

**٨ ـ المملكة المغربية :**

| | |
|---|---|
| السيد أحمد عصمان | رئيس مجلس النواب |
| السيد محمد سعد العلمي | نائب الرئيس |
| السيد أحمد العسكي | رئيس لجنة الخارجية والتعاون |

| | |
|---|---|
| السيد بيد الله محمد الشيخ | رئيس لجنة التجهيزات والمواصلات |
| السيد أمين الدمناتي | رئيس لجنة الداخلية |
| السيد عبد العزيز المسيوي | عضو |
| السيد محمد بوزوبنع | عضو |
| السيد محمد أزغار | عضو |
| السيد ادريس العلمي | عضو |

**٩ ـ الجمهورية العربية اليمنية :**

| | |
|---|---|
| السيد حمود بيدر | رئيس الوفد |
| السيد علي العواش | عضو |
| السيد صلاح أعجم | عضو |
| السيد عبد ربه علي علوي | كاتب |

**١٠ ـ الجماهيرية العربية الليبية :**

| | |
|---|---|
| السيد محمود حامد خفيتي | امين المجلس الشعبي لبنغازي |
| السيد بشير صلاح بشير | أمين المجلس الشعبي لمرزق |

**١١ ـ الامانة العامة للاتحادالبرلماني العربي :**

| | |
|---|---|
| السيد عبد الرحمن بوراوي | الامين العام للاتحاد البرلماني العربي |
| السيد نور الدين بوشكوج | الامين العام المساعد |
| السيد محمد النيحاوي | المدير المالي |
| السيد أحمد مكيس | مدير العلاقات الدولية |

## المشاركون من الجانب الاوربي

### النمسا :

| | |
|---|---|
| السيد و. ايتماير | عضو لجنة الشؤون الخارجية |
| السيد أ. كونيسني | عضو الشعبة |

### بلجيكا :

| | |
|---|---|
| السيد ج. كودرون | عضو الشعبة |
| السيد د. هوندت | عضو الشعبة |
| السيد ر. هينيوز | عضو الشعبة |

### الدانمارك :

| | |
|---|---|
| السيد ل. بودتز | الناطق بلسان الحزب حول الشؤون الخارجية |

### البرلمان الاوربي :

| | |
|---|---|
| السيد ج. بيرساني (ايطاليا) | وزير سابق |
| السيد ج. كابريزون (اسبانيا) | عضو الشعبة |
| السيدة سينسياري ـ رودانو | (ايطاليا) |
| السيد ج. رودريغز (اسبانيا) | مساعد برلماني |

### المانيا الاتحادية :

| | |
|---|---|
| السيد و. فيلدمان | عضو لجنة الشؤون الخارجية |
| السيد ك. اوزفولد | عضو لجنة التعاون والتنمية |
| السيد ب. كيسير | منسق الشعبة |

**فرنسا :**

| | |
|---|---|
| السيد ج.م. ديليت | عضو لجنة الشؤون الخارجية |
| السيد م. بيريغوفوا | عضو الشعبة |
| السيد ر. اوڤروا | برلماني سابق ، رئيس سابق لرابطته |
| السيد ج. روجر ـ ماشارد | عضو الشعبة |

**ايرلندة :**

| | |
|---|---|
| السيناتور م. لاينغان | رئيس مجلس الشيوخ |
| السيناتور م. فيريس | ناطق باسم حزب العمال في مجلس الشيوخ |
| السيد ك. كروتي | عضو مجلس الاتحاد البرلماني الدولي |

**النرويج :**

| | |
|---|---|
| السيد ك. بوهلين | عضو لجنة الشؤون الخارجية |
| السيد ا. سجاستاد | وزير سابق ، عضو الشعبة |

**البرتغال :**

| | |
|---|---|
| السيد ج. فيرناندیز ـ ماركيز | عضو الشعبة |

**السويد :**

| | |
|---|---|
| السيد ي. سيڤينسون | عضو الشعبة |

**بريطانيا :**

| | |
|---|---|
| اللورد كريستوفر ميهيو | عضو مجلس اللوردات |

**الامانة العامة للرابطة :**

| | |
|---|---|
| السيد هـ.ب. كوتهاوس | الامين العام للرابطة |
| السيد ب. ليزونغار | الامين العام للرابطة للشؤون المالية والادارية |
| السيد روبرت سوان | مستشار في الرابطة |
| السيد ج.م. دومونت | سكرتير مكتب بروكسل للرابطة |
| الآنسة ف. نيف | سكرتيرة مكتب باريس للرابطة |

□ □ □

Conseil de Sécurité afin d'aboutir à l'établissement de la paix entre l'Iran et l'Irak.

— les participants ont grandement apprécié les mesures prises et les propositions avancées pour l'allègement du fardeau que représente le service de la dette générale extérieure des pays en voie de développement. Ils espèrent qu'une coopération euro-arabe plus poussée permettra d'améliorer et d'étendre les mesures qui ont déjà été prises.

— les participants ont invité leurs collègues arabes et européens à oeuvrer ensemble pour consolider la coopération entre les Etats du Bassin Méditerranéen et faire de cette région une zone de paix, de prospérité économique et assurer la protection de son environnement. Dans ce but, la réunion de Rabat propose d'envisager l'organisation dans les plus brefs délais d'une première réunion de réprésentants des parlements de pays membres de la CEE et des pays Méditerranéens non-membres de la CEE dans le but de créer formellement une «Assemblée Paritaire».

□ □ □

permanents du Conseil de Sécurité. A cet égard, ils ont noté avec satisfaction l'appui donné par les gouvernements européens à l'organisation de cette conférence.

— ont jugé qu'en attendant la réunion de cette conférence, il était nécéssaire que l'ONU veille à la protection et la sécurité des populations palestiniennes en plaçant sous contrôle international les Territoires Occupés par Israël.

— ont estimé qu'il était également urgent d'aboutir à l'évacuation de tous les territoires occupés par Israël depuis 1967.

— se sont félicités des efforts internationaux déployés pour maintenir l'unité et la souveraineté du Liban et restaurer son intégrité territoriale, ce qui implique l'évacuation des Territoires Occupés par Israël dans le Sud de ce pays. Ils ont souhaité que des résultats concrets puissent être obtenus à bref délai en ce qui concerne le rétablissement de la légalité nationale dans cet Etat. Ils ont exprimé leur soutien pour le rôle joué par la FINUL et leur appréciation de sa contribution indispensable.

— Ils ont lancé un appel à toutes les parties concernées pour la libération de tous les otages détenus au Liban.

— Ils ont salué le travail accompli dans les Territoires Occupés par les agences des Nations Unies et les ONG et ont insisté sur l'urgente nécéssité de poursuivre et accroître leur soutien financier. Ils ont également insisté sur l'utilité qu'un plus grand nombre de parlementaires se rendent dans ces Territoires pour témoigner des déplorables conditions sous lesquelles doivent y vivre les Palestiniens.

— ont appelé à des efforts internationaux accrus pour parvenir à une mise en oeuvre rapide de la Résolution 598 du

être prises dans ce domaine pour mettre fin aux pratiques répressives et inhumaines auxquelles se livrent les autorités israéliennes sur la population palestinienne des Territoires Occupés, particulièrement depuis le déclenchement de l'Intifadah.

— Considérant que la 4ème Convention de Genève, à laquelle Israel a adhéré, est violée quotidiennement par ce pays dans les Territoires Occupés, les participants rappellent que cette Convention stipule que les signataires s'engagent non seulement à respecter mais aussi à faire respecter cette Convention. Cette clause implique que les signataires ont le devoir de trouver le moyen de sanctionner ces violations afin de les faire cesser.

Ils ont considéré qu'un solution juste, durable, et globale du conflit du Moyen Orient doit être basée sur la condamnation de la violence et des brutalités qui affectent la paix et la sécurité de tous les Etats et les peuples de la région; ceci implique le droit du peuple palestinien à l'auto-détermination et à un Etat.

— Les participants se sont félicités de la récente déclaration de Mr Arafat lors de sa visite à Strasbourg. Ils soulignent l'importance de cette contribution de l'OLP au processus de paix et espèrent une réponse positive du côté israélien.

— Constatant l'échec des tentatives entreprises pour aboutir à la paix par des règlements bi-latéraux ou partiels, les participants au Dialogue ont considéré aussi que, pour donner à ces principes un réalisation concrète, la meilleure solution était la convocation de la Conférence de paix internationale sous les auspices des Nations Unies. A cette conférence devraient participer toutes les parties concernées, y compris l'OLP. sur un pied de parfaite égalité, aussi bien que les cinq membres

## COMMUNIQUE FINAL

Le Dialogue Parlementaire Euro-Arabe au cours de sa réunion à Rabat du 14 au 16 octobre 1988 a exprimé à sa Majesté le Roi Hassan II du Maroc sa vive gratitude pour l'honneur qu'il a réservé aux participants à cette réunion en leur souhaitant la bienvenue au Maroc à l'occasion du discours qu'il a prononcé lors de la cérémonie d'ouverture du Parlement marocain. Les participants se sont félicités également de la contribution de Sa Majesté à l'établissement de la paix dans l'ensemble de la région.

Les participants au Dialogue ont exprimé unanimement leurs sincères remerciements au Président et aux membres du Parlement ainsi qu'au peuple du Maroc pour leur acceuil chaleureux et leur grande hospitalité pendant leur séjour.

Les participants se sont félicités de l'amélioration intervenue dans les rapports entre les Etats d'Afrique du Nord, des efforts entrepris internationalement et par les cinq Chefs d'Etat de cette région pour réaliser l'intégration du Maghreb.

— ont constaté avec satisfaction la mise en oeuvre d'intiatives internationales tendant à obtenir un règlement équitable de certains conflits régionaux et l'obtention de certains résultats positifs dans la nouvelle atmosphère de détente qui prévaut d'une façon générale dans les relations internationales.

— à cet égard, ils ont toutefois souligné qu'aucun progrès n'avait été réalisé en ce qui concerne la Question de la Palestine qui est au centre de la crise au Moyen-Orient.

— ont estimé que certaines mesures d'urgence devraient

— pays en accord d'association avec la CEE : la Turquie, Malte et Chypre
— pays en accord de coopération avec la CEE : l'Algérie, l'Egypte, la Jordanie, le Liban, le Maroc, la Syrie, la Tunisie
— accord ad hoc avec la CEE : la Yougoslavie

c) Le Conseil des Ministres pourrait être présent informellement dans la personne d'un représentant de la direction de «Copération Politique Européenne». La Commission exécutive de la Communauté pourrait être représentée par le Directeur pour les Affaires Méditerranéennes, M. Eberhard RHEIN, naturellement avec l'accord du Commissaire chargé des questions méditerranéennes M. Claude CHEYSSON. Le Conseil Economique et Social à son tour pourrait être représenté dans la personne de son Secrétaire Général ou de son délégué;

d) un observateur (ou plusieurs) du Conseil de l'Europe pourrait assister aux travaux du Comité pour coordonner avec ce dernier les initiatives «méditerranéennes» de cette institution (Chypre, Malte et la Turquie en sont membres).

4. Les objectifs sus-mentionnés pourraient, à la fin, être vérifiés dans une réunion annuelle plus large (à caractère d'assemblée) promue et préparée par le Comité Conjoint.

On devrait en outre élaborer chaque année un rapport succint sur l'évolution de la situation, partant toujours de la situation de fait ci-haut décrite.

□ □ □

Culturelles, le Centre International Agricole pour la politique agricole - le CIHEAM -, l'Accord de Barcelone de 1986 contre la pollution de la Méditerranée, le Comité pour la politique de la pêche, la Réunion sur les politiques industrielles et ménétaires de Barcelone 87 et du Caire 88, la Réunion en Tunisie des opérateurs économiques Maghreb-CEE, la Réunion de Trieste sur les politiques de transport), à condition de ne pas aller au-delà du cadre des pays sus - mentionnés;

f ) promouvoir des instances appropriées de participation des partenaires économiques, sociaux et administratifs ainsi que des ONG dans le cadre des pays précités;

g) harmoniser les initiatives européennes de coopération avec l'action des principales organisations internationales (la Banque Mondiale, l'OPEP, etc.) et ce dans le cadre des pays sus-mentionnées.

3. En relation à ce qui précède, l'hypothèse de travail pourrait être la suivante :

a) constituer un comité parlementaire conjoint dans le but de donner vie à une première instance « de facto», susceptible de vérifier et de coordonner ce qui existe, et en même temps capable de favoriser les objestifs de convergence et de globalité plus haut indiqués ;

b) ce comité devrait être formé par les onze représentants des groupes politiques constitués au sein du Parlement Européen (2 représentants pour chacun des 2 plus grands groupes et 1 représentant pour chacun des 7 groupes restants) et 11 représentants des pays suivants :

## Note sur le «Dialogue Méditerranéen»

1. La possibilité d'amorcer, sur la base de l'éxpérience de Lomé, un dialogue structuré entre le Parlement Européen (sans oublier les autres Institutions Européennes) et les Réprésentants de la plupart des pays riverains de la Méditerranée ayant des «conventions» de coopération avec la CEE, mérite toute investigation et réalisation.

2. On pourrait proposer pour ce faire les critères et les objectifs suivants :

a) partir de la situation réelle constituée par les «conventions» entre la CEE et la majorité des pays riverains de la Méditerranée et révélée par la volonté affirmée de la CEE d'élaborer en collaboration avec ces pays une politique «globale» de coopération dans la zone méditerranéenne.

b) examiner les accords existants entre la CEE et les pays sus-mentionnés en envisageant les voies d'une progressive amélioration et utilisant également au mieux les nouvelles procédures prévues dans l'Acte Unique;

c) promouvoir par étapes la «convergence globale» entre les accords sus-mentionnées établis, à l'heure actuelle, de manière paralléle;

d) élaborer dans cette optique, un cadre-type qui puisse préfigurer une convention globale analogue et articulée dans une série d'accords régionaux ou particuliers dans le cadre des pays précités;

e) vérifier les multiples initiatives sectorielles en cours et les reconduire, dans la mesure du possible, dans un cadre de coopération moins fragmentaire et moins dispersé (ex. le Conseil de l'Europe, les Institutions

## LA SITUATION AU LIBAN

L'Europe occidentale a suivi avec sympathie les efforts des différentes communautés du Liban pour maintenir l'unité et la souveraineté du pays et restaurer son intégrité en mettant fin à l'occupation israélienne au Sud-Liban.

Il y a bien sûr encore des obstacles à une meilleure compréhension du problème et l'Association a fait et continuera de faire de son mieux pour y parvenir. L'obstacle majeur est la constante tendance à présenter la situation au Liban en termes d'affrontemments entre musulmans et chrétiens. De ce point de vue, les rapports des membres de notre Association qui se sont rendus au Liban ainsi que les rencontres avec des parlementaires libanais dans le cadre des conférences de l'U.I.P. et des réunions du Dialogue Parlementaire Euro-Arabe ont été d'une grande importance.

La question de l'élection d'un nouveau président au Liban a suscité de nouvelles inquiétudes. Quoique les pouvoirs effectifs du président soient limités, partculièrement dans les circonstances actuels, le Chef de l'Etat - comme le Parlement - est symbole d'unité nationale. Il est dès lors à espérer que d'ici à notre réunion du Dialogue Parlementaire un candidat acceptable pour les pricipaux courants d'opinion au sein des différentes communautés aura été trouvé.

On comprend mieux aujourd'hui le rôle de la Syrie dans l'instauration et le maintien des trêves - comme par exemple entre Amal et le Hezbollah - et dans la libération d'otages occidentaux détenus au Liban. Il est à regretter que les affrontements dans et autour des camps palestiniens de Beyrouth aient donné l'occasion à certains commentateurs de détourner l'attention de l'opinion publique des morts et des destructions infligées indistinctement au libanais et palestiniens par le terrorisme d'état d'Israel dans le sur du pays.

Le secrétariat et les sections nationales de l'Association feront tout leur possible pour faire mieux connaître et comprendre en Europe les réalités du Liban.

ont fourni aussi bien à l'Iran qu'à l'Irak les matériaux nécessaires à leur mise au point. Deuxièmement, parce que les nationalistes kurdes ont toujours maintenu des liens avec les milieux intellectuels, universitaires et journalistiques occidentaux. Troisièmement, parce que la réaction irakienne à l'encontre de certaines personnes qui ont collaborés avec l'ennemi iranien n'a pas été comprise comme telle mais est interprétée comme une action dirigée contre le groupe ethnique kurde tout entier.

La campagne anti-irakienne ne s'est pas seulement appuyée sur des éléments pro-iraniens ou sur des gens éprouvant une profonde sympathie pour le peuple kurde mais a été animée par le détracteurs habituels du monde arabe. Il faut néanmoins admettre que la situation inquiète un certain nombre de personnalités généralement favorables au point de vue arabe, parmi lesquelles plusieurs membres de notre Association.

A ce propos, s'il est bien naturel que l'Irak prenne de mauvaise part ce qui semble être une couverture très partiale de ces événements par les médias, il serait avisé de suivre en cette matière une politique d'ouverture tant envers les Nations Unies qu'à l'égard de ceux dont les sympathies pour le monde arabe ne font aucun doute.

L'Europe et l'Irak sont des partenaires économiques essentiels; ils est important que ceci ne vienne pas perturber une relation mutuellement prometteuse.

Tout d'abord que l'Europe envisage d'appeler à une conférence internationale ou, à tout le moins, qu'elle encourage le Conseil de Sécurité à en convoquer une. Ensuite que les pays européens fassent une nette distinction entre le pays qui acceptait la mise en oeuvre des résolutions du Conseil de Sécurité des Nations Unies - en particulier la 598 - et le pays (l'Iran) qui la refusait.

Le cessez-le-feu et les négociations de Genève menées sous l'égide des Nations Unies constituent un progrès majeur vers la fin des destructions dans les deux pays et de la dimiuntion des tensions internationales, tensions qui avaient été aggravées par l'implication croissante des grandes puissances.

Depuis, il faut reconnaître que l'attitude européenne s'est quelque peu modfiée. Du fait tout d'abord de l'acceptation iranienne de la Résolution 598, malgré certains doutes sur son interprétation par ce pays pour ce qui concerne la liberté de navigation. Ensuite, parce qu'il est apparu que l'Irak se faisait quelque peu prier pour participer aux négociations. La demande irakienne d'une révocation préalable des Accords d'Alger de 1975 sur le Chott-El-Arab donnait également l'impression que Bagdad faisait de cette question une précondition alors qu'elle devrait plutôt être, éventuellement, abordée au coure des négociations proprement dites.

Ceci a coincidé avec une publicité très défavorable faite à l'Irak avec l'allégation de l'utilisation d'armes chimiques contre une partie de la population kurde de ce pays. Aussi contestables que puissent être ses accusations, elles ont une influence particulièrement sensible sur l'opinion publique européenne pour diverses raisons. La première est due à un certain sentiment de culpabilité parce que a) ce sont les pays européens qui ont inauguré l'utilisation de ces armes durant la Première Guerre Mondiale et b) parce que ce sont des sociétés occidentales qui

## MISE EN OEUVRE DE LA RESOLUTION 598 DU CONSEIL DE SECURITE

Aider à mettre un terme à la guerre Iran-Irak a été une les principales préoccupations de l'Association Parlementaire pour la Coopération Euro-Arabe, tout comme, nous en sommes sûrs, de nos collègues arabes. Les gouvernements d'Europe occidentale, tout comme les parlementaires et les médias, étaient généralement favorables au point de vue irakien. L'acceptation par le Président Saddam HUSSEIN des résolutions du Conseil de Sécurité des Nations Unies contrastait positivement avec l'intransigeance iranienne.

La sympathie européenne pour l'Irak s'explique aussi par des raisons politico-stratégiques. L'Iran a soutenu des actions terroristes en Europe et aidé des groupes extrémistes détenant des otages au Liban. L'Iran constitue également un élément potentiel de déstabilisation des relations de l'Europe avec les Etats arabes du fait qu'il attise des antagonismes religieux qui risquent d'affaiblir des gouvernements plutôt favorables aux pays occidentaux.

L'Association a naturellement abordé cette question lors de chacune de ses rencontres avec les Présidents successifs du Conseil des Ministres de la Communauté Européenne. Nombre de communiqués furent consacrés à cette question, qui ont été distribués tant à la presse qu'aux ambassades européennes et arabes. Ils bénéficièrent globalement d'un acceuil favorable. Par ailleurs, plusieurs membres de l'Association ont soutenu la campagne internationale pour la paix en signant des pétitions ou participant, notamment, à des conférence pour la promouvoir.

L'Association a particulièrement insisté sur deux points.

durera pas. A ce propos, il est illusoire de songer à une solution qui ne prendrait en compte que les territoires palestiniens occupés, en oubliant le Golan ; une telle solution serait en effet nécessairement vouée à l' échec du fait de l'opposition qu'elle rencontrerait du côté syrien. C'est pourquoi il est difficile d'envisager une solution pacifique qui ne passerait pas par une conférence internationale. Washington est si partialement favorable à Israël que la présence de l'URSS est nécessaire pour amener un minimum d'équilibre d'autant plus justifié que la Palestine n'est qu'à quinze cent kilomètres du territoire soviétique. Pas à quinze mille comme dans le cas des Etats-Unis.

La participation de l'Europe enfin serait sûrement bienvenue: elle a les mêmes intérêts que l'URSS à la paix dans une région très proche, et elle bénéficie, elle, de la confiance de toutes les parties. Il faudra, bien évidemment, qu'Israël et les pays arabes y participent, mais aussi l'OLP. Parce que c'est en elle que les palestiniens se reconnaissent, parce que c'est contre elle qu'-Israël se bat : pour faire la paix, rien de tel que l'ennemi.

Les circonstances pour cette conférences paraissent aujourd'-hui meilleures que jamais, n'était l'interansigeance israélienne. Alors que l'URSS déploie de grands efforts pour diminuer les tensions dans le monde, les pays arabes-dans leur grande majorité - mais surtout l'OLP, ce qui est capital, sont prêts à reconnaître formellement Israël et a échanger la paix contre les territoires, Ceci, évident depuis. le sommet arabe de Fès, en 1982, a été clairement spécifié à Strasbourg par M. Arafat le 13 septembre dernier lorsqu'il a précisé que l'OLP reconnaissait toutes les résolutions des Nations Unies, y compris les résolutions 181 de l'Assemblée Générale (divisant la Palestine entre deux Etats, l'un juif, l'autre arabe), 242 et 338 du Conseil de Sécurité (insistant sur le droit d'Israël à des frontières sûres et reconnues) et que c'est avec Israël que la paix devra être conclue.

ères et Président en exercice de la Coopération Politique
ze, et un groupe de parlementaires des Etats membres,
vait laissé entendre qu'en cas d'échec du «Plan Shultz»,
unauté pourrait prendre une nouvelle initiative. Une
on, encore informelle, est déjà connue : que la Commu-
asse confier par l'ONU, en attendant la Conférence
iale, la responsabilité d'administrer les Territoires
ette suggestion aurait été avancée par M. Craxi,
nistre italien démissionnaire, et répercutée par le
ien des Affaires Etrangères, M. Andreotti lors d'une
ses collègues européens le 25 avril, soit cinq jours
nce de la proposition du Secrétaire d'Etat améri-
petite histoire, cette idée ressemble à une autre,
ars de l'an dernier par un quotidien arabe de
: selon celui-ci, le directeur général de la poli-
ires étrangères belges, M. de Schoutete, aurait
ie visite au Moyen-Orient la possibilité que M.
ose aux israéliens et aux pays arabes de placer
us contrôle international en attendant la

n a été acceptée par la partie palestinienne,
de sa visite à Strasbourg, a été plus loin
l'une force militaire européenne sous mandat
ourrait être maintenue dans les Territoires
n Etat palestinien y ait été créé, afin de
le tous les Etats de la région.

**tionale pour la paix.**

**a sécurité Israël**

l'a clairement démontré : les meilleures
ie peuvent garantir la sécurité d'Israël.
isins, avec tous ses voisins, lui donnera
ette paix devra être globale, ou elle ne

David qui les ont pourtant enthousiasmés, pour que les Etats membres de la CEE déclarent lors du sommet de Venise que «les liens traditionnels et les intérêts communs qui unissent l'Europe au Moyen-Orient leur imposent de jouer un rôle particulier et leur commandent aujourd'hui d'oeuvrer de manière plus concrète en faveur de la paix», ajoutant que «l'OLP devra être associée à la négociation». Cette déclaration est devenue le credo européen sur le Moyen-Orient, mais des années furent encore nécessaires pour qu'elle se concrétise. Il est vrai que la situation économique du moment explique peut-être en partie ce geste : les échanges commerciaux entre le Monde Arabe et l'Europe ne lui avaient jamais été aussi défavorables que cette année là...

En 1982, vue la gravité de la situation, l'Europe agit enfin en décidant de geler la signature d'un protocole financier avec Israël jusqu'au moment où ses troupes se retireraient du Liban. Mais il a suffit qu'Israël annonce l'ouverture de négociations avec le gouvernement libanais pour qu'elle supprime cette timide pression. Pis, elle refusa de participer en 1983 à la Conférence de Genève sur la Palestine, à laquelle les Etats-Unis s'opposaient. Seule la Grèce, membre depuis peu de la CEE, y prit part.

Mais quelque chose avait changé : le Parlement Européen, maintenant élu directement, avait appellé par une résolution d'urgence les Etats membres à participer à cette conférence. L'idée fit du chemin puisqu'en février 1987, après que l'Irangate eut démontré à quel point les Etats-Unis et Israël étaient des alliés privilégiés, les Douze se firent aussi avocats d'une conférence internationale pour résoudre le conflit. Ce Parlement ne s'est pas arrêté là et suit depuis de très près tout ce qui concerne le Moyen-Orient.

L'Europe a d'autres idées. Au mois de mars, lors d'une rencontre entre M. Genscher, Ministre allemand des Affaires

son discours du ler septembre. Un discours qui se présentait comme équlibré parcequ'il refusait tout à la fois l'annexion de l'ensemble des Territoires Occupés et la création d'un Etat palestinien.

Finalement, une «Conférence Internationale sur la question de Palestine» - initialement prévue à Paris déplacée à Genève en échange de promesses de participation non tenues par le gouvernement rançais - eut lieu sur les bords du lac Léman du 23 août au 7 septembre 1983. Elle vit la participation active de 137 des 157 Etats membres des Nations Unies, tandis qu'Israël et les Etats Unis la boycottaient et que les pays de la Communauté Européenne, à l'exception de la Grèce, se cantonnaient dans un statut d'observateurs, aux côtés de l'Australie et du Canada. L'Espagne et le Portugal, futurs membres de la Communauté, y participaient quant à eux à part entière. L'attitude de la Suède vaut d'être signalée : ce pays, qui avait voté contre la convocation de la Conférence, y participa, et très activement, «parce qu'elle a été décidée par la majorité des Etats membres».

La conférence de 1983 adopta une déclaration demandant la convocation, sous les auspices des Nations Unies, d'une véritable conférence de paix avec la participation, sur un pied d'égalité, de toutes les parties au conflit israélo-arabe, y compris l'OLP, plus les Etats Unis, l'URSS et les autres Etats intéressés. Cette déclaration fut reprise par l'Assemblée Générale des Nations Unies le 13 décembre 1983 dans sa résolution 38/58C.

**Un rôle pour l'Europe ?**

La guerre de 1973, et surtout l'alerte nucléaire qu'elle avait déclenchée en Europe, suivie de l'embargo pétrolier, amena progressivement le monde politique du Vieux Continent à prendre conscience des dangers que faisait courir à sa propre sécurité la persistance du conflit israélo-arabe. Il fallut cependant attendre le 13 juin 1980, un an après les accords de Camp

**Camp David : le processus s'enraye**

L'approche réaliste et constructive de la déclaration Vance-Gromyko, qui prenait tout en compte sauf la volonté d'expansion israélienne, sera rapidement abandonnée par l'administration américaine : les accords signés par l'Egypte et Israël, sous l'égide des Etats-Unis, en septembre 1978 à Camp David, constituent un renversement total de la dynamique qui se mettait en place depuis plusieurs années pour résoudre le conflit dans son ensemble.

Du point de vue israélien, il s'agissait d'un très beau succès diplomatique : en acceptant cet accord parrainé par les seuls Etats-Unis, ils permettaient tout à la fois à Washington de reprendre pied en Egypte, d'exclure l'URSS et de débarasser Israël de son principal adversaire militaire tout en divisant profondément le monde arabe.

**L'ONU relance le processus**

Si Camp David - qui malgré tout montrait qu'une négociation entre arabes et isréliens est possible - avait apporté d'énormes avantages à Israël, il devint pourtant rapidement évident que ce type d'accord ne pourrait pas tout solutionner. C'est pourquoi, constatant l'impossibilité de parvenir à une paix juste et durable par des solutions séparées ne tenant pas compte des représentants du peuple palestinen, l'Assemblée Générale des Nations Unies décida, le 10 décembre 1981, de convoquer, au plus tard en 1984, une conférence internationale pour résodre globalement la question. Par une nouvelle résolution du 19 août 1982, elle avança la convocation de la conférence au mois d'août suivant, vu l'aggravation de la situation du fait de l'invasion du Liban par Israël. Très vite, les réticences furent évidentes du côté occidental, où l'on ne voulait pas compromettre d'éventuels «efforts de paix américains». Ceuxci furent formulés quelques jours plus tard par le Président Reagan, dans

## UNE CONFERENCE INTERNATIONALE POUR LA PAIX AU MOYEN-ORIENT

### La résolution 338 et la déclaration Vance-Gromyko

L'idée d'une conférence, internationale pour résoudre le problème du Moyen-Orient n'est pas neuve. Dans sa forme actuelle, elle trouve son origine dans la résolution 338 du Conseil de Sécurité, votée au moment de la guerre israélo-arbe de 1973. Le Conseil y demandait notamment l'application intégrale de la résolution 242 et l'ouverture de négociations entre les parties en cause sous des auspices appropriés. En application de cette résolution, une conférence fut convoquée à Genève en décembre 1973, à laquelle participèrent l'Egypte, Israël, les USA, l'URSS, la Jordanie et le Secrétaire Général des Nations Unies. Des groupes de travail furent établis, sans que la conférence atteigne d'autre résultat.

Face à cette situation de blocage, le Secrétaire d'Etat américain Cyrus Vance et le Ministre soviétique des affaires Etrangères, Andreï Gromyko, firent le ler octobre 1977 une déclaration conjointe insistant sur l'urgence d'une solution juste, globale et durable.

Dans le point 2 de ce communiqué, MM. Vance et Gromyko déclaraient :

«les Etats-Unis et l'Union Soviétique estiment que l'unique moyen de parvenir à un réglement général du problème du Moyen-Orient dans son ensemble et tous ses aspects est de tenir des négociations dans le cadre de la Conférence de paix de Genève, spécialement convoquée à ces fins, avec la participation des représentants de toutes les parties au conflit, notamment du peuple palestinien, et l'officialisation juridique et contractuelle des décisions prises à cette conférence (...) »

## LA LUTTE CONTRE LES PRATIQUES REPRESSIVES ISRAELIENNES FACE AU SOULEVEMENT DU PEUPLE ARABE PALESTINIEN

Pour tenter de faire face au soulèvement des populations des territoires qu'elles occupent depuis 1967, les autorités israéliennes ont repris, sur une échelle sans précédent, un ensemble de mesures contraires à toutes les normes internationales, en particulier les punitions collectives - principalement par le biais de destructions d'habitations - et les déportations.

Ces pratiques, dénoncées aussi bien par le Comité International de la Croix Rouge (CICR) que par de nombreuses organisations humanitaires comme, par exemple, Amnesty International, ont été condamnées tant par l'Assemblée Générale des Nations Unies que par le Conseil de Sécurité unanime comme contraires à la IVème Convention de Genève, convention à laquelle adhère Israël depuis 1951.

Or, cette Convention dispose, dans son article premier, que «Les hautes parties contractantes s'engagent à respecter et à faire respecter la présente Convention en toute circonstances».

Il est donc du devoir de tous les Etats signataires, ce qui est le cas de l'ensemble des pays européens, non seulement de constater l'applicabilité de cette Convention aux territoires occupés par Israël et sa violation répétée par cet Etat - ce qu'ils ont fait - mais encore de trouver les moyens de sanctionner les violations de cette loi fondamentale de l'édifice juridique international, afin d'amener Israël, signataire de la Convention, à s'y conformer.

droits de l'homme dans les territoires occupés par Israël depuis 1967.

**Union Inter-Parlementaire**

Les conférences de l'Union Inter-Parlementaire sont traditionellement le lieu d'une étroite collaboration entre l'Association et l'UIPA. Le Secrétaire Général de l'Association - Robert SWANN en 1987, Hans Peter KOTTHAUS en 1988 - a participé aux réunions de Managua, Bangkok, Guatémala et, tout récemment, Sofia. La coopération avec le Secrétaire Général de l'UIPA, M. Abderrahmane BOURAOUI, a permis d'organiser de nombreuses réunions entre des membres de l'Association et de l'Union en vue de stimuler le rapprochement des positions politiques sur les matières d'intérêt commun.

* * *

lementaires arabes, a eu des réunions de travail au Parlement Européen e tau Parlement belge, ainsi que des rencontres avec M. Claude CHEYSSON, Commissaire Européen chargé des relations méditerranéennes, et M. Leo TINDEMANS, Ministre belge des Relations Extérieures. La délégation a également été reçue par M. Rui AMARAL, en sa qualité de Vice-Président du PE, et M. REDA, qui est vice-président du Cnoseil du Peuple syrien, a de plus rendu des visites de courtoisie au Président de la Chambre des Représentants et au Vice-Président du Sénat belges.

**Coopération avec les Nations Unies**

L'Association a poursuivi ses efforts afin d'accroître le soutien des gouvernements européens à l'UNRWA en organisant des réunions entre le Commissaire Général de l'organisation et ses adjoints et des parlementaires et des représentants des gouvernements dans plusieurs capitales européennes ainsi que de visites d'information de parlementaires européens aux installations de l'organisation au Moyen-Orient.

Au printemps 1988, le secrétariat de l'Association a établi de prémières relations de travail avec le Programme de Développement des Nations Unies (UNDP).

L'Association a également poursuivi ses activités dans le cadre de la Réunion Internationale des ONG sur la Question de Palestine, soutenue par le Nations Unies; L'Union inter-Parlementaire Arabe y participe aussi régulièrement. L'Association est également membre du Comité de Coordination des ONG sur la Question de Palestine (ICCP) depuis sa création en 1983.

L'APCEA s'est impliquée activement dans le travail de la Commission des Droits de l'Homme des Nations Unies à laquelle elle a soumis au début 1988 un rapport sur les violations des

concluait : «l'Etat d'Israël existe, et doit continuer d'exister, mais avec à ses côtés, sur les territoires occupés dequis 1967, un Etat palestinien. (...) la question de fédération ou confédération avec la Jordanie est une préoccupation légitime et raisonnable. mais c'est à un Etat Palestinien indépendant d'en décider. Si c'est le prix à payer, chacun semble prêt à envisager que cet Etat, dans le cadre d'une confédération, soit démilitarisé. Il s'en remettent clairement à l'OLP pour les représenter à toute future négociation.

Aucun ne croit à des résultats positifs des visites du Secrétaire d'Etat américain dans la région. Par contre, tous placent de très grands espoirs dans l'Europe des Douze, surtout depuis le refus de ratification par le Parlement Européen des trois protocoles additionnels a l'accord de coopération CEE - Israël».

En juin 1988, M. Rashid SFAR, Président du Parlement tunisien et de l'UIPA, a reçu une délégation de l'Association à Tunis. Il a également présidé une réunion de travail de la délégation avec quelques uns de leurs collègues tunisiens. La délégation, qui participait aux cérémonies qui ont suivi l'assassinat d'Abu JIHAD, rencontra également M. Adnan OMRAN, Secrétaire Général Adjoint de la Ligue des Etats Arabes.

**Visites de délégations arabes en Europe**

Début 1987, une délégation de l'OLP conduite par M. Farouk KADDOUMI a eu des conversations à Bruxelles avec de hauts responsables belges et européens. L'APCEA a organisé avec lui une table ronde à laquelle ont participé des membres de nos sections dans les parlements européen et belge.
Une délégation de l'UIPA, conduite par le Vice-Président du parlement syrien, M. Ali REDA, a été invitée par l'APCEA à Bruxelles du 19 au 21 avril 1988. La délégation, composée de six par-

palestiniennes vers la Communauté furent les facteurs décisifs de ce vote «historique».

Un autre événement historique dans les annales de ce Parlement fut bien sûr la visite à Strasbourg du Président de l'OLP Yasser ARAFAT en septembre dernier à l'invitation du Groupe Socialiste, principale formation politique du Parlement Européen. Une invitation suggérée et transmise par des membres de l'Association; le dirigeant palestinien fut d'ailleurs l'hôte, au terme de son séjour, d'une réception offerte par l'Association, ce qui lui a permis d'élargir l'éventail politique de ses rencontres.

**Visites de Parlementaires européens dans les pays arabes**

En février 1987 une délégation de l'APCEA fut reçue à Amman par le Ministre jordanien des Affaires Etrangères, M. EL-MASRI, et par le Minstre chargé des Territoires Occupés, M. DUDIN. Invitée par l'UNRWA, la délégation a ensuite visité les installations de l'organisation en Jordanie ainsi que dans la Bande de Gaza, la Cisjordanie et à Jérusalem.

En janvier 1988, peu de temps après le début de l'Intifadah, le Comité Exécutif de l'Association décida l'envoi d'une mission d'information dans les Territoires Occupés, qui eut des répercussions immédiates sur la politique européenne (cf. supra).

Signalons également qu'en février 1988 trois membres de l'Association prirent part à la délégation du Parlement Européen qui se rendit au Koweit, en Arabie Saoudite, Bahrein, au Qatar et à Oman.

Invité epar l'UNRWA, une autre délégation de l'Association s'est rendue dans les Territoire Occupés en mai 1988. Le rapport de cette visite confirma les exactions commises par les forces d'occupation israéliennes et, au sujet d'une solution politique,

accords de coopération conclus par la Communauté avec les pays avoisinnants (Syrie, Liban, Jordanie, Israël).

b) Réunis à Bruxelles le 23 fevrier 1987, les Ministres des Affaires Etrangères des Douze se sont finalement ralliés au principe d'une conférence internationale pour la paix au Moyen-Orient qui se tiendrait sous les auspices de Nations Unies. L'Association plaidait en ce sens depuis longtemps, particulièrement depuis la Conférence des Nations Unis sur la Palestine de 1983.

**PARLEMENT EUROPEEN**

Notre section PE poursuit ses réunions de tarvail avec les Ambassadeurs arabes auprès de la Communauté au cours desquelles ont pu être abordées toutes les matières d'intérêt commun, comme la nécessité de faire appliquer la Résolution 598 du Conseil de Sécurité visant à la fin du conflit du Golfe, la Conférence Internationale pour la paix au Moyen-Orient, les efforts pour sauvegarder l'intégrité territoriale du Liban, les conséquences de l'élargissement de la Communauté, les accords de coopération entre la communauté et les pays du Conseil de Coopération du Golfe.

Dans le Parlement lui-même, la situation dans les Territoires Occupés et les implications politiques de l'Intifadah ont provoqués de nombreuses résolutions et décisions, notamment le refus de ratification en mars 1988 des trois protocoles additionnels à l'Accord de Coopération CEE-Israël. Le rapport et les témoignages de la mission d'information de l'APCEA qui s'est rendue dans les Territoires Occupés du 29 janvier au 4 février sur les violations par Israël des Droits de l'Homme et plus particulièrement de la 4ème Convention de Genève, ainsi que les preuves d'obstruction par les autorités israéliennes aux exportations

le QG de l'Association, tandis qu'un bureau est maintenu à Paris d'où Robert SWANN mène un travail de consultant à temps partiel pour l'Association et de «managing director» pour la Fondation ANAF.

En 1988, les activités furent évidemment centrées sur le soulèvement palestinien dans les Territoires Occupés et la nécessité de rechercher plus que jamais une solution pacifique et durable au problème (cf. infra sous UIP, Communauté Européenne, Parlement Européen, visites et N.U.).

## Institutions de la Communauté Européenne

### CONSEIL DES MINISTRES

Comme les années précédentes, nous avons poursuivi nos contacts réguliers avec les Ministres des Affaires Etrangères des Douze, tant par lettres que par des rencontres personnelles. C'est ainsi, par exemple, que des délégations de l'Association ont rencontré MM. TINDEMANS et GENSCHER en leur capacité de Président du Conseil des Ministres. Ces réunions permirent d'exposer la position de l'Association sur les grands dossiers intéressant l'Europe et le Monde Arabe, à savoir la guerre du Golfe, le conflit israélo-arabe, la situation au Liban et la politique méditerranéenne de la Communauté.

Signalons ici que la position de la Communauté Européenne a particulièrement évolué sur deux points :

a) Par une décision unilatérale (Réglement CE 3363/86 du 26 octobre 1986) le Conseil des Ministres a octroyé aux territoires occupés par Israël depuis 1967 un statut préférentiel pour leurs exportations de produits agricoles et manufacturés vers la Communauté selon les principes des

# ACTIVITES DE L'APCEA DEPUIS LA REUNION DU DIALOGUE PARLEMENTAIRE EURO-ARABE A VIENNE EN 1986

## Introduction

Le présent compte-rendu ne se veut pas exhaustif; nous en avons délibérément exclu les activités des sections nationales qui ne concernaient pas l'Association dans son ensemble.

L'année 1987 ayant vu la pire crise qu'ait traversée l'Association, au point que les bureaux de Bruxelles et Paris ont été fermés pour raisons financières, les activités se sont pratiquement arrêtées pendant plusieurs mois. Depuis la fin 1987, elles ont cependant pu reprendre et l'on essaie d'atteindre le même niveau d'efficacité en dépit d'une réduction de personnel et de moyens.

En janvier 1988 le Comité Exécutif de l'Association a pris une série de décisions organisationelles importantes. C'est ainsi que Robert SWANN, qui était Secrétaire Général de l'Association depuis ses premiers jours et qui a largement contribué à son développement, a proposé au Comité Exécutif d'être remplace par Hans Peter KOTTHAUS qui lui a succédé à ce poste. Pour tenir compte de l'importance croissante de Bruxelles comme plaque tournante il a été décidé également d'y transférer

**MEMOIRES PRESENTES PAR**

**LE COTE EUROPEEN**

le nouveau système devrait s'orienter vers la conception d'un systême fexible intermédiaire entre le système des parités fixes et le système des changes flottant, le F M I devant à cet effet étre doté de responsabilités et de moyens financiers adéquats pour devenir réllement le «gardien» d'un système monétaire international au service de la croissance et du développement du Commerce international.

2) **La mise en ouvre de solutions pratiques pour réduire la dégradation des termes de l'échange** Tout en veillant à éviter la multiplication des mesures protectionnistes qui apparaissent au niveau des Pays industrialisés à un moment où on appele les Pays en développement a réduire leur système de protection tant au niveau des tarifs douaniers qu'au niveau du contingentement administratif de leur importations.

3) **En-fin une concertation rélle entre les Pays industrialisés et les Pays en développement** tant pour le lancinant problème du transfert réel des technologies que pour une coopération industrielle digne de ce nom.

Ceci dit les Pays du Tiers Monde doivent démontrer qu'ils sont capables de faire les efforts et les sacrifices nécessaires pour mette en œuvre dans le cadre d'un consensus national des politiques économiques et sociales adéquates dans le cadre d'une saine gestion de leurs ressources naturelles humaines et financières.

□ □ □

La Coopération financière entre les «Pays-riches» et les «Pays pauvres» n'est plus aujourd'hui un problème d'éthique mais un problème de solidarité dictée par la raison et l'intérêt mutuel bien compris, ce n'est pas une oeuvre de charité, c'est une question dont la solution est urgente pour assurer l'équilibre financier mondial indispensable et par la même des possibilités réelles de croissance et de réduction du chomage pour l'ensemble des Pays de la planète.

**«La vraie sortie de la crise pour les Pays riches se situe désormais pour une bonne part dans le développement réel des pays du Tiers-Monde»**; dans l'élaboration de politiques économiques concertées notamment entre les Pays industrialisés, dans la réforme du système monétaire international et dans la mise en place de mesures destinées à mettre un terme à la dégradation continue des termes de l'échange notamment pour les Pays exportateurs de produits de base.

En conclusion nous voulons faire ressortir que si des solutions plus appropriées pour l'allegement des dettes extérieures des Pays du Tiers Monde nous semblent possibles indispensables et urgentes, nous ne voulons en aucun cas laisser croire que nous pensons naïvement que cette dette constitue le seul frein au développement des Pays concernés et à la persistance de la crise économique Internationale, mais bien au contraire, et cela est évident, il faut parallèlement et concomitamment à la mise en place de mesures plus réalistes pour la dette s'attaquer avec courage à la racine du mal en mettant en oeuvre :

1) **Une réforme du système monétaire** international tendant à réduire les effets néfastes sur les investissements et sur le commerce international du système du change flottant qui a encouragé notamment les spéculations sur les monnaies au détriment de l'investissement pour une meilleure croissance,

u Tiers-Monde, et à ce titre nous le disons clairement et répétons il ne s'agit pas de se montrer ni trop laxiste dans des nouveaux prêts ni de tomber dans le travers inverse uant le développement de ces Pays par un assèchement financiers, il faut également placer les solutions à à la dette du Tiers-Monde dans le cadre d'un ajuste- ncerté des politiques économiques des Pays industria- ans le cadre d'une réforme du système monétaire inter- tous deux capables d'assurer un taux de croissance de et rendant possible le développement des exportations Monde sur leurs marchés pour éclairer davantage notre ous nous référons à deux hypothèses de croissance ar le F.M.I et la B.I.R.D :

ns un premier scénario où la croissance des pays tuerait dans une moyenne annuelle de 2% la demande estera trop faible pour permettre un développement tions des Pays du Tiers-Monde.

ns un deuxième scénario plus optimiste où la crois- ays industriels se situerait autour de plus de 4% en r an et d'une manière continue jusqu'à l'horizon n arriverait à maintenir un taux d'intérêt réel ne s 3%, beaucoup de Pays du Tiers-Monde pourraient e des taux de croissance de 6% par an et le service ourrait réellement dans cette hypothèse tomber e se situant autour de 25% à une moyenne proche xportations à l'horizon 1995.

énario la solvabilité améliorée des Pays en déve- nettrait à la fois de payer les intérêts et d'obtenir mprunts pour compenser le remboursement en prunts en cours et poursuivre l'action de déve-

actuellement pour un certain nombre de pays qui risquent d'être étouffés par un service de la dette devenue insupportable ?

— **La deuxième direction** nous pouvons la découvrir aussi bien dans certaines recommandations des pays endettés lors du sommet de Carthagène, que dans les propos de Paul Volcker alors Président de la Fédéral Reserve Bank (la Banque Centrale des USA). Il s'agit de maitriser et d'allèger la dette par un plafonnement des taux d'intérêts convenu entre créanciers et débiteurs.

A ce niveau nous avons suivi avec beaucoup d'intérêt la Conférence sur la dette africaine tenue récemment à Londres (Avril 1988) sous les auspices de la Banque Africaine de Développement (B.A.D) et du quotidien économique britanique (Financial Times) avec la participation de Ministres Africains et Occidentaux ainsi que des Experts du F. M. I. et de la B.I.R.D : un consensus très positif semble s'être dégagé au cours de cette Conférence au niveau d'une proposition relative à la conversion de l'ensemble de la Dette à moyen et à long terme des Pays Africains à l'exception des dettes multilaterales en obligations remboursables sur 20 ans.

Nous pensons et nous le répétons qu'il a été démontré aujourd'hui par les analyses bien fouillées et suffisamment fines effectuées par des personnalités sérieuses et très qualifiées qu'il s'avère impossible de dissocier l'endettement du Tiers-Monde de la nécéssaire concertation des « Grands » pour la mise en œuvre d'une politique globale de relance durable à l'échelle mondiale. Le développement du Tiers-Monde apparait et apparaitra chaque jour davantage comme une composante déterminante de l'équilibre économique mondial.

Mais bien entendu il ne suffira pas de mettre en application des solutions pour le financement et l'allégement de la dette des

Juillet 1986. En effet l'accord entre le F.M.I. et le Mexique
igné à cette époque disposait que l'échéancier de rembourse-
ıent pourrait être réadapté dans deux cas :

— dans le premier cas lorsque le taux de croissance de
:conomie mexicaine s'avérait inférieur aux objectifs prévus
r l'accord

— dans le deuxième cas lorsque les recettes d'exportation
ıteraient au dessous d'un seuil convenu dans l'accord.

Bien qu'à l'époque on ait souligné que cet accord ne devrait
servir de précédant, il apparait aujourd'hui avec une forte
itude que c'est ce type d'accord qui devra être généralisé le
rapidement possible essentiellement pour les pays qui ont
fait l'effort national nécéssaire pour engager les réformes
turelles et qui font preuve de sérieux et de rigueur notam-
dans la maitrise de leurs déficits interne et externe.

)utefois et en toute objectivité il faut signaler que même
mesures venaient à être décidées, elles ne suffiraient pas
morcer une véritable relance de l'économie à l'échelle
le ; c'est pourquoi il s'avère dans l'interêt de tous les
de tous les peuples de cette planête d'alle rencore plus
:elà dans deux directions qu'il faut explorer rapidement:

**La première direction** nous pouvons la tirer de l'exem-
R.F.A qui en 1953 grace aux généreux accords de Lon-
it pu bénéficier d'un allégement conséquent de sa dette
vertissant des monnaies fortes de l'époque vers le Mark
xant le service de sa dette sur les performances réelles
)nomie

estion qui devrait être posée à la conscience des déci-
jourd'hui est la suivante : pourquoi ce qui était possi-
ssaire en 1953 pour l'Allemagne ne le serait-il plus

bourser leurs dettes et que d'autre part les autres pays en développement endettés mais potentiellement solvables comme le Brésil ont besoin de beaucoup plus de temps pour «harmoniser leur capacité de remboursement avec leur capacité de croissance», cette derniere restant souvent tributaire des politiques économiques et monétaires des grands Pays (U.S.A., Europe, Japon).

Que faire alors ?

Pour ce qui est des P.M.A., il nous semble nécessaire que les pays créanciers abandonnent au moins une partie de leurs créances. Il s'agit à ce niveau d'une décision gouvernementale puisque l'essentiel de la dette des P.M.A. se trouve constituée par des crédits d'Etat ou d'Institutions étatiques (la dette correspondante de ces pays serait selon certaines estimations de l'ordre de 70 milliards de dollar sur une dette globale des pays en developpement de l'ordre de 1.200 milliards de dollar).

Pour ce qui est des pays en développement potentiellement solvables la meilleure solution et la plus normale à notre sens consiste à convenir et à définir pour eux un rythme de remboursement de leurs dettes lié aux performances d'exportantion; clairement celà veut dire qu'on doit accepter de plafonner le service de la dette à un maximum variable selon la situation de chaque pays mais se situant entre 20 à 30% des exportations tout en prévoyant et en accordant automatiquement les réechelonnements de la dette en fonction de l'évolution réelle de leurs exportations lorsque la progression de ces exportations se trouve bloquée par des facteurs exogènes malgrè tous les efforts entrepris en matière d'ajustement pour sa politique économique interieure par un Pays concerné.

Il faut relever que le précédent existe et le F.M.I. a accepté une telle règle pour le Mexique sous la pression des faits en

Comment peut-on sortir de cette situation ? les solutions techniques existent, diverses propositions ont été avancées notamment par des experts et des économistes de renom appartenant aux pays industrialisés, mais elles buttent toutes sur l'absence de volonté politique au niveau des principaux pays qui contrôlent aujourd'hui les organismes internationaux de financement (BIRD, FMI).

Cette absence de volonté politique apparait nettement en particulier lorsqu'on rappele à titre d'exemple que les Pays riches ont réservé à l'aide du Tiers-Monde au cours de l'année 1986 uniquement 30 Milliards de dollar. L'essentiel de cette aide est attribué dans le cadre bilatéral et une partie infime passe par les Organisations Internationales comme la Banque Mondiale. Cette aide représente à peine 0,33% du PIB des Pays donateurs alors que l'objectif fixé depuis bien longtemps est de 1% du P I B et nous savons que seuls quelques Pays parmi les Pays Scandinaves atteignent effectivement cet objectif pour l'aide au Tiers-Monde.

Il faut reconnaître très objectivement que le Fonds Monétaire et la Banque Mondiale se sont montrés jusqu'ici assez éfficaces pour résoudre de nombreuses crises financières aïgues tant au Mexique, qu'au Brésil et dans d'autres Pays. Certaines de ces crises ont nécéssité des financements massifs et urgents qui ont été décidés parfois en un temps record.

Cependant force est de reconnaitre que le Plan Backer et les financements adoptés jusqu'ici par le FMI montrent leurs limites ; en effet la pratique a démontré que les mesures appliquées jusqu'ici étaient plus aptes à gérer le court terme qu'à résoudre les problèmes de fond sur le moyen et le long termes.

Aujourd'hui il apparait d'une part que les Pays en développement dits les moins avancés (P.M.A.) ne pourraient pas rem-

du fait que ces délais apparaissent maintenant devant être beaucoup plus longs, de surcroit les financements retenus pour appuyer ces plans de redressement génèrent des charges dont la croissance risque d'être plus rapide que le redressement économique qu'ils sont censés faciliter (la plupart des concours du F.M.I. sont remboursables sur des délais allant de 18 mois à 3 ans et exceptionnellement à 5 ans et plus ; ils donnent lieu à la perception d'un taux d'interêt souvent proche de celui du marché).

Ajoutons à celà que les modalités actuelles des réechelonnements ne résolvent par non plus les problèmes du volume de la dette ; elles ont au contraire ce qu'on a appelé «un effet de chasse neige» qui repousse de quelques années les difficultés en accroissant à terme le poids de cette dette.

Cette situation conduira inèluctablement un nombre de plus en plus important des pays en voie de développement à une situation proche de l'asphyxie économique et financière quand le volume annuel du remboursement des prêts deviendra systématiquement supérieur au volume annuel des décaissements des crédits accordés : les flux financiers s'inversent, les pays en voie de développement tranférant annuellement aux pays industrialisés des montants en monnaies convertibles plus élevés que les montants qu'ils encaissent au titre des nouveaux prêts. Il n'est pas besoin de démontrer que cette situation n'est pas sans de grave répercussion sur le développement des pays intéressés mais également sur les pays industrialisés dont les entreprises sont privées de marchés qui constituent souvent une part importante de leur chiffre d'affaires annuel.

Le blocage du développement des pays du Tiers-Monde sera lourd de conséquences pour d'importants plans des secteurs industriels des pays riches.

Le caractere presque systèmatiquement négatif de l'évolution des facteurs externes (termes de l'échange qui continuent à se dégrader, croissance plus faible que prévue des pays industrialises, mesures protectionnistes qui se multiplient, instabilité des taux de change etc...) auxquel s'ajoutent souvent les incidences désastreuses de la sécheresse, ont joué fortement en défaveur d'un grand nombre des programmes mis en oeuvre ; mais il est certain egalement que les programmes d'ajustement ont parfois sous estimé deux caractéristiques fondamentales des pays en voie de développement : le niveau très bas des revenus d'une partie importante de la population et le taux de chômage déjà atteint, autant de facteurs qui militaient en faveur de délais d'ajustement plus longs et d'un volume d'aide concessionnelle beaucoup plus important afin de permettre un rétablissement des équilibres externes et internes entre les ressources et les emplois sans rendre insupportable la réduction des revenus par tête de certaines catégories proches des seuils de survie et sans ralentir considérablement la croissance.

Par ailleurs la rigidité dans la plupart des pays en voie de développement de l'appareil de production n'a pas rendu toujours possible la réduction du déficit extérieur que par une baisse des importations au delà parfois du minimum requis pour assurer un fonctionnement normal et un entretien valable des appareils de production nationaux.

Dés lors nous allons voir apparaitre de plus en plus au cours des prochaines années une dégradation de la situation d'un grand nombre de Pays en voie de développemet et même industrialisés dûe à des effets pervers des programmes d'ajustements mal engagés et mal accompagnés parceque les modes de financement définis par réfèrence à des délais de redressement estimés entre cinq et dix ans s'avèrent tout à fait inappropriès

## LA COOPERATION ARABO-EUROPEENNE DANS LA RECHERCHE DE SOLUTIONS REALISTES AU PROBLEME DE L'ENDETTEMENT DES ETATS DU TIERS MONDE DANS L'INTERET DE L'AMELIORATION DES PROJETS DE DEVELOPPEMENT DE CES PAYS

Il est largement démontré aupourd'hui que les politiques retenues et appliquées dans les pays en voie de developpement notamment pour résoudre le grave problème de leur endettement n'apporte pas toujours des solutions appropriées pour un redressement durable à moyen et long termes.

Les programmes d'ajustement mis en place ont pu mettre un terme à un type de croissance malsaine et intenable à long terme fondée presque exclusivement sur la demande interne sans lui substituer une autre forme de croissance pourtant indispensable pour réduire la forte poussée du chomage ; en effet ces programmes reposaient presque tous sur la conjonction d'un ajustement financier à court terme devant conduire à une déflation de la demande interne et à la relance de l'économie assurée par un accroissement des exportations à moyen terme. Le développement des exportations devant être la résultante d'une modification profonde des structures et des politiques économiques (libération du commerce extérieur, réformes fiscale et monétaire, libération des prix, réduction de la protection tarifaire ...).

larges parties du sud-Liban, les ingérences israëliennes dans les affaires intérieures libanaises, les agressions répétées contre les villes et villages libanais et les opérations de pirateries, de massacres et de destructions pratiquées par les forces d'occupation israëliennes contre le peuple, la souveraineté et l'indépendance du liban.

La résistance nationale libanaise lutte sans répit contre l'occupation israëlienne du sud pour la libération de son sol et la mise en oeuvre des résolutions 425, 426, 508 et 509 du conseil de sécurité qui stipulent le retrait des forces israëliennes du Sud-Liban et le renforcement des forces intérimaires des nations-Unies dont l'une des tâches est de permettre la réalisation de cette évacuation et d'assurer à l'Etat libanais les moyens d'étendre son autorité et sa souveraineté à tous le territoire libanais, y compris le Sud-Liban occupé.

Le peuple libanais aspire également à résoudre ses problèmes internes, à faire régner la concorde entre ses diverses catégories et communautés, à consolider le pouvoir légal sur son Terroitoire national et à élire un président capable de lever tous les obstacles qui empêchent la stabilité de ce pays.

Il est donc nécessaire que les instances du dialogue parlementaire Euro-Arabe accordent aide et soution au liban pour lui permettre de libérer son territoire occupé, qu'elles oeuvrent sérieusement pour la mise en application des résolutions 425, 426, 508 et 509 du conseil de sécurité, pour la garantie de son unité, de son indépendance et de sa souveraineté sur l'ensemble de son Territoire national, pour le soutien des efforts déployés en vue de faire régner l'entente et la concorde entre les diverses fractions du peuple libanais, et pour l'aide nécessaire à la reconstruction du pays et à la récupération de ses forces.

Cela constituerait, sans doute, une contribution sérieuse à l'instauration de la paix et de la stabilité dans la région.

Genève pour apporter un règlement définitif au conflit dans la région du golfe; Les efforts du Secrétaire général des Nations-Unies pour amener ces négociations à bon port sont unanimement salués et bénéficient du soutien du monde entier.

— L'arrêt des hostilités entre l'Irak et l'iran a mis un terme aux désastres humains et économiques qui frappaient les deux pays. Il a ouvert la voie à un réglement négocié du conflit.

Mais il est important que la communauté internationale, Etats, parlements et organisations, poursuive ses efforts bénéfiques pour garantir la bonne marche de ces négociations devant empêcher la reprise des hostilités d'une part, et faire parvenir a un règlement pacifique garantissant les intérêts des deux pays, d'autre part.

Il est utile à ce sujet, que nos amis européens prennent gard aux campagnes tendancieuses lancées de temps à autre par les milieux sionistes hostiles aux arabes. Ces campagnes cherchent à déformer l'image des peuples arabes aux yeux de l'opinion publique mondiale, et européenne en particulier, telle la campagne orchestrée, il y'a quelques années, pour accuser de terrorisme les arabes, et celle dirigée aujourd'hui par ces mêmes milieux contre l'Irak pour porter atteinte à son image de marque.

### III — LA situation au liban

La situation sur la scène libanaise continue d'accaparer l'attention du monde. C'est, d'une part, l'un des foyers de tension dans la région du moyen-orient; d'autre part, les répercussions de cette situation influencent négativement les processus d'entente, de confirmation de la légalité et de réglement du conflit à l'interieur du pays.

Il est cepandant clair qu'au nombre des causes de la tension existante figurent la poursuite de l'occupation par Israël de

miques passés entre les pays de la C E E et Israël comme moyen tangible de pression sur cet Etat.

— L'invitation des gouvernements européens à jouer un rôle plus grand dans la réactivation des efforts tendant à hâter la tenue de la conférence internationale de paix sur le moyen-orient, à agir également pour mettre en oeuvre la déclaration de Venise et la concrétiser par la reconnaissance de l'O L P et l'établissement de relations diplomatiques avec elle.

**II — Réactivation des efforts internationaux tendant à hâter la mise en oeuvre de la résolution 598 conseil de securite relative à la querre irako-iranienne.**

— L'Adoption au mois de juin de l'année écoulée de la résollution 598 du conseil de sécurité a constitue un pas d'une importance majeure effectué par les Nations-Unies pour mettre fin à la guerre tragique oppasant L'Irak à l'Iran.

L'importance de cette résolution tient au fait qu'elle incarne la volonté de la communauté internationale qui a deployé de gros efforts et pris de nombreuses initiatives tout au long des dernières années pour la cessation des hostilités. Elle tient également au fait qu'elle contient des propositions concrêtes pour un règlement pacifique du conflit entre les deux Etats voisins.

— Cette résolution a été très favorablement accueillie sur le plan international. Il en an été de même de la position de l'Irak qui a assuré immédiatement après la proclamation de la résolution, qu'il lui réservait le meilleur acceuil et acceptait la mise en oeuvre dans l'ordre de toutes ses dispositions.

— Le monde a éprouvé une grande satisfaction lorsque l'Iran a déclaré, il ya quelques mois, son accéptation de la résolution et sa disposition à participer aux négociations de

coopération économique entre la CEE et Israél à cause des pratiques répressives de cet Etat contre le peuple palestinien. Les parlementaires estiment que ces mesures constituent une position politique concrète de soutien à la lutte du peuple palestinien et à sa cause juste.

Le Président de l'Union Interparlementaire Arabe et de nombreux présidents des parlements arabes ont exprimé leur grande éstime pour ces prises de position dans les messages adressés au Président du Parlement Européen, Lord-Plumb. Nous souhaitons voir durer de telles pressions confortées par de nouvelles mesures prises à l'avenir.

Le soulèvement qui se poursuit dans le territoires palestiniens occupés impose aux parlementaires européens et arabes présents dans les divers organes du dialogue parlementaire Euro-arabe des tâches urgentes dont :

— L'invitation des gouvernements arabes et européens à agir pour assurer une aide économique et humanitaire rapide aux fins d'améliorer les conditions de vie des populations arabes en lutte contre l'occupation.

— L'invitation des Nations Unies à assurer la protection et la sécurité des populations paléstiniennes, et ce en plaçant les territoires occupés par Israël sous cotrôle international jusqu'à la tenue de la conférence internationale de paix au moyen-orient.

— La poursuite de l'action tendant à dénoncer les pratiques israéliennes contraires aux droits de l'homme et à toutes les normes et lois internationales; la demande aux gouvernements européens de faire pression sur Israël pour l'amener à mettre un terme à ces pratiques; à cesser les opérations de détention, de torture et de déportation, à libérer les déténus et autoriser le retour des personnes déplacées dans leur patrie.

— La poursuite du gel des accords et protocoles écono-

générale des Nations-Unies en date du 29 Novembre 1947. D'autre part, l'objectif recherché par la tenue de la conférence internationale est de parvenir à un réglement pacifique et global du conflit au Moyen-Orient, à la lumière des résolutions des Nations-Unies et du conseil de sécurité. Par ailleurs, le parrainage par les Nations-Unies de cette conférence garantira, d'une part, la participation égale à toutes les parties au conflit, et des résolutions collectives dont l'application peut-être garantie par les parties internationales présentés à la conférence d'autre part.

C'est bien la raison pour la quelle la tenue de la conférence de paix sur le Moyen-Orient apparît comme une nécessité mondiale soutenue par la majorité écrasante des pays du monde. Seul Israël et ses partisans au sein de l'administration américaine la rejettent.

Les parlementaires arabes voudraient marquer leur grande éstime pour les positions adoptés par les parlementaires Européens amis membres de l'association et les actions entreprises pour soutenir le soulèvement du peuple paléstinien, expliquer sa juste cause à l'opinion publique européenne et dénoncer la barbarie des pratiques israéliennes dirigées contre les populations arabes dans les territoires occupés. Ces positions se sont fait jour dans les déclarations de l'association et la constitution de délégations dépêchées pour constater sur place ce qui se passait en cisjordanie et la bande de gaza. L'action entreprise par nos amis de l'association s'est manifestée dans les conférences de l'U.I.P et les réunions des organisations non gouvernementales. Elle a été couronnée récemment par l'invitation du président de l'O L P au siège du parlement europeen à STRASBOURG.

Les parlementaires arabes ont d'autre part, salué la position prise par le parlement européen de geler les protocoles de

israëlienne permettant l'apparition d'opposants qui clament leur désaccord avec la poursuite de l'occuption de la Cis - Jordanie et de la bande de Gaza; Ils proclament d'autre part leur soutien aux droits nationaux du peuple arabe palestinien et dénoncent les pratiques répressives dirigées contre les populations arabes dans les territoires arabes occupés.

Le soulèvement a été aussi à l'origine de changements sensibles dans l'opinion publique des pays d'Europe Occidentale. Les changements les plus notoires se placent au niveau de certains cercles de l'opinion convaincus maintenant que le peuple arabe palestinien lutte pour une cause juste ; au niveau également de l'altération de l'image de marque qu'Israël a tenté de donner de lui-même en tant qu' «Etat démocratique et pacifique» (Sic). les pratiques répréssives sauvages perpétrées en Cis-Jordanie et dans la bande de Gaza ont, en effet, révélé toute la vérité d'Israël en tant qu' Etat raciste, terroriste et ennemi de la démocratie et de la paix.

Le résultat le plus marquant du soulèvement sur le plan international est d'avoir permis à la question du moyen-orient et à la cause palestinienne d'occuper à nouveau le devant de la scène internationale ; d'avoir également placé la communauté internationale face à ses responsabilités pour contribuer à résoudre ce problème, maintenant que toutes les conditions sont réunies, grâce à une conférenc internationale de paix sur le Moyen-Orient à tenir sous les auspices des Nations-Unies et qui réunirait sur un pied d'égalité toutes les parties au conflit, y compris l'O.L.P et les Etats membres permanents du conseil de sécurité. Il est évident que l'idée de tenir cette conférence international sous les auspices des Nations-Unies part du fait que la question palestinienne est, à l'origine, un problème à caractère international et qu'elle est à la charge des Nations-Unies conformément aux stipulations de la résolution 181 de l'assemblée

aiénables : droits au retour, à l'autodéter-
issement de son Etat indépendant sur son
us l'égide de son représentant légitime et

e qu'il eut convenu d'appeler la question
cause palestinienne et les droits nation-
en. Il n'existe aucune possibilité de paix
e ces droits ne sont pas reconnus et
ir le sol national palestinien.

raéliennes fondées sur la poursuite de
es, des détentions, des déportations,
es de peuplement, du changement des
et démographiques des territoires
ie le soutien américain illimité
ité de la communauté internationale
Israël et n'ont pas amené le peuple
droits ou à les brader.Ces politiques
cé son obstination et sont attache-
suite de la lutte jusqu à la victoire.

dans les textes et les actes, le
lu peuple palestinien à l'intérieur
s occupés. C'est l'unique partie
peuple dans toutes discussions
use palestinienne, cette vérité
les dernières mesures jorda-
inistratif et juridique avec la
face avec le peuple palestinién
.P.

emé le désarroi au sein des
ie cassure dans la société

Mais le soulèvement a pu se poursuivre pendant cette période grâce à des facteurs objectifs et subjectifs, dont, au premier chef :

1 — La juste cause pour laquelle milite le peuple palestinien, à savoir la restauration de ses droits nationaux stipulés par la charte des Nations-Unies et toutes les lois et normes internationales.

2 — L'occupation illégale par Israël des territoires arabes et les pratiques répressives sauvages des autorités d'occupation à l'encontre des populations de ces territoires, ansi que l'obstination israëlienne à dénier les droits inaliénables du peuple palestinien.

3 — L'extension du soulèvement a toutes les régions occupées de Palestine et la participation de toutes les fractions du peuple palestinien à ce soulèvement.

4 — Le commandement unifié du soulèvement relevant de l'O.L.P à l'intérieur des territoires.

5 — Les nouvelles formes de lutte préconisées par le soulèvement face aux mécanismes de la répression iraëlienne.

6 — Le grand soutien dont bénéficie le sulèvement sur les plans arabe et international, même dans des milieux qui ordinairement sympathisaient avec Israël.

Grãce à la poursuite de ce soulèvement se sont affirmés des faits et des réalités que les autorités d'occupation israéliennes et leurs partisans ont tenté de méconnaître ou de masquer pendant plus de vingt ans d'occupation. Au premier chef de ces réalités :

1 — Le peuple arabe palestinien n'a jamais accepté ou coexisté avec l'occupation. Il demeure toujours attaché à ses

sensibles dans le domaine du désarmement, tout particulièrement après la signature par l'Union Soviétique et les U.S.A de l'accord sur le démantèlement des fusées nucléaires à moyenne portée en Europe.

Sur le plan régional, les développements qui se sont fait jour dans certaines zones de tension, notamment au cours de l'année écoulée, ont abouti à de sérieuses possibilités de règlement des problèmes dont pâtissent des régions telles que l'Afghanistan, le cambodge, le sud de l'Afrique et autres.

### 1 — Lutte contre les pratiques répressives d'Israël face au soulèvement du peuple Arabe Palestinen. action devant garantir le retrait israélien des territoires arabes occupés et conférence internationale de paix sur le moyen-orient.

Malgré le climat positif qui a marqué les relations internationales dans la période écoulée, les autorités d'occupation israëliennes, s'obstinent toujours à maintenir la région du moyen-orien dans un état de tension permanente par la poursuite de leurs pratiques répressives dirigées contre le peuple arabe de palestine et les populations des autres territoires arabes occupés au Golan et au Sud-Liban.

Il était naturel de s'opposer à cette occupation permanente par la résistance et la lutte. En Cis-jordanie et dans la bande de Gaza, le soulèvement héroïque du peuple palestinien, maintenant dans son 11ème mois, s'étend et se renforce. Ce soulèvement vient couronner des vagues successives de lutte et de résistance à l'occupation et à l'arrogance israëliennes, et constitue une réplique à la politique du «Poing de fer» prônée par les autorités d'occupation contre le peuple palestien en vue de le soumettre, de dénier ses droits, de spolier sa terre et de détruire son entité nationale.

**Rôle des palementaires Arabes et Européens dans le soutien des efforts visant à l'instauration de la paix au moyen-orient tout particulièrement en ce qui a trait à :**

a - La lutte contre les pratiques repressives d'Israël dirigées contre le soulèvement du peuple Arabe Palestinien et à l'action devant garantir le retrait d'Israël de tous les territoires Arabes occupés en Palestine, au Golan et au Sud-Liban.

b - La conférence internationale de paix au moyen - orient.

c - La réactivation des efforts internationaux tendant à une rapide mise en oeuvre de la résolution 598 du conseil de sécurité sur la guerre Iran-Irak.

d - La situation au Liban.

**PREAMBULE**

La présente réunion annuelle du dialogue Euro-Arabe se tient dans une conjoncture internationale et régionale toute particulière. La situation internationale — après les rencontres au sommet des deux supergrands — se caractérise par une nette tendance à la détente, par la baisse de la tension entre l'Est et l'Ouest, par un effort accru vers une mutuelle compréhension et des démarches sérieuses entreprises aux fins d'étouffer les foyers de tension dans le monde et de réaliser des progrès

b) Dialogue Parlementaire Afro-Arabe

En coopération avec l'Union des Parlements Africains (UPA), la IVème Conférence du Dialogue Parlementaire Afro-Arabe s'est déroulée à Brazaville en Mai 1988. L'UIPA continue à oeuvrer pour renforcer ses relations avec les Parlements africains et prépare actuellement une visite d'une délégation Parlementaire arabe dans plusieurs pays d'Afrique.

c) Participation aux Conférences des ONG sur la Question de la Palestine

L'UIPA a participé à toutes les Conférences des Organisations Non-Governementales (ONG) sur la Question de la Palestine, à l'exception de la réunion de 1987. L'Union participera égalment à une réunion régionale des ONG arabes dont le but était la mise en place d'un Comité Régional d'ONG arabes. Ce Comité aura pour mission d'activer et de renforcer le soutien des ONG pour la Question Palestinienne.

## CONCLUSION

Les évènements survenus au cours des deux années écoulées soulignent l'importance du Dialogue Parlementaire Euro-Arabe en tant qu'instrument servant à renforcer les relations Euro - Arabes dans de nombreux domaines. La situation actuelle au Moyen-Orient requiert, maintenant plus que jamais, un approfondissement de ces relations pour servir la cause de la paix dans cette région explosive.

Dans cette optique, un examen approfondi par les Secrétariats Généraux de l'UIPA et de l'APCEA des moyens appropriés pour renforcer leurs relations semble désirable. Un programme d'action commun pourrait être soumis pour adoption à la prochaine réunion du Dialogue Parlementaire Euro-Arabe en 1989.

tude à nos amis de l'APCEA qui ont déployé des efforts considérables pour organiser cette visite, fixer son programme et assurer son succès.

A propos des relations entre l'UIPA et l'APCEA, je me dois également de mentionner la crise financière qu'a traversé l'Association l'année dernière. Cette crise a constitué une véritable épreuve qui a testé l'importance du Dialogue Parlementaire Euro-Arabe. La Présidence de l'UIPA, le Secrétariat Général, ainsi que les groupes parlementaires arabes ont suivi avec attention cette crise et ont fait tout ce qui leur était possible pour tenter de la résoudre.

Je souhaite également dire quelques mots au sujet des changements administratifs survenus au sein de l'APCEA, en particulier la désignation de notre ami Robert SWANN au poste de conseiller et la nomination de notre collègue Hans-Peter KOTTHAUS au poste de Secrétaire Général.

Robert SWANN qui pendant de longues années en tant que Secrétaire Général a suivi le progrès du Dialogue Euro-Arabe depuis son début en 1974. Il a personellement déployé des efforts considérables pendant ces longues années qui ont contribué dans une très grande mesure à assurer le suivi du Dialogue. Robert SWANN a également su oeuvrer pour aplanir les difficultés qui ont survenu le long de ces 14 années. Je souhaite, en mon nom personnel et au nom de l'UIPA exprimer notre profonde gratitude à Robert SWANN pour tout ce qu'il a su faire pour renforcer les relations Euro-Arabes, en lui souhaitant le meilleur succès dans ses nouvelles activites.

De même, je pense que nous avons toutes les raisons de nous réjouir d'une coopération future avec notre ami et collègue Hans-Peter KOTTHAUS, le nouveau Secrétaire Général de l'Association, qui sera, nous en sommes sûrs, le meilleur successeur au meilleur prédécesseur.

d'ailleurs adopté une Résolution condamnant les pratiques israéliennes à l'encontre du Peuple Palestinien et confirmant ses droits inaliénables. La Résolution appellait également à la tenue d'une conférence internationale pour la paix au Moyen-Orient.

**Dialogue avec d'autres groupes Parlementaires**

a) Dialogue Parlementaire Euro-Arabe

Même si en raison de circonstances particulières au sein de l'UIPA et de l'APCEA le Dialogue Parlementaire Euro-Arabe n'a pu se tenir en 1987, nos relations avec nos amis de l'APCEA ont continué à fructifier et à se renforcer : le Communiqué final de la réunion de Vienne avait été largement diffusé auprès des gouvernements et de la presse arabes. Les contacts, l'échange d'informations et de documents se sont poursuivis entre l'UIPA et l'APCEA dans plusieurs domaines, et notamment au cours de réunions de l'UIP et d'ONGs, ainsi que par le biais de contacts avec le Parlement Européen.

Avec l'aide de l'APCEA. un viste d'une délégation Parlementaire arabe auprès du Parlement Européen à Bruxelles a été organisée en Avril cette année. Cette rencontre a permis d'examiner la question de l'Intifada palestinienne, ainsi que les relations entre UIPA et le Parlement Européen. Cette visite a été couronnée de succès : des opinions convergentes sont apparues deux côtés sur la question de l'Intifada du conflit Israélo-arabe, de l'urgence de convoquer une conférence internationale pour la paix au Moyen-Orient, des efforts nécéssaires à assurer la mise en oeuvre de la Résolution 598 du Conseil de Sécurité de l'ONU, ainsi que la situation au Liban.

Il est égaement de mon devoir d'exprimer ma profonde grati-

et a dressé un programme pour ses activités futures dans le contexte de ces evenements.

Le Conseil a adopté un programme général pour ses activités en 1988 Celui-ci comprend en particulier :

— Le renforcement de l'Unité arabe et l'unification des positions arabes face aux différents évènements, en particulier la crise du Moyen-Orient, la Question Palestinienne, le conflit Iran-Irak et la situation au Liban.

— Le renforcement du Dialogue avec différents groupes Parlementaires au niveau régional, et en particulier avec nos amis de l'APCEA au sein du Dialogue Parlementaire Euro - Arabe.

Le Secrétariat Général a déployé le maximum d'efforts pour la mise en oeuvre du programme d'action adopté par le 18ème Conseil.

## ACTIVITES AU NIVEAU INTERNATIONAL

### Activités au sein de l'UIP

L'UIPA a participé ux 77ème, 78ème, 79ème et 80ème Conférences de l'Union Inter-Parlementaire (UIP) qui se sont déroulées respectivement au Nicaragua en Thailande, au Guatémala et en Bulgarie L'UIPA a contribué à la coordination des activités des groupes Parlementaires arabes qui ont participé à ces conférences. Elle a également oeuvré pour faciliter les contacts et les débats avec certaines délégations non-arabes qui ont participé à ces rencontres. En coopération avec d'autres Parlementaires, l'UIPA a obtenu que la question de la crise du Moyen Orient soit inscrite à l'Ordre du Jour de la 80ème conférence de l'UIPA le mois dernier à Sofia. La conéfrence a

## RAPORT DU SECRETAIRE GENERAL DE L'U.I.P.A. SUR LES ACTIVITES DEPUIS LA REUNION DE VIENNE ET PROPOSITIONS POUR RENFORCER LA COOPERATION ENTRE L'U.I.P.A ET L'A.P.C.E.A

Deux ans se sont ecoules depuis la dernière rencontre à Vienne du Dialogue Parlementaire Euro-Arabe (Septembre 1986). Cette période a été riche en évènements, tant pour l'UIPA que pour l'APCEA et la coopération entre les deux organisations n'a fait que se renforcer. Anisi, l'importance du Dialogue Parlementaire Euro-Arabe en tant qu'instrument servant à renforcer les relations Euro-Arabes n'est plus à vanter.

Ce rapport présentera en bref les évènements et développements majeurs qui ont marqué cette période pour l'UIPA, en particulier en ce qui concerne ses relations avec l'APCEA.

### 18ème CONSEIL DE L'UIPA

Le 18ème Conseil de l'UIPA s'est tenu à Tunis en fin Janvier 1988, deux ans après la réunion de son dernier Conseil (Amman, Mars 1986). La réunion du 18ème Conseil s'est déroulée dans un contexte particulièrement important sur la scène arabe : Sommet Arabe extraordianaire à Amman et Intifada (soulèvement) du Peouple Palestinien dans les Territoires Occupés. Face à ces évènements, les Parlementaires. arabes on oeuvré pour adopter une position précise. Le Conseil a également fait le bilan des activités de l'UIPA durant les deux années écoulées

**MEMOIRES PRESENTES PAR**

**LE COTE ARABE**

## ORDRE DU JOUR

1) Rapport des deux secrétaires généraux sur les activités depuis la réunion de Vienne et propositions pour renforcer la coopération mutuelle.

2) Rôle des parlementaires arabes et Européens dans les efforts visant l'instauration de la paix au Proche et au Moyen - Orient et notamment :

a - La lutte contre les pratiques repressives d'Israël dirigées contre le soulèvement du peuple Arabe Palestinien et à l'action devant grarntir le retrait d'Israël de tous les territoires Arabes occupés en Palestine, au Golan et au Sud-Liban.

b - La conférence internationale de paix au moyen - orient.

c - La réactivation des efforts internationaux tendant à une rapide mise en oeuvre de la résolution 598 du conseil de sécurité sur la guerre Iran-Irak.

d - La situation au Liban.

3) Contribution des parlementaires arabes et Européens a l'institution du dialogue méditerranéen et à la consolidation de la coopération entre les Etats du bassin méditerranéen.

4) La coopération euro-arabe dans la recherche de solutions réalistes au problème de l'endettement des Etats du Tiers - Monde, dans l'intérêt de l'amélioration des projets de développement de ces pays.

# REUNION ANNUELLE DU DIALOGUE PARLEMENTAIRE EURO-ARABE

## RABAT 14-16 Octobre 1988

Entre le 14 et le 16 Octobre 1988, s'est tenue à Rabat la réunion annuelle du dialogue Parlementaire Euro-Arabe, en coordination entre l'Union Inter-Parlementaire Arabe, et l'Association Parlementaire pour la Coopération Euro-Arabe. Ont assisté à cette réunion des parlementaires Arabes et Européens réprésentant 21 groupes parlementaires des pays suivants : La Jordanie — Les Emirats Arabes Unis — La Tunisie — Djibouti — Le Soudan — La Syrie — La Somalie — La Palestine — Le Liban — Le Maroc — Le Yémen du Nord — L'Autriche — La Belgique — Le Danemark — La République Fédérale Allemane — La France — L'Irland — Le Norvège — Le Portugal La Suede Le Royaume Uni ; ainsi que les représentants des deux Secrétariats généraux de l'Union et de l'Association. Les réprésentants de la section de l'Association au Parlement Européen ont pris part à la réunion. En outre une délégation du Congrès Général du Peuple de la Jamahiriyya Libienne, invitée par la Présidence de l'Union, ainsi que par le Groupe marocain hôte a participe a la rencontre en tant qu'-observateur.

La revue «DIALOGUE PARLEMENTAIRE» publie ci-dessous un dossier concernant cette réunion.

La dernière réunion de RABAT dont le present numèro du «dialogue palementaire» est consacré, a traité de deux problèmes d'une grande importance : le dialogue mediterranien et l'endettement des pays du tiers monde. les deux questions touchent aux differents aspects des relations euro-arabes d'une part, et aux relations entre les pays du tiers monde d'autre part.

L'etude de ces deux questions est une preuve de la vue optimiste â l'avenir du dialogue et aux vastes horizons qu'il ouvre pour la coopération euro-arabe.

**A. BOURAOUI**

**S.G DE L'U.I.P.A**

## EDITORIAL

Le processus du dialogue parlementaire Euro-Arabe est sérieux puisqu'il date de plus de quatorze années. Au cours de cette période de nombreux résultats ont été réalisés notamment l'àboutissement à une conviction partagée entre les parlementaires arabes et européens particulierement sur le probléme du moyen orient et la question palestinienne.

L'importance de l'arrivée à ces convictions communes est trés grande surtout si l'on prend en consideration la grande diversification enregistrée dans les positions aussi bien au sein du groupe arabe qu'au sein du groupe europeén ce ci represente une preuve de la volonté sincére des deux cotés arabe et europeén de participer serieusement à la recherche de solutions réalistes justes et globales à ces deux problèmes en prenant en considération l'interet commun des deux parties de voir la paix et la securité régner sur la règion du moyen orient et par la même occasion servir la cooperation et la sécurité internationales Parmi les caractéristiques du dialogue euro-arabe, la diversification des sujets et des thèmes traités au cours de ses réunions. Si le problème du moyen orient et la question palestinienne sont deux thèmes dont l'inscription est permanent à l'ordre du jour à cause de leur importance, les réunions du dialogue ont abordè d'autres questions politiques, économiques, sociales et culturelles en relation avec les interets communs des deux côtés arabe et europèen.

# SOMMAIRE


Editorial ..... 5

Présentation ..... 7

Ordre du jour ..... 8

Mémoires présentés par le côté arabe ..... 9

Mémoires présentés par le côté Européen ..... 35

Communiqué final ..... 57

REDACTEUR EN CHEF

**ABDERRAHMANE BOURAOUI**

SECRETAIRE GENERAL
DE L'UNION INTERPARLEMENTAIRE ARABE

**ADMINISTRATION**- Secrétariat Général De L'Union Interparlementaire Arabe

B.P. 4130

DAMAS - SYRIE

Tel : 447654 - 448063

Telex : 412046 SY ARAPAR

# DIALOGUE

## PARLEMENTAIRE

4éme année
Numero 5
Decembre
1 9 8 8

REVUE EDITEE PAR LES SECRETARIATS GENERAUX DE
L' U.I.P.A. ET LE L' A.P.C.E.A.

Mr. R. OFFROY, Ambassadeur, Ancien Député Gaulliste et Mme Offroy

Mr J. ROGER-MACHARD (P.S.)

**IRELAND**

Senator M. LANIGAN (Fianna Fail) Leader of the Senate

Senator M. FERRIS (Labour) Party Spokesman in the Senate

Mr. K. CROTTY (Fianna Gael) Member of the Inter - Parliamentary Council

**NORWAY**

Mr. K. BOHLIN (Labour) Member of the Foreign Affairs Committee

Mr. A. SJASTAD (C.P.) Former Minister

**PORTUGAL**

Mr. J. FEANANDEZ-MARQUES (PS.D.)

**SWEDEN**

Mr. E. SVENSSON (Soc.)

**UNITED KINGDOM**

Lord MAYHEW (Liberal)

**SECRETARIAT**

Mr. H.P KOTTHUS, Secretary General of P.A.E.A.C

Mr. P. LEZONGAR, Secretary General for Administrative Affairs

Mr. Robert SWANN, Consultant

Mr. J.M. DUMONT
Miss P. NEAVE } Secretaries

## EUROPEAN PARTICIPANTS

**AUSTRIA**

Mr. W. ETTMAYE' (O.V.P.) Member of the Ooreign Affairs Committee

Mr. A. KONECNY (S.P.O.)

**BELGIUM**

Mr. J. CAUDRON (Volksunie)

Mr. D. D'Hondt (P.R.L.)

Mr. B. HENNEUSE (P.S.)

**DENMARK**

Mr. L. BUDTZ (S.D.P.) Party Spokesman on Foreign Affairs

**EUROPEAN PARLIAMENT**

Mr. G. BERSANI (Italy - D.C.I.) Ancien Ministre, Co - Président de L'Assemblée Paritaire

Mr. J. CABEZON (Espagne - P.S.O.E.)

Ame M. CINCIARI-RODANO (Italie - P.C.I)

Mr. J. RODIGUEZ (Espagne) Parliamentary Assistant

**FEDERAL REPUBLIC OF GERMANY**

Mr. O. FELDMANN (F.D.P.) Spokesman on Development and member of the Foreign Affairs Committee

Mr. K. OSWALD (S.D.P.) member of the Committee for Cooperation and Development

Mr. B. KAISER Section Coordinator

**FRANCE**

Mr. J.M. DAILLET (U.F.) Membre de la Commission des Affaires Etrangères

Mr. M. BEREGOVOY (P.S.) et Mme Bérégovoy

**SYRIA**

Mr Ismail ABDELGHANI. Vice-President of the Foreign Affairs Commission Head of the Delegation
Dr. Ahmed EL ALI, M.P.

**TUNISIA**

Mr. Azouz REBAI, Président de la Commission de la Législation Chef de la Délégation
Mr. Mohamed Saleh EL MOUMNI, Député
Mr. Belgacem DABCHA, Député

**UNITED ARABE MIRATES**

Hajj Abdallah EL MHIRBI, First Vice-President of the Federal National Assembly Head of the Delegation
Mr. Ali AL AMIRI, Member of the Assembly
Mr. Ahmed ALCHOURAFA, Advisor

**OBSERVERS**

Mr. Mahmoud Hamed EL KHAFIFI, Amin de l'Assemblée Populaire de Benghazi
Mr. Bachir Salah BACHIR, Amin de l'Assemblée Population de Mezak

**A.I.P.U. GENERAL SECRETARIAT**

Mr. Abderrahmane BOURAOUI, Secrétaire Général
Mr. Nour Eddine BOUCHKOUJ, Secrétaire Général Adjoint
Mr. Mohamed NIHAOUI, Directeur Financier
Mr. Ahmed MOKAYEES, Directeur des Relations Internationales

Mr. Mohammed SAAD EL ALAMI, Vice-Président de la Chambre des Représentants

Mr. Ahmer LASKY, Président de la Commission des Affaires Etrangères

Dr. Biadillah Mohamed CHEIKH, Président de la Commission de l'Equipement

Mr. Amino DEMNATI, Président de la Commission de l'Intérieur

Mr. Abdelaziz EL MSIOI, Député

Mr. Mohamed BOUZOUBAA, Député

Mr. Mohamed AZGHAR, Député

Mr. Idriss EL ALAMI, Député

**PALESTINE**

Mr. Khaled AL HASSAN, President of the Commission Foreign and Inter-Parliamentary Affairs of the P.N.C. Head of the Delegation

Mr. Abdallah ABDALLAH, Member of the P.N.C.

Mr. Wajih HASSAN, Member of the P.N.C.

**SOMALIA**

Mr. Abdallah OSSOUBLEH SIAD, Président de la Commission Juridique

**SUDAN**

Mr. Hassan Mohamed SHEIKH IDRISS, Leader of the Constituant Assembly Head of the Delegation

Mr. Taieb CHABARKA, M.P.

Mr. Abdallah AKBAR, M.P.

## LIST OFARAB PARTICIPANTS

### Liste des Participant Arabe

**ARAB REPUBLIC OF YEMEN**

Mr. Hammoud BAYDAR, M.P., Head of the Delegation
Mr. Ali Al AOUCH, M.P.
Mr. Saleh AL AAJAM, M.P.
Mr. Abdrabbou Ali ALOUI, Secretary

**DJIBOUTI**

Mr. Abdellahi Farah ABANEH, M.P.

**JORDAN**

Dr. Khaled AL SALEM, Member of the Council of Notables
Mr. Bachir AL AAJAM, Financial Director of the National Assembly
Mr. Kaldoun AL TALHOUNI, Chargé d'Affaires at the Jordanian Embassy

**LEBANON**

H.E. Mr. Sami KOUROUNFOUL, Lebanese Ambassador in ʻabat

**MOROCCO**

Mr. Ahmed OSMAN, Président de la Chambre des Représentants Chef de la délégation

— The participants welcomed the recent declaration by Mr Arafat during his visit to Strasbourg and recognized the importance of this contribution of the PLO to the process of peace and await a positive response on the Israeli side;

— noting the failure of a bi-lateral or partial solution to achieve peace, the participants also considered that to give effect to these principles, the best solution was the convening of the international peace conference under the auspices of the Uniter Nations, with the participation of all the the parties concerned, including the PLO on equal footing, as well as — the five permanent members of the Security Council. In this respect, they welcome the support given to the organization by the European government and stressed the need for more Parliamentarians to withness the deplorable conditions under which the Palestinians are forced to live.

— called for much stronger international efforts for a speedy implementation of Security Council 598 leading to a final establishment of peace between Iran and Iraq.

— The participants highly appreciate the steps taken and the proposals put forward for the alleviation of the burden of the service of the general external debts of the developing countries and hope that a further Euro-Arab Dialogue will allow the improvement and extension of the steps already taken.

— invited all Arab and European Parliamentarians to work together to coordinate cooperation between the Mediterranean States to achieve a peaceful zone, environmentally clean and economically viable. To achieve this, the Rabat meeting proposed consideration of the organization of a first meeting of Parliament's countries as soon as possible to establish a formal «Joint Assembly».

from all the Arab territories occupied by Israel since 1967.

— welcomed international efforts to maintain the unity and sovereignty of Lebanon and to restore its territorial integrity. This implies Israel should withdraw from the Territories it has occupied in the South of Lebanon. They expressed the hope that concrete results could be obtained very shortly in consolidating national legality in Lebanon. They expressed their support for the role played by UNIFIL and appreciated their vital contribution.

— They appeal to those concerned to work for the release of all the hostages detained in Lebanon.

— they applauded the work of international agencies and NGOs in the Occupied Territories and stressed the urgency of continuing and increasing financial support for their efforts and also

— considered that certain emergency measures should be undertaken in this field to put an end to the repressive and inhuman practices of the Israeli authorities towards the Palestinian population in the Occupied Territories, particularly since the beginning of the Intifadah.

— Considering that the 4th Geneva Convention, signed by Israel, is being violated daily by this country.

— the participants recall that this Convention emphasizes that the signatory States undertake to respect, not only to respect, but also to ensure respect for this Convention. This implies that they are under the obligation to find means to sanction these violations in order to put an end to them.

— They considered that the principles on which a just, lasting and comprehensive settlement of the Middle East conflict should be based on a condemnation of violance and beatings which effect the peace and security of all the States and peoples of the region; this implies the right of the Palestinian people to self-determination and statehood.

## FINAL COMMUNIQUE

The Euro-Arab Parliamentary Dialogue, at its meeting in Rabat (October 14-16, 1988) expressed its deep appreciation to His Majesty King Hassan II of Morocoo for the supreme honour bestowed upon its members by His Bajesty's welcome the opening of the Moroccan Parliament and warmly welcomed His Majesty's contribution towards peace throughout the region.

The participants in the Euro-Arab Parliamentary Dialogue were unaimous in expressing their sincere thanks to the President and members of the Moroccan Parliament and to the people of Morocco for their kindness and hospitality which were extended to all, during their visit and Dailogue in Morocco.

The participants welcomed the improvements in relations between the countries of North Africa, the efforts made internationally and by the five Heads of State of the region to bring about the unity of the Maghreb.

The participants

— expressed their satisfaction at the putting into effect of international initiatives aimed at achievng an equitable settlement of certain regional conflicts and at a number of positive results already achieved in the new atmosphere of détente generally prevailing in international relations.

— nevertheless emphasized that no progress had been achieved towards a solution to the Palestine Qeustion.

— they thought it necessary that prior to the convening of this conference, the United Nations should take responsibility for the protection and security of the Palestinian population in the Occupied Territories.

— considered it was equally urgent to secure the withdrawal

ıtives of the following coun-

ːiation agreements with the
ə and Cyprus
ːration agreements with the
t, Jordan, Lebanon, Morocco,

hoc» agreements with the

s could attend informally
opean Policy Coordination».
represented by the Director
ɔerhard Rhein, with prior
ːysson. The Social and Eco-
by its Secretary General or

the Council of Europe could
«mediterranean intitiatives»
Council of Europe (of which
ıbers).

ally be verified at a wider
ıred by the joint committee.

ɜ development of the situa-

— The Council of Europe
— Cultural Institutions
— The International Centre for Agricultural cooperation (CIHEAM)
— The 1986 Barcelona agreement against pollution in the Mediterranean
— The Committee for Fishing policy
— The meetings on industrial and monetary policies (Barcelona 1987 & Cairo 1988)
— The meeting in Tunisia of the Maghreb-EEC economic operators
— The Trieste meeting on transport policies

and renew these if possible in a less fragmented and dispersed framework of cooperation, without however going beyond the geographical limits of paragraph 1.

f) To promote appropriate means of participation in the countries concerned of economic, social and administrative bodies, as well as NGOs.

g) To harmonize European cooperation initiatives with the action undertaken by the main International Organizations (the World Bank, OPEC, etc.).

3 - Bearing these proposals in mind, the following working process could be examined :

a) To constitute a joint Parliamentary Committee as a way of activating a first «de facto» body which might verify and coordinate current processes and help guide these to converge and fit into the above-mentioned «global» approach.

b) This committee should include 11 representatives of the political groups in the European Parliament (with 2 representatives of the 2 largest groups and 1 representative for the

## THE «MEDITERRANEAN DIALOGUE»

1 - With the Lomé discussions as an example, the possibility should be examined of launching a structured dialogue between the European Parliament (and other European institutions), and representatives of most of the Mediterranean countries that have cooperation «conventions» with the EEC.

2 - With this aim in mind, the following criteria and objectives could be proposed :

a) Take as a starting point the current situation with existing «conventions» between the EEC and the Mediterranean countries(1). This would take into account the EEC's will to elaborate, in collaboration with the countries concerned, a «global» policy of cooperation in the Mediterranean region.

b) To examine existing agreements between the CEE and the Mediterranean countries and to define a way in which these can be improved by using the new procedures outlined in the «Single Act».

c) To promote a progressive «global convergence» of these agreements that currently run parallel.

d) With this view in mind, to elaborate a «model framework» for a global convention into which regional or specific agreements would be integrated.

e) To review the many current sectorial in itiatives eg :

---

(1) A parallel process may be considered for Israel. For the moment, however, everything is frozen until a solution to the political questions surrounding the Palestine problem is found.

communities in Lebanon to maintain the unity and sovereign independence of the country ad to restore its integrity by ending the disguised Israeli occupation of areas in South Lebanon.

There are, of course, still obstacles to a better understanding of the problem and the Association has done, and will continue to do its best to overcome these. Most important is the perennial tendency to present tensions within Lebanon in terms of a clash between Muslims and Christians. Here the contrary evidence of Parliamentarians from our Association who have been on missions to Lebanon, as well as meeting Lebanese Parliamentarians in I. P. U. conferences and in meetings of the Euro-Arab Parliamentary Dialogue has been valuable.

The imminent election of a new President of Lebanon has aroused renewed concern in the West. Although the effective powers of the President may be limited in the present circumstances, the Head of State - like the Parliament itself - is a symbol of Lebanese national unity. It is therefore to be hoped that by the time the Parliamentary Dialogue meets, a candidate acceptable to the main tendencies within all the communities will have been found.

There is greater understanding than in the past of the necessary and valuable rôle of Syria in helping to avert or bring to a halt armed conflict - as for example between Amal and the Hezbollah - and in helping to try and find a solution to the problem of Western hostages. It is a pity that clashes within and around the Palestinian camps in the Beirut area provided an opportunity for commentators to distract the attention from the deaths and destruction inflicted on Lebanon and Palestinians alike by the state terrorism of Israel in the South.

The Secretariat and National Sections of the Association will be happy to give any assistance they can to make the Lebanese reality better known in Europe.

This has coincided wtih unfavourable publicity for Iraq with allegations of the use of chemical weapons against Iraqi Kurds. However controversial the charges may be, they hit a sensitive spot in Western feeling for a variety of reasons. First, an element of guilty conscience because : a) the West used such weapons in the First World War and, b) it was Western companies that supplied both Iraq and Iran with the materials to make such weapons. Second, the Kurds have always maintained links with Western universities, journalists and other opinion-formers. Third, the West is not sufficiently aware of the natural Iraqi reaction against those who have collaborated with enemy in a life-and-death struggle. In the West, Iraq's actions have been interpreted as against «the Kurds» as an ethnic group.

The campaign against Iraq has been fuelled not only by pro-Iranians or people long sympathetic to the Kurds but also by those who like to see a tarnished image of the Arab World. The fact remains that the situation is disquieting to a number of persons who are normally sympathetic to the Arab side, including some members of the Association.

Although it is natural that Iraq should resent what appears to be somewhat one-sided media coverage it would be wise to follow a policy of maximum openness towards the UN and those fundamentally sympathetic to the Arab World.

Europe and Iraq will remain key partners economically; it is important that this should not be a grudging relationship in terms of mutual understanding.

## THE SITUATION IN LEBANON

Western Europe has followed with sympathy - and with somewhat greater understanding - the efforts within all the

with Arab states because it was trying to stir up religious antagonism likely to weaken regimes generally favorable to the West.

The Association naturally had this question in the forefront in its regular discussions with the Chairmen of the Council of Ministers of the European Community. A number of Press Communiqués were devoted specially to the issue and they were also circulated to European and Arab embassies. The general reaction was favourable. In addition, a number of Association members supported Iraq's international campaign for peace, signed letters, attended conferences, etc.

The Association stressed two particular points : first, that Europe should consider calling an international conference or should at any rate encourage the Security Council to do so. Second, that European countries should discriminate in their dealings between the country (Iraq) which was willing to accept and implement UN Security Council Resolutions - particularly 598 - and the country (Iran) which was not.

The cease-fire and UN-sponsored Geneva talks must be considered as a major step forward by bringing to an end death and destruction in both countries and relieveing international tension which has been aggravated by super-power involvement.

Unfortunately it must be said that the general European attitude has somewhat changed. Iran's acceptance of Resolution 598 overshadowed doubts as to how Iran might interpret it in terms of freedom of navigation. On the other hand, it appeared as if Iraq was somewhat dragging its feet in the peace talks. It was also felt that by insisting at an early stage on the revocation of the 1975 Algiers agreement on the Shat-Al-Arab waterway, Iraq was attempting to preempt a question which should preferably come later in the discussion.

The circumstances for the convening of this conference have never looked more favourable, were it not for Israel's intransigence. The USSR is making considerable efforts to reduce tension in the world. Most of the Arab countrie,s but more important still, the PLO, are poised to recognise Israel officially and exchange land for peace.

This was made clear at the 1982 Arab Summit in Fez. PLO Chairman Yasser ARAFAT reiterated this position clearly in Strasburg on September 13th. He stressed that the PLO recognised all United Nations Resolutions, including 181 (which provided for the partition of Palestine into two states, one Jewish, the other Arab), as well as Security Council resolutions 242 and 338 (which stress the right of Israel to live within secure and recognised borders). Mr. Arafat also said that it is with Israel that peace will have to be made.

## IMPLEMENTATION OF SECURITY CONCIL RESOLUTION 598

To bring an end to the Iran-Iraq war has been of the main preoccupations of the Parliamentary Association for Euro-Arab Cooperation - and, we are sure of Arab Parliamentarians also. For a long time Western European governments Parliamentarians and the media were generally sympathetic to the Iraqi point of view. President Saddam Hussein's acceptance of UN Security Resolutions was favourably contrasted with Iran's intransigence.

For wider politico-strategic reasons also, Europe's sympathy was with Iraq. Iran was backing terrorist actions in Europe and was sponsoring extremist groups holding hostages in Lebanon. Is was also a potentially destabilising element in its relations

Foreign Minister Giulio ANDREOTTI : that Europe could, under UN auspices, administer the Occupied Territories for a transitional period until the International Conference could be convened. The suggestion, voiced by Mr. ANDREOTTI, is thougat to have been formulated by Bettino CRAXY, Italy's outgoing Palme Minister. M. ANDREOTTI put forward the suggestion at a meeting of Eurpoe's Foreign Affairs Ministers on April 25th, i.e. just five days before the dealine set by the «Shultz Plan».

**The International Conference : the only way to ensure Isrrel's security**

Holding even the best strategic positions is no guarantee for Israel's security : that much is certain, as the 1973 war clearly showed. Only peace with its neighbours - all its neighbours - will give Israel secure borders. It will have to be global or else it will not be peace. It will have to be just, or it will not last. A solution that would fail to take the Golan question into account, for example, would not be a solution. This is only one more reason why the conference has to be international.

Furthermore, the US's undivided partiality on the Israeli side makes it necessary to include the USSR, if only to achieve some sort of balance. Besides, Palestine is only 1,500 km away from the Soviet Union, while the US is 15,000 km away.

Europe's participation is likely to be most welcom. Not only is peace in such a nearby region in its best interests, but Europe also seems to enjoy the trust of all the parties involved. It goes without saying that Israel and the Arab countries should participate, but so must the PLO. This is the organization through which the Palestinians express their identity. This is the organization Israel is fighting : peace can only be made wth the enemy.

more concrete way towards peace», adding that the «Palestinian people and the PLO will be associated with the negotiations».

This formed the basis of European policy in the Middle East, but it took some years before it was applied in a concrete manner. One need look no further than the economic situation to see why that year trade between Europe and the Middle East had reached an all-time low.

Israel's invasion of Lebanon in 1982 spurred Europe to react : a financial protocol between Israel and the EEC was frozen until such time as the Israelis withdrew their troops from Lebanon. Such a timid response on Europe's part made little impact. The condition was dropped as soon as Israel announced it was entering into negotiations with the Lebanese government.

Although European governments, save Greece, did not participate in the 1983 Geneva conference, something had changed : the European Parliament, now elected by direct suffrage, had passed an emergency resolution calling for Europe's participation in the conference. The Irangate scandal served to illustrate just helped prompt the Twelve in February 1987 to back the idea of an international conference. The European Parliament has since followed developments in the Middle East very closely.

In March 1988 at a meeting between Mr. Hans Dietrich GENSCHER, West Germany's Foreign Minister who serving as President of the Council of Foreign Ministers, and a group of European Parliamentarians, Mr. GENSCHER had suggested that Europe might take an initiative, if the «Shultz Plan» aborted.

An informal suggestion had been put forward by Italy's

Finally, an «International Conference on the Question of Palestine» was convened. Originally scheduled to take place in Paris, it was moved to Geneva and in return, France promised to participate. France did not keep that promise, but the conference was held in Geneva from August 23 to September 7, 1983 with active participation from 137 of the 157 Uniter Nationsm ember-countries. Israel and the U.S. boycotted the conference and the members of the European Community - except Greece - sat only as observers, alongside Australia and Canada. Spain and Portugal, who were not yet part of the EEC, took part actively. Sweden's attitude was noteworthy : having originally voted against the convening of the conference, Sweden in the end played a most active rôle, «because it (the conference) had been voted by the majority of member states».

The 1983 conference adopted a resolution calling for the convening of a real international conference under UN auspices, with the participation on an equal footing of all the parties involved in the conflict including the PLO as well as the US and the USSR. The United Nations General Assembly ratified this in its resolution 38/58C of December 13, 1983.

**A European rôle ?**

The 1973 war and particularly the nuclear threat that emerged from it and the oil embargo that followed combined to create among Europe's politicians a new awareness of the dangers of the persistence of the Arab-Israeli conflict. It took the Europeans over a year after Camp David, which they had welcomed with enthusiasm, to make their position clear in the so-called Venice Declaration of 13 June, 1980 : «The nine member states of the EC consider that the traditional ties and common interests which link Europe and the Middle East oblige them to play a special rôle and now require them to work in a

wever failed to take one aspect of the situation into conside-
ion : Israel's expansionist drive. The spirit of the declaration
s soon brushed aside by the US administration : it acted as
roker of the 1978 Camp David agreements between Israel
Egypt, which directly contradicted the idea of a global
lement.

or Israel, Camp David was a diplomatic triumph : by accep-
an agreement sponsored by the US alone, Israel not only
ed open wide the door to Egypt for Washington, it also
d the door firmly on the USSR. The accord also rid Israel
s biggest military threat - Egypt - alienating into the
in Cairo from the rest of the Arab World.

**.N. revives the process**

lthough Camp David had served the purpose of showing
egotiations between Arab and Israelis were not impos-
t soon became clear that this type of bi-lateral agreement
no way capable of solving the problem as a whole. On
ber 10, 1981, the United Nations General Assembly deci-
convene an international conference that would include
ntatives of the Palestinian people, to be held at the
1 1984. As the situation deteriorated with the Israeli
of Lebanon in 1982, the UN passed another resolution
st 19 of that year, calling for the convening of an inter-
conference 12 months from then.

Western nations explained their reticence saying they
ant to undermine the «American peace efforts». Presi-
gan made the nature of these «efforts» clear in a
September 1st : he rejected both the annexation of
of the Occupied Territories and the creation of a
n State.

## AN INTERNATIONAL CONFERENCE FOR PEACE IN THE MIDDLE EAST

There is nothing new about the idea of an international conference for peace in the Middle East. The concept outlined in United Nations Security Council Resolution 338 adopted at the time of the 1973 Arab-Israel conflict. With 338, the Security Council called for the implementation of 242 and the opening of negotiations involving all the parties concerned under the appropriate auspices.

A conference was convened in Geneva in December 1973 attended by Egypt, Israel, the USA, the USSR, Jordan and the Secretary General of the United Nations. Working groups were set up but the conference as such never got off the ground.

In a bid to break the deadlock that ensued, on October 1, 1977 Cyrus VANCE, the then US Secretary of State and Andrei GROMYKO, the USSR's Foreign Affairs Minister, issued a joint declaration which stressed the urgent need for a just. global and durable solution.

Point 2 of the joint declaration notably stated : «The United States and the Soviet Union believe that the only right and effective way for achiving a fundamental solution to the Middle - East problem in its entirety is negotiations within the framework of the Geneva Peace Conference specially convened for these purposes ,with participation in its work of representatives of all the parties involved in the conflict, including those of the Palestinian people, and legal and contractual formalization of the decisions reached at the conference» (...)

### Camp David : the process sinks in the sand

The realistic and constructive approach of Vance-Gromyko

## ACTION AGAINST ISRAEL'S REPRESSION OF THE PALESTINIAN UPRISING IN THE OCCUPIED TERRITORIES

In a bid to control the uprising in the territories they have occupied since 1967, the Israeli authorities have undertaken, on an unprecedented scale, a range of measures which are opposed to all international standards. This is particularly the case with collective punishments - notably the blowing up of houses and deportations.

These measures have been denounced by the international Committee of the Red Cross, by a wide range of humanitarian organizations such as Amnesty International and have been condemned both by the General Assembly of the United Nations and unanimously by the Security Council as being in contravention of the 4th Geneva Convention to which Israel is a party since 1951.

Article I of this Convention stipulates that : «the High Contracting Parties undertake to respect and ensure respect for the present Convention in all circumstances» (...)

It is therefore the duty of all signatory states - and all the Western European countr ies are in this category - not merely to state that this Convention is applicable to the Territories occupied by Israel and has been frequently violated by Israel (this they have done), but to go further They should take measures against violation of this cornerstone of international law so as to oblige Israel, which has signed the Convention, to adhere to it in practice.

mentarians and government officials in several European capitals as well as information visits of European parliamentarians to UNRWA installations in the Middle East.

In Spring 1988 the Secretariat has established first working contacts with the UN Development Programme (UNDP).

The Association equally continues its activities in the framework of the UN sponsored International NGO Meeting on the Question of Palestine in Geneva, in which the Arab Inter - Parliamentary Union also regularly participates. The Association is a member of the International Coordination Committee of NGOs on the Question of Palestine (ICCP) since its foundation in 1983.

The PAEAC is also actively involved in the work of the UN Human Rights Commission to which it submitted in early 1988 a Report on Human Rights Violations in the Territories Occupied by Israel since 1967.

**Inter-Parliamentary Union**

The field where the Association and the Arab Inter-Parliamentary Union traditionally cooperate most closely are the Spring and Autumn conferences of the Inter-Parliamentary Union. The Secretary General of the Association, be it Robert SWANN in 1987 or Hans Peter KOTTHAUS in 1988, attended the Conferences in Managua, Bangkok, Guatemala and Sofia respectively. In close cooperation with the AIPU Secretary General Abderrahman MOURAOUI they brought about a series of meetings between members of the Association and the Union in order to facilitate a rapprochement between European and Arab political standpoints on matters of common interest.

Rashid SFAR, received a delegation of the Association in Tunis. He also presided the following working session between the delegation and a number of Tunisian fellow parliamentarians. The delegation which had participated in the Commemoration ceremony for Abu JIHAD also had a meeting with Adnan OMRAN, Deputy Secretary General of the Arab League.

## VISITS OF ARAB DELEGATIONS TO EUROPE

In early 1987 a delegation of the PLO led by Farouk KADDOUMI had talks with EC and Belgian officials in Brussels. We organised a round table in which members of our sections in the European and Belgian National Parliaments participated.

On the invitation of the Association, a delegation of the Arab Inter-Parliamentary Union, led by Doctor Ali Rida, stayed in Brussels from 19 to 21 April. The delegation comprising six Arab parliamentarians, including Khaled EL HASSAN of the PLO leadership, had working sessions with both colleagues from the Belgian as well as the European Parliament. They equally met with EC Commissioner Claude CHEYSSON and Mr. Leo TINDEMANS, Belgian Minister of Foreign Affairs. Rui AMARAL received the delegation in his capacity as Vice - President of the European Parliament and Mr. REDA. who is also Vice-President of the Syrian People's Council also payed courtesy visits to the President of the Belgian Chambre of Representatives and to the Vice-President of the Senate.

### Cooperation with the United Nations

The Association continued its efforts to increase the support of European governments for UNRWA by organising meetings between high ranking UNRWA representatives and parlia-

UNRWA installations in Jordan as well as in the West Bank, Gaza and Jerusalem.

In January 1988, shortly after the outbreak of the Intifadah, the Executive Committee of the Association sent an information delegation to the Occupied Territories, the findings of which had an immediate impact on EC polities (see above).

Equally in February 88 three members of the Association joined the Gulf Delegation of the European Parliament to visit Kuwait, Saudi Arab, Bahrain, Qatar and Oman.

Invited by UNRWA another delegation of the Association visited the Occupied Territories in late May 1988. In their report they confirmed the wide spread allegations of atrocities by the Israeli occupation forces and in view of a political solution they concluded that « (...) the State of Israel exists and must continue to exist, but alongside it, in the territories occupied since 1967, there must be a Palestinian State. According to them (i.e. the internal leadership of the Intifadah), the question of a federation or confederation with Jordan is a reasonable and legitimate preoccupation, but the decision must rest with the Palestinian State itself. People also seemed willing to accept that in case of a confideration. this State could be demilitarized. Either way, the PLO and no other would represent the Palestinian people in any future negotiations.

Meanwhile, people expect nothing positive will emerge from U.S. State Secretary George Shultz, visits to the region. On the other hand, they place strong hope in the Twelve, especially since the European Parliament's refusal last March to ratify the three additional protocols to the EEC-Israel cooperation agreement».

In early June 1988 the President of the Arab Inter-Parliamentary Union and Speaker of the Tunisian Parliament, Mr.

with the Arab ambassadors to the EC discussing extensively matters of common concern, like the necessity of implementing Security Council Resolution 598 to bring the Gulf War to an end, the International Peace Conference to settle the Palestine Question, efforts to safeguard the territorial integrity of Lebanon, consequences of the EEC enlargement, cooperation agreements between the European Community and the Gulf Cooperation Council.

In the Parliament itself the situation in the Occupied Territories and the political implications of the Intifadah were reflected in a number of resolutions and decisions, notably the refusal to ratify the three Additional Protocols to the EEC - Israel Cooperation Agreement in March 1988. The eye-witness reports of the PAEAC information mission to the Occupied Territories (29/1-4/2/1988) concerning Israeli violations of Human Rights and the Geneva Conventions and the obstruction of Palestinian direct exports to the EC by the Israeli authorities were a decisive factor in that «historical» vote.

Another «historical» event in the annals of the Parliament was of course the visit of PLO Chairman Yasser ARAFAT in September in Strasburg. The Secretariat and members of the Association were directly involved in extending the invitation by the Socialist Group and the subsequent preparation of the visit.

## VISITS OF EUROPEAN PARLIAMENTARIANS TO ARAB COUNTRIES

In Spring 1987 a PAEAC delegation was received in Amman by the Jordanian Foreign Minister, Mr. El-MASRI. and the Minister for Occupied Territories Affairs, Mr. DUDIN. On the invitation of UNRWA the delegation afterwards visited

Activities in 1988 were naturally centred around the Intifadah and the necessity to find a peaceful comprehensive solution to the problem (cf. below under IPU, EC, European Parliament, visits and UN).

**Institutions of the European Community**

**COUNCIL OF MINISTERS :**

Like in previous years we pursued our regular contacts with the foreign ministers of the Twelve through letters and personal encounters. Delegations of the Association notably met Mr. TINDEMANS and Mr. GENSCHER in their capacity as Chairman of the Council of Ministers. In these meetings we generally explain the Association's attitude towards the major issues concerning Europe and the Arab world, from the situation in the Gulf, the Israel-Arab conflict and the Lebanon to questions arising from the EC,s «Mediterranean Policy». In this context it is perhaps worth noting that the EC changed its policy on two important subjects :

a) In a uni-lateral decision (EC Regulation 3362/86) the Council of Ministers granted preferential status to the territories occupied by Israel since 1967 for the direct export of industrial and agricultural products into the Community along the lines of EC cooperation agreements with neighbouring countries like Syria Lebanon, Jordan and Israel.

b) In their meeting in Brussels on 23 February the Twelve finally expressed their support for an International Peace Conference under UN auspices. A step we have been urging since the UN Conference on Palestine in Geneva in 1983.

**EUROPEAN PARLIAMENT**

Our section in the EP continued its regular working sessions

# ACTIVITIES OF THE PAEAC SINCE THE EURO-ARAB PARLIAMENTARY DIALOGUE MEETING IN VIENNA 1986

## Introduction

The following account is not meant to be exhaustive - in particular, we deliberately excluded the activities of the National Sections that do not affect the Association as a whole.

As the year 1987 witnessed the worst crisis the Association had ever gone through - for lack of sufficient financing both the Brussels and the Paris office had to be closed - activities came virtually to a standstill for several months. Since the end of 1987 however the Association is trying again to achieve its previous level of activity and efficiency in spite of reductions in staff and funds.

In January 1988 the Executive Committee of the Parliamentary Association took a number of important organizational decisions : Robert SWANN who has been the Association's General Secretary since its earliest days and whose dedicated work largely contributed to its successful development, retired from his post. On his proposal Hans Peter KOTTHAUS was elected as successor. With regard to the growing importance of Brussels as turntable of European and international politics it was decided to shift the headquarters of the Association to Belgium while keeping an office in Paris from which Robert SWANN will continue to operate on a part time basis as a consultant for the Association and managing director of the ANAF Foundation.

# MEMORANDA PRESENTED BY THE EUROPEAN SIDE

only vital but possible and pressing : we certainly do not naively believe that indebtedness is the only obstacle to the development of these countries or that it is the reason for the persistance of the international economic crisis. On the contrary, concommitant and parallel to the implementation of realistic measures that deal with the debt problem. we should address the root of the problem with courage in the following ways :

1) Reforming the International Monetary system with a view to reducing the negative effects on investment and international trade of the floating system of exchang which has notably fuelled currency speculation to the detriment of growth-orientated investment. The new system should aim at an intermediary flexible system to ensure the transition between floating and zxed systemes of exchange. The IMF should be given the adequate financial means and responsibility to become the real «guardian» of an international monetary system working towards the growth and development of international trade.

2) Implementing practical solutions to counter the deterioration of the terms of exchange while avoiding a multiplication of protectionist measures imposed by the industrialized countries at a time when the developing countries are called upon to reduce their own systems of protection, not only tariffs but also in the form of administrative quotas on their imports.

3) Finally, effective concertation between the industrialized and the developing countries. not only to address the question of real transfer of technology, but also to institute industrial cooperation worthy of its name.

Meanwhile, the countries of the Third World must show that they are capable of making the necessary efforts and sacrifices to allow the implementation of a healthy management of their natural, human and financial resources in the framework of a national consensus on political, economic and social policies.

king development by withholding all financial flow. The solutions to Third World debts should come as part, not only of a concerted adjustment of the economic policies of the industrialized countries, but also of a reform of the international monetary system. Both would ensure economic growth and allow increasing exports to the Third World markets. Two hypothesis elaborated by the IMF and the World Bank further clarify this concept.

— The first scenario assumes an annual average growth rate in the rich countries of about 2%, when world demand will remain too weak to allow an increase in Third World exports.

— The second, more optimistic scenario sets the growth rate of the industrialized countries in excess of 4% as a persistant annual average until 1995, in such a way that the real interest rate could be maintained at below the 3% mark. Many Third World countries would thus be able to reach annual growth rates of 6%, while debt servicing could drop from 25% or so of the value of exports, to 13% by 1995.

According to this hypothesis, the improved solvency of the Third World would be such as to enable them to pay interest and at the same time obtain new loans in order to compensate for the capital repaym ent of existing loans and pursue the development process.

Financial cooperation between rich and poor countries is no longer a question of ethics, but one of solidarity, dictated by reason and well-understood mutual interest. It is no longer a question of charity, but an urgent problem that must be solved if world-wide financial balance is to be preserved.

The genuine solution to the crisis facing rich countries resides largely in the effective development of the Third World.

We should like to stress that although more appropriate solutions to the Third World's foreign debt problem seem not

cies into Marks and by linking its debt servicing with the real performance of its economy.

A question should be addressed to the conscience of decision-makers today : Why should what was possible and necessary for Germany in 1953 not be so today for a number of countries which risk suffocation under the burden of servicing an unbearable debt ?

2) The second direction was outlined in both the recommendations of the indebted countries at the Carthage Summit and the statements made by Paul Volvker, then president of the US Federal Reserve Bank, to the effect that debts must be brought under control through agreement between debtors and creditors to set a ceiling for interest rates.

In this connection, we followed with great interest the April 1988 conference on the African debt problem held in London under the auspices of the Africa Developlopment Bank (ADB) and the «Financial Times», with the participation of African and Western Ministers and experts form the IMF and the World Bank. It seems a positive consensus was reached on a proposal dealing with the conversion of all the medium and long-term debts of the African nations (except multilateral debts) into bonds payable over a 20 year period.

We believe and reiterate, as have many serious studies, that it is impossible to isolate the indebtedness of the Third World from a necessary concertation of the rich countries in a comprehensive economic policy for a durable recovery on a world scale. It is likely to become increasingly clear that the evolution of the Third World will be a decisive factor in the world economic balance.

However, solutions for financing and alliviating Third World debts are not enough. Nor is it simply a matter of greater leniency in granting new loans or at the other extreme, of bloc-

developed countries at $ 70 billion, while the total debt of the developing countries is estimated at $ 1,200 billion).

For the potentially solvent developing countires, the optimum solution, in our view, resides in formulating an agreement that defines the rhythm of reimbursement according to export capacities. This clearly means that debt servicing should be set at a variable minimum of between 20% and 30% of the real value of exports.

It is worth noting that a precedent has been set with the acceptance by the IMF of this type of agreement in the case of Mexico, under the pressure of events in July 1986. The agreement provided for the possibility of amendment in two cases :

— when it becomes clear that the growth rate of the Mexican economy falls below the targets stipulated by the agreement.

— when export revenues fall below the threshold set by the agreement.

Although at the time it was stated that this agreement should not serve as a precedent, it is clear that such a type of agreement should be generalized as soon as possible, particularly in the case of countries that have exerted the necessary national efforts and have demonstrated seriousness and firmness in controlling their internal and external deficits.

Objectively, though, one must stress that such measures would not be sufficient to ensure real economic recovery on an international scale. It therefore seems that it is in the interest of all the nations of the world to go even further in two directions that should be rapidly explored :

1) Take the case of the Federal Republic of Germany, which in 1953 thanks to the generous provisions of the London agreement, was able to benefit from a substantial alleviation of its debts as these were converted from the then hard curren-

the volume of reimbursements exceeds that of the credits extended. The serious repercussions of such a situation on the development of the countries concerned are obvious. Effects are also felt by the industrialized countries : they are deprived of potentially substantial markets and their industrial sectors are also likely to suffer.

How can we get out of this situation ? Technical solutions are there; eminent economic experts have put forward proposals. But these are hampered by the absence of political will on the part of countries that control international financing (the IMF, IRBO etc.).

One must however concede that the IMF and the World Bank have proved quite able and efficient in solving many acute financial crisis, whether in Mexico, Brazil or other countries. Some have required massive and urgent financing, which in certain cases, have been approved in record time.

It must also be recognised that the Baker Plan and its modes of financing which have been so far adopted by the IMF have their limits. In practice, measures so far applied seem to have been more effective in solving short-term difficulties rather than medium or long-term problems.

Today it seems, on the one hand, that the least developed countries will not be able to pay their debts, and on the other, that developing countries that are indebted but solvent, such as Mexico, require a longer period of time to «coordinate between their capacity to pay their debts and their capacity to grow».

In the case of the least developed countries, it would seem necessary for the lending countries to reliquish part of their debts. This hinges on governmental policy since the major part of the debts are in the form of loans provided by states or governmental institutions (estimates put the debts of the least

Long term efforts and large volumes of concessionary aid are needed to overcome such problems and to restore both the internal and external balance between resources and employment opportunities. This however should be done without reducing the per capita income of certain categories of the population who already live close to the poverty line and without provoking an economic growth slow-down.

In addition, lack of flexibility of the production apparatus in most developing countries has not always allowed a reduction of the external deficit except through an imports cut-back which in certain cases has brought countries below the minimum requirement for normal and an acceptable functioning of the national means of production.

In the next few years, we are likely to witness deteriorating conditions of a large number of developing and even industrialized countries as a result of badly conceived and ill-implemented programmes. Part of the reason is that programmes tend to be elaborated over a 5 to 10 year period, when in fact, they should cover a much longer period. Moreover the sources of financing envisaged to support these plans generate burdens that are likely to out-strip the economic growth that they are supposed to create (most IMF contributions are reimbursable over peirods ranging between 18 months and 3 years, and rarely reaching or exceeding 5 years at interest rates that are often close to maket rates).

In addition, current methods of rescheduling do not solve the problem of the volume of debts, but have the effect of what is often dubbed as «sweeping the problem under the carpet». In other words, difficulties are pushed a few years into the future, increasing the volume of the debt all the while.

An increasing number of countries are thus likely to find themselves in a situation close to economic strangulation as

## THE ROAD TO A SOUND AND DURABLE WORLD ECONOMIC RECOVERY INEVITABLY GOES THROUGH AN APPROPRIATE SOLUTION TO THIRD WORLD DEBTS

It is abundantly clear today that the policies adopted and applied in developing countries, in particular to solve their serious debt problems are not always appropriate to help arrive at solutions for medium and long-term rehabilitation.

Programmes that have been implemented have put an end to an unsound pattern of growth that is not viable in the long term and is almost exclusively based on internal demand without replacing this pattern by any other kind of growth indispensable in reducing the sharp rise of unemployment. This is because almost all these programmes were based on short-term financial settlement aimed at reducing internal demand to lead to economic recovery through a medium-term increase in exports. The development of exports, however, is inevitably a result of far-reaching change in economic structures and policies (liveralizing foreign trade, reform in the financial and monetary sector, reduction of tariff protection).

Persistantly negative external factors (eg. deteriorating terms of exchange, development short falls in industrialized countries, unstable exchange rates..) often exacerbated by catastrophic droughts, have significantly hindered the progress of a large number of programmes. In addition, plans have sometimes underestimated two fundamental characteristics of edveloping countries the very low level of income of a substantial part of the population and high levels of unemployment.

directly linked to Israel's occupation of large parts of the South, to its interference in Lebanon's internal affairs to repeated Israeli acts of aggression against Lebanese towns and villages and the acts of piracy, murder and destruction perpetrated against the Lebanese people and the country's sovereignty and independence.

The Lebanese National Resistance is waging a continued struggle against Israel's occupation of the south with a view to liberating its territories and implementing U.N. Security Cuncil Resolutions 426, 508 and 509 which provide for the widrawal of Israeli forces from Lebanon. These Resolutions also confirm the presence of U.N. Peace-keeping forces whose tasks include measures to bring about this evacuation and enabling the Lebanese state to excercise its authority and sovereignty over the whole of Lebanese territory, including the occupied South.

The Lebanese people are also looking forward to a solution to their own internal problems, to reconciliation among the various groups and sects and to conolidating legitimacy over teir national soil. The election of a new president would help overcome all obstacles that prevent the establishment of stability in this country.

It is therefore necessary for the Euro-Arab Parliamentary Dialogue to support Lebanon, the liberation of its occupied territory and to make serious efforts to facilitate the implementation of U.N. Security Council Resolutions 425, 426. 508 and 509. It must also help guarantee the unity, independence and sovereignty of Lebanon over its own territory and support the provision of assistance to rebuild and restore Lebanon into a healthy state. This will constitute a serious contribution to the establihsment of peace and security in this region.

The world was relieved when Iran announced recently its acceptance of Resolution 598 and consented to participate in the Geneva negotiations with a view to finding a final settlement to the conflict in the Gulf region. The efforts of the U.N. Secretary General to speed up the negotiations in the direction of a settlement are met with international welcome and support.

The end of the Iran-Iraq war has put a stop to the economic and human catastrophe which both countries have suffered ans has opened the way for a negotiated solution to the conflict.

It is necessary for the states, Parliaments and organizations of the international community to pursue their efforts in order to ensure that the negotiations are carried out in such a way as to prevent any renewed outbreak of the war and reach a peaceful solution that takes the interests of both countries into consideration.

Our European friends should be alerted against the prejudiced campaigns that are launched now and then by anti-Arab circles with a view to distorting the reputation of the Arab people before the world and in particular European public opinion. Such campaigns take the form of those we have witnessed last year which aim at stigmatizing the Arabs as terrorists or that launched recently against Iraq to distort and harm its image.

## III — THE SITUATION IN LEBANON

Lebanon, a hot-bed of tension in the Middle East, continues to attract world attention. Part of the reason for this is the negative effect of the situation on the process of reconciliation, the establishment of legitimacy and the end to the conflicts in this country.

It is quite clear that the continuing tension in Lebanon is

by Israel under international supervision, pending the convening of an international conference for peace in the Middle East;

— to continue unmasking Israeli repressive practices that violate both Human Rights and all international laws and standards and to call upon European governments to exert pressure on Israel so that it will give such practices and cease all acts of arrest, displacement, torture, to release all detainees and allow the repatriation of those who have been displaced.

— to uphold the freezing of further economic agreements between the EEC and Israel as a tangible method of pressure.

— to call upon European governments to play a larger role in activating efforts at accelerating the process to convene an international conference for peace in the Middle East to seek the implementation of the Venice Declaration and put it into practical effect by recognizing the PLO and exchanging diplomatic representations with it.

## II — ACTIVATION OF INTERNATIONAL EFFORTS TO ACCELERATE THE IMPLEMENTATION OF U.N. SECURITY COUNCIL RESOLUTION 598 ON THE IRAN-IRAQ WAR.

The adoption in June 1987 of U.N. Security Council Resolution 598 was an extremely important step taken by the U.N. in order to put an end to the tragic conflict between Iran and Iraq. The importance of this Resolution lies in the fact that it is the emboliement of the will of the international community which exerted considerable efforts and took many initiatives over a period of years to put a stop to the war. It also includes concrete proposals which could contribute to a peaceful settlement of the conflict between the two warring sides.

public opinion and for unmasking Israel's barbaric practices against the Arab citizens of the Occupied Territories. Such positions were reflected in statement issued by the Association and by delegations of members who went to see for themselves what is going on in the West Bank and in the Gaza Strip. The activities of the friends in the Association were also reflected in IPU meetings, in Non-Governmental Organizations meetings, etc. These activities were recently crowned by the inviation of the PLO leader to the headquarters of the European Parliament in Strasbourg.

Arab Parliamentarians also welcome the stand adopted by the European Parliament in connection with the freezing of the additional protocols to the economic cooperation agreements between the EEC and Israel as a protest against Israel's repressive practices in the Occupied Territories. Arab Parliamentarians see this as a concrete political stand in support of the struggle of the Palestinian people and their just struggle. The Presidetn of the Arab Inter-Parliamentary Union. as well as many speakers of Arab Parliaments have expressed their appreciation in the form of letters to Lord Plumb, President of the European Parliament. We hope that this kind of pressure-exerting stand will continue and be strengthened by additional measures in the future.

The current **Intifada** in the Occupied Territorise raises a number of urgent questions before the Parliamentarians participating in the Euro-Arab Parliamentary Dialogue, namely :

— to call upon Arab and European governments to help provide urgent economic and humanitarian assistance in order to improve the living conditions of Arab citizens confronting the occupation;

— to call upon the U.N. to ensure the protection and security of Palestinian citizens by placing the Territories occupied

But perhaps the most important effect of the **Intifada** is that it has put the Palestine question into the forefront of international affairs and has confronted the international community with the responsibilities it has to face and its duty to contribute to the search for a solution. This is even the case now that the idea has come to the fore of an international conference for peace in the Middle East to be held under U.N. auspices with the participation on equal footing of all the parties concerned with the conflict, including the PLO and the permanent members of the Security Council. It is also clear that the idea that this conference should be international stems from the fact that the origin of the Palestine problem is international. It is therefore up to the U.N. to shoulder its responsibility, in accordance with the General Assembly's Resolution 181/III of 29 November 1947. In addition, the aim of the international conference is to achieve a comprehensive peace settlement to the Middle East crisis in accordance with U.N. General Assembly and Security Council Resolutions.

Holding the conference under U.N. auspices would further guarantee the participation on equal footing of all the parties concerned in the conflict and would also help ensure that a concensus would be reached on resolutions that can be applied by the international parties involved in the conference.

Hence the convening of an international conference for peace in the Middle East has become a requirement supported by a great majority of countries world-wide and rejected only by Israel and its supporters in the American Administration.

Arab Parliamentarians greatly appreciate the positions taken by their European Parliamentarian friends in the Association, as well as the activities they have undertaken to support the Palestinian **Intifada** , the efforts they have made to expound the just cause of the Palestinian people to European

national rights are recognized and excercised on the Palestinian national soil.

3 — Israel's policies of continuing occupation, killing, arrest, displacement, tampering with the geographical and demographic features of the Occupied Territories, defiance of the will of the international community, and the United States' unconditional support are all factors that have done Israel no service in the long run. Nor have any of these policies undermined the determination of the Palestinian people to continue their struggle until vicory.

4 — The Palestine Liberation Organisation is in both word and deed the sole legitimate representative of the Palestinian people, inside and outside the Occupied Territories. The PLO is the only competent body that can speak on behalf of its people in any deliberations or negotiations to be held on the Palestine question. This fact has been further confirmed by Jordan's legal and administrative dissociation with the West Bank, which has placed Israel face to face with the Palestinian people and their legitimate leadership - the PLO.

The **Intifada** has also created confusion in Israeli circles and has caused rifts in Israeli society as many have spoken out against the continuing occupation of the West Bank and Gaza and others have expressed support for the national rights of the Palestinian people as well as disapproval of Israel's repressive practices against the people of the Occupied Territories.

The **Intifada** has, in addition. casued tangible changes in public opinion in Western Europe. Most important has been the rising conviction in certain circles of the fact that the Palestinian people are struggling for a just cause. The **Intifada** has also darkened Israel's image as a «peaceful democratic state». Israel's violent practices in the West Bank and Gaza have shown it to be a racist, terrorist state opposed to democracy and peace.

by the United National Charter as well as all International laws and standards.

2 — The illigitimate occupation by Israel of Arab Territories, the barbaric repressive practices of the occupation authorities against the population of these Territories and Israel's persistant denial of the Palestinian people's inalienable national rights.

3 — The spread of the **Intifada** throughout all occupied areas of Palestine with the participation of all sections of the Palestinian population.

4 — Unified leadership of the **Intifada** under the banner of the PLO.

5 — The ingenious methods of struggle adopted by the people of the **Intifada** to confront the Israeli repressive aparatus.

6 — The tremendous support for the Intifadah shown not only by the Arabs, but also at international level and from circles usually sympathetic to Israel.

The continuation of the **Intifada** has brought to light a number of facts which the Israeli authorities and their supporters have been trying to conceal for over 20 years of occupation, in particular:

1 — The Palestinian people have never acquiested to, accepted or co-existed with the occupation. They are standing up for their national rights : the right to repatriation, self-determination and the establishment of an independent state on their own national soil under the leadership of their sole legitimate representative : the PLO.

2 — The core of the so-called «Middle East problem» is the Palestine question and the national rights of the Palestinian people. No peace can be achieved in the region unless these

## I — ACTION AGAINST ISRAEL'S REPRESSION OF THE PALESTINIAN UPRISING IN THE OCCUPIED TERRITORIES AND EFFORTS TO SECURE THE WITHDRAWAL OF ISRAEL FROM THE ARAB OCCUPIED TERRITORIES. AND THE INTERNATIONAL CONFERENCE FOR PEACE IN THE MIDDLE EAST.

Despite the positive climate which has recently come to characterize international relations, the Israeli occupation authorities have insisted on keeping the Middle Eastern area in a perpetual state of tension with their continuing repressive practices against the Palestinian people and the population of the Arab occupied areas in the Golan Heights and Southern Lebanon.

It was only natural that the continued occupation should be met with resistance and confrontation. The valient **Intifada** (uprising) of the Palestinian people has entered into its eleventh month in the West Bank and the Gaza Strip, becoming more intense and widespread as time goes on. The **Intifada** has come to crown successive waves of struggle against Israel's repressive attitude and the «iron fist» policy the authorities continue to apply against the Palestinian people in their bid to subjugate them, deny them their rights, usurp their land and destroy their national identity.

The Intifadah has persisted all this time, for both subjective and objective reasons, the most important of which are the following :

1 — The just cause for which the Palestinian people are struggling, namely the achievement of their national rights, which are not only basic Human Rights. but also provided for

## INTRODUCTION

The current meeting of the Euro-Arab Parliamentary Dialogue is held under special circumstances. Following the Summit meeting between the two Super Powers, the international situation is clearly inclined towards détente, the reduction of tension between East and West, increasing understanding as well as a serious effort to extinguish the hot beds of tension throughout the world. Concrete steps have also been taken in the field of disarmament, particularly the signature by the United States and the Soviet Union of the Treaty on the elimination of medium-range nuclear mi ssiles in Europe.

At a regional level. the positive climate characterizing international relations has also led to the emergence of new prospects of solutions to the problems of areas such as Afghanistan, Cambodia, Southern Africa, and others.

* * *

General Secretariats of the AIPU and the PAEAC should study the most effective means of strengthening and activating their relations through bi-lateral contacts. A concrete programme of action could be presented for dsicussion and adoption to the coming meeting of the Euro-Arab Parliamentary Dialogue next year.

* * *

Association, in the hope that he will be the best successor to the best predecessor.

b) Afro-Arab Parliamentary Dialogue

In cooperation with the Union of African Parliaments (UAP), the IVth conference of the Afro-Arab Parliamentary Dialogue was convened in Brazaville in May 1988. The AIPU continues to strengthen its relations with the African Parliaments and is preparing for a visit by an Arab Parliamentary delegation to several African cuontries.

Similarly, we have had contacts with the Parliaments of Latin America, as well as with those of the Socialist and Asian countries.

c) Participation in the NGO meeting on the Question of Palestine.

The AIPU took part in all the meeting of the Non-Governmental Organizations on the Question of Palestine, with the exception of the 1987 meeting. The Union will also take part in a meeting of Arab NGOs which aims at establishing a regional Committee for Arab NGOs in order to activate and increase their support for the Palestine Question.

**CONCLUSION**

The events of the past two years in particular have highlighted the seriousness and importance of the Euro-Arab Parliamentary Dialogue in strengthening Euro-Arab relations in different fields. Undoubtedly, the course of events in the Middle East in particular require, now more than ever, a deepening of these relations in order to serve the cause of peace in this explosive region.

With this purpose in mind, it seems beneficial that the

exchange of views between Arab and European Parliamentarians on relations in the Parliamentary field.

It is my duty to express my deepest thanks to our firiends in the Parliamentary Association who exerted considerable efforts to make this visit possible, arranged its programme and helped make it a success.

Concerning the relations between the AIPU and the PAEAC, I should like to refer to the financial crisis which the Association underwent last year. This crisis constituted a real test for the seriousness of the Euro-Arab Parliamentary Dialogue. The AIPU Presidency, the Arab National groups and the General Secretariat paid considerable attention to this crisis and did all they could to help overcome it.

In this respect, I should also like to add a few words about the administrative changes which took place within the PAEAC last year, ie. the transfer of our senior friend Robert SWANN to another post as consultant to the Association and the appointment of our colleague Hans-Peter KOTTHAUS to the post of Secretary General.

Robert SWANN, the outgoing Secretary General has accompanied the march of the Euro-Arab Parliamentary Dialogue since the very beginning in 1974. He devoted considerable time and effort to it and greatly contributed to its continuity. He also helped to overcome the difficulties that have come up along the way during these fourteen years. On this occasion. I wish, on behalf of the AIPU to extend our deepest thanks and gratitude to him for all he has done to strengthen Euro-Arab relations, ad to wish him the best success in his new job.

At the same time. I feel sure that I have all the grounds to look forward to cooperating with our colleague and friend Hans-Peter KOTTHAUS, the new Secretary General of the

as a main item on the agenda of the 77th IPU Conference in Nicaragua. The question of the Palestinian **Intifada** was also included in the agenda of the 80th IPU Conference in Sofia last month. The conference adopted a resolution condemning Israel's repressive practices against the Palestinian people, cnofirming their inalienable national rights and emphasizing the need to convene an international conference for peace in the Middle East.

**Dialogue with other Parliamentary organizations**

a) Euro-Arab Parliamentary Dialogue

Although the annual meeting of the Euro-Arab Parliamentary Dialogue was not convened in 1987 owing to special circumstances within the AIPU and the PAEAC. relations with our friends in the Association have continued and strengthened: the final communiqué adopted by the Vienna **meeting** was circulated to Arab governments and organization and was published in the Arab press. Contacts. exchanges of information and documents, as well as other coordinating activities continued between the AIPU and the PAEAC in different areas, particularly in the framework of IPU and NGO meetings as well as through contacts with the European Parliament.

With the help of the PAEAC, a visit by an Arab Parliamentary delegation was arranged to the Headquarters of the European Parliament in Brussels in April this year. Discussions centered on the Palestinian **Intifada** and the relations between the AIPU and the European Parliament. The visit was very **succesful** : it showed a convergence of opinion on the questions of the **Intifada** , the Arab-Israeli conflict, the nedd to convene an international conference for peace in the Middle East, the implementation of Security Council Resolution 598 and the situation in Lebanon. It also provided an opportunity for an

also had to evaluate the Union's activities over the past two years and to draw the outlines of future activities in the light of the new developments.

The Council adopted an overall plan for activities during 1989. The plan includes a complete programme for different fields of activity, in particular :

— Stengthening Arab solidarity and the unification of Arab positions vis-à-vis different events and developments, in particular concerning the Middle East problem the Palestine question, the Iran-Iraq war and the situation in Lebanon.

— Support for the heroic **Intifada** of the Palestinian people in both the Arab and international arenas.

— Strengthening the Dialogue between regional Parliamentary groups, in particular the Euro-Arab Parliamentary Dialogue with our friends in the PAEAC.

The General Secretariat has been exerting all possible efforts to ensure the implementation of the working programme adopted by the 18th AIPU Council.

## ACTIVITIES IN THE INTERNATIONAL ARENA

### Activities within the I.P.U.

The AIPU took part in the 77th. 78th, 79th and 80th I.P.U Conferences, which took place respectively in Nicaragua, Thailand, Guatemala and Bulgaria. The AIPU delegation contributed to the coordination of the activities of the Arab Parliamentary delegations to these conference. It also took part in all the contacts and consulations with other non-Arab delegations on the questions raised during these conferences. In cooperation with friendly Parliamentarians, the Middle East issue was included

## REPORT BY THE A.I.P.U. GENERAL SECRETARIAT ON ACTIVITIES SINCE THE VIENNA MEETING AND PROPOSALS

## FOR STRENGTHENING COOPERATION BETWEEN THE A.I.P.U. AND THE P.A.E.A.C

Two years have passed since the last meeting in Vienna of the Euro-Arab Parliamentary Dialogue (September 1986). This period has been characterized by important events, for both the AIPU and the PAEAC. The most important feature of this period has been that cooperation between the Association and the Union has continued and improved. This fact highlights the importance of the Euro-Arab Parliamentary Dialogue as a means of strengthening Euro Arab relations in general.

This brief report will deal with the most important events and developments concerning the AIPU, and in particular the cooperation between the Union and the Association.

### THE A I.P.U. 18th COUNCIL

The 18th Council of the AIPU was held in Tunisia in late January 1988. The convening of the Council came two years after the Amman meeting (March 1986) at a period marked by very important events on the Arab scene, in particular : the emergency Arab Summit in Amman and the **Intifada** (uprising) in the Arab Occupied Territories. These events have given rise to important task which the Arab Parliamentarians had to discuss in order to decide what position to adopt. The Council

# MEMORANDA PRESENTED

# BY THE ARAB SIDE

## AGENDA

1 - Reports of the two General Secretariats on the activities since the Vienna meeting. and proposals for strengtnening cooperation between the AIPU and the PAEAC.

2 - Role of Arab and European parliamentarians in support of the international activities aiming at establishing peace in the Middle East, and particularly as regards :

   a - the confrontation of the Israeli repressive practices against the uprising of the Palestinian people, and the work to secure Israel's withdrawal from the occupied Arab territories in Palestine and the Golan Heights;
   b - The International Peace Conference on the Middle East;
   c - The activization of international efforts aiming at accelerating the implementation of Security Council Resolution No. 598 on the Iran-Iraq war;
   d - the situation in Lebanon;

3 - The contribution of Arab and European parliamentarians to the establishment of dialogue in the Mediterranean basin and to th estrengthening of cooperation among its states;

4 - Euro-Arab cooperation in finding realistic solutions to the problem of indebtedness in Third World countries with view of promoting development projects in these countries.

## THE ANNUAL MEETING OF
## THE EURO-ARAB PARLIAMENTARY DIALOGUE
## RABAT 14-16/10/1988

In the period from 14 to 16 october 1989 the annual meeting of the Euro-Arab Parliamentary Dialogue was held in Rabat - Morocco, in coordination between the Arab IPU and the PAEAC. Arab and European parliamentarians took part in the meeting. The participants represented 21 national parliamentary groups in the following Arab and European countries : Jordan, United Arab Emirates, Tunisia, Djibouti, Sudan, Syria, Somalia, Palestine, Lebanon, Morocco, North Yemen, Austria. Belgium. Denmark, Federal Germany. France, Ireland, Norway, Portugal, Sweden, Great Britain, and representatives of the two General Secretariats of the AIPU and the PAEAC. Representatives of the PAEAC's group in the European Parliament also took part in the meeting. A delegation from the General People's Congress in the Libyan Jamahiriyah also attended the meeting as observer.

This issue of the «Parliamentary Dialogue» contains a complete file about this meeting.

issues which touch the vital interests of both sides were discussed, and recommendations were adopted about them.

The recent Rabat meeting-to which documents this issue is dedicated has put forward two greatly important issues. namely: the Mideterranean Dialogue and problem of indebtedness in the Third World Countries. These two problems deal with very important aspects of the relations between the Arab and the European sides on the other. The discussion of these two issues is an evidence of the optimistic estimation of the future of this Dialogue and of the serious and spacious prospects it opens in front of Euro-Arab cooperation.

**A. BOURAOUI**

**S. G. of AIPU**

## THIS ISSUE

The march of the Euro-Arab Parliamentary Dialogue is a serious one. The Dialogue is now fourteen years old; during these years it realized many achievements, the most prominent of which is the attaining of common convictions among Arab and European parliamentarians vis-a-is many problems, particularly the Middle East problem, the question of Palestine and others. Taking into consideration the great diversity of stands inside the Arab and the European groups we would realize the special importance of the formation of such convictions towards two of the most complicated problems in the world. This fact denotes the sincere desire of both, the Arab and the European sides, to contribute seriously to the efforts aiming at reaching realistic, just and comprehensive solutions to these two problems, as the common interest of both sides would benefit from prevailing peace in the Middle East, and would be a contribution to the strengthening of international cooperation and security.

One of the most prominent characteristics of the Euro-Arab parliamentary Dialogue is the diversity of the topics with which it deals in its meetings. Although the Middle East problem and the question of Palestine are included nearly in the agendae of all the Dialogue meetings in view of the exceotional importance they acquire yet other political, economic, social and cultural issues have been dealt with in the Dialogue meetings. Such

# CONTENTS


THIS ISSUE ..... 7

PRELUDE ..... 9

AGENDA ..... 10

MEMORANDA PRESENTED BY THE ARAB SIDE 11

MEMORANDA PRESENTED BY THE EUROPEAN SIDE ..... 34

FINAL COMMUNIQUE ..... 54

LIST OF PARTICIPANTS ..... 57

**EDITOR IN CHIEF**
**ABDERRAHMANE BOURAOUI**
SECRETARY GENERAL OF
ARAB IPU

**ADMINISTRATION :**

P. O. Box 4130
DAMASCUS - SYRIA
Tel : 447654
Telex : 412046 SY ARAPAR

PARLIAMENTARY

# DIALOGUE

VOL. 4 No. 5
December
1988

A REVIEW ISSUED BY THE GENERAL SECRETARIATS OF
ARAB I.P..U. & P.A.E.A.C.

PARLIAMENTARY

# DIALOGUE

PARLEMENTAIRE

VOL. 4 No. 5
December
1 9 8 8

4éme année
Numero 5
Decembre
1 9 8 8

A REVIEW ISSUED BY THE GENERAL SECRETARIATS OF
ARAB I.P..U. & P.A.E.A.C.

REVUE EDITEE PAR LES SECRETARIATS GENERAUX DE
L' U.I.P.A. ET LE L' A.P.C.E.A.

PARLIAMENTARY

# DIALOGUE

PARLEMENTAIRE

## IN THIS ISSUE

THE ANNUAL MEETING OF THE EURO-ARAB
PARLIAMENTARY DIALOGUE
RABAT - OCTOBER 1988

*

## DANS CE NUMERO

LA REUNION ANNUELIE DU DIALOGUE
PARLEMENTAIRE EURO-ARABE
RABAT OCTOBRE 1988

VOL. 4 No. 5
DECEMBER
1 9 8 8

4 éme annee
Numero 5
DECEMBRE
1 9 8 8

A REVIEW ISSUED BY THE GENERAL SECRETARIATS OF
THE ARAB IPU & THE PAEAC

* * *

REVUE EDITEE PAR LES SECRETARIATS GENERAUX DE
L'U.I.P.A. ET LE L'A P.C.E.A.